

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة 20 أوت 1955  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم الحقوق



# أثر الاعتبار المالي في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون

تخصص : قانون الأعمال

شعبة : القانون الخاص

إشراف الدكتور:  
مرامية حمة

إعداد الطالبة:  
بوقرفور منال

الصفة	الجامعة	الرتبة	الاسم و اللقب
رئيسا	جامعة عبد الحق بن حمودة جيجل	أستاذ محاضر	د. سمار نصر الدين
مقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر	د. مرامية حمة
عضوا	جامعة باجي مختار عنابة	أستاذة	أ.د/ عليوش قربوع نعيمة
عضوا	جامعة محمد خيدر بسكرة	أستاذ محاضر	د. حوحو رمزي

السنة الجامعية: 2012/2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## قائمة المختصرات

ق ت ج : قانون تجاري جزائري .

ق م ج : قانون مدني جزائري .

ق أ ج : قانون أسرة جزائري .

ج . ر : جريدة رسمية .

د ت ن : دون تاريخ نشر .

د م ن : دون مكان نشر .

د د ن : دون دار نشر .

د ط : دون طبعة .

ط : طبعة .

ص : صفحة .

ج : جزء .

**Op. cit** : ouvrage précité.

**P** : Page .

## مقدمة

إن الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي شكل حديث نسبيا من أشكال الشركات التجارية، تؤسس من شخص واحد أو أكثر، لا يتمتعون بصفة التاجر، و لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص، و تعين بعنوان للشركة يمكن أن يشتمل على اسم واحد من الشركاء أو أكثر على أن تكون هذه التسمية مسبقة أو متبوعة بكلمات " شركة ذات مسؤولية محدودة " أو الأحرف الأولى منها أي " ش.م.م " و بيان رأسمالها، و لا يمكن جمع رأسمالها عن طريق الاكتتاب العام .

تحتل هذه الشركة مركزا وسطا بين شركات الأموال و شركات الأشخاص لما لها من طبيعة مختلطة، بحيث تحمل في طياتها خصائص شركات الأشخاص و خصائص شركات الأموال، فهي تجمع بين الاعتبارين المالي و الشخصي في أن واحد، و هذه هي ميزتها الرئيسية، فتارة تبدو قريبة من شركات الأشخاص وتارة أخرى تبدو أنها أقرب إلى شركات الأموال. فالشركة ذات المسؤولية المحدودة و إن كانت محتفظة بقدر من الطابع الشخصي، فإنها تعطي أهمية كبرى للناحية المالية، حتى اعتبرتها بعض التشريعات بمثابة شركة مساهمة صغيرة، بحيث تمكن الشركاء من القيام بمشاريع تجارية، دون أن يتخذوا صفة التاجر مع بقاء مسؤوليتهم محدودة بمقدار حصصهم في الشركة .

و تبرز أهمية هذا الموضوع من أهمية هذه الشركة في حد ذاتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهذه الشركة تستجيب تماما لحاجات المشروعات الصغيرة أو الوسطى التي يتجنب فيها الشركاء المسؤولية المطلقة التي تقوم في شركات التضامن، من جهة، و من جهة أخرى أن الحد الأدنى لرأسمالها لا يصل إلى الحد الأدنى الضخم لرأس مال شركة المساهمة .

هذا و فضلا عن ذلك، فإنها تتيح للشركاء القيام بمشروع تجاري بدون أن يتخذوا صفة التاجر مع ما يترتب على هذه الصفة من نتائج، و لاسيما من حيث المسؤولية الشخصية بأموالهم الخاصة و من حيث تعرضهم للإفلاس.

كما يلائم هذا الشكل من الشركات التجارية جماعة الدائنين الذين يعترمون مناصرة مدينهم الذي اضطرت أعماله، فيلجئون بالتالي إلى تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة، بحيث يقدم كل منهم حصة هي عبارة عما له من حق تجاه المدين، و يستمرون في استثمار أعماله لمصلحتهم جميعا مع الاستعانة به، و بذلك يجنبوه الوقوع في الإفلاس، من جهة، و يحافظون على حقوقهم تجاهه من جهة أخرى.

كما يناسب هذا النوع من الشركات أعمال الدراسات و التجارب و الابتكارات، فيسمح لأصحاب رؤوس الأموال بمساعدة المخترعين و رجال العلم و الفن مع تحديد المخاطر، حتى إذا رأى أصحاب رؤوس الأموال إمكانية النجاح في العملية الاستثمارية و أرادوا تطويرها لجئوا إلى تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة.

للشركة ذات المسؤولية المحدودة دورا كبيرا في حماية المؤسسات العائلية و المحافظة عليها، إذ أنها تيسر الإبقاء على كثير من المشاريع القائمة إذا طرأ على منشئها ما يحول دون استمرارهم في القيام على شؤون استثمارها، لسبب من الأسباب، كالوفاة أو المرض أو العجز الصحي و إلى غير ذلك، فبدلا من تصفية المؤسسة و انتقالها إلى الغير يمكن لورثتها أو أصحابها أن يتابعوا استثمارها، فمن الجائز مثلا أنه عند وفاة التاجر ألا يكون ورثته حائزين على المؤهلات اللازمة لاحتراف التجارة، أو أنهم يزاولون مهنا تتعارض قانونا مع مزاولة التجارة كالوظائف العامة و غيرها، فحينئذ يكون المشروع عرضة للتصفية أو الإفلات من يد العائلة، و لكن بفضل هذا الشكل من الشركات يستطيع الورثة أن يتابعوا أعمال مورثهم، كل بمقدار حصته من الإرث، و يوكلون إدارتها إلى مدير له خبرة في التسيير التجاري، و بذلك يستطيعوا أن يحافظوا على مؤسسة مورثهم، مع عنايتهم بمهمتهم الأساسية.

من أجل هذه المزايا و غيرها راجت الشركة ذات المسؤولية المحدودة رواجا كبيرا في البلدان التي اعتمدها. و لم يقتصر نشاطها على المشاريع الصغيرة و المتوسطة بل تعداها إلى المشاريع الكبرى التي تستلزم رؤوس أموال ضخمة، فنافست شركة المساهمة و تفوقت عليها عددا، و امتصت الكثير من شركات التوصية و التضامن، حتى غدت الشركة المفضلة لاستثمار رؤوس الأموال و توظيفها في المشاريع الاقتصادية من أي درجة كانت.

كما تتجلى أهمية هذا الموضوع من خلال أهمية تسليط الضوء على المجالات و النقاط التي يبرز فيها تأثير الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالاعتبار المالي لشركات الأموال، و ذلك نظرا للمركز الوسط الذي تحتله هذه الشركة بين شركات الأشخاص و شركات الأموال، و ما للجانب المالي من أهمية و تأثير كبير على نظامها القانوني بالمقارنة مع الجانب الشخصي .

و بما أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات طبيعة مختلطة، تجمع بين الاعتبار المالي كما هو الحال في شركات الأموال و الاعتبار الشخصي مثلما هو عليه الحال في شركات الأشخاص، فإن الإشكال الذي يمكن طرحه هو:

ما هي المجالات التي يبرز فيها تأثير النظام القانوني للشركة ذات المسؤولية المحدودة بالاعتبار المالي ؟ و كيف انعكس هذا الأخير على الشركاء المكونين لها، و كذا على نشاطها؟

وتعود أسباب اختياري لهذا الموضوع، إلى التأثير الكبير للجانب المالي على النظام القانوني الخاص بهذه الشركة، انطلاقا من المسؤولية المحدودة للشركاء و النظام الخاص الذي تمتاز به حصصهم، مرورا بإدارة الشركة ثم انقضاءها، كما تعود أسباب اختياري لهذا الموضوع إلى أهمية هذه الشركة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و رواجها الملحوظ ، و كذا إلى نجاحها في الحياة العملية و استجابتها لحاجة جدية للمعاملات، نظرا للمزايا التي تتضمنها، بسبب خروجها عن أوضاع شركات المساهمة و تقاليدها، و التخفيف من مضايقات تفرضها شركات أخرى كشركات الأشخاص.

و يكمن الهدف من هذه الدراسة في الإحاطة بانعكاس الاعتبار المالي على الشركاء، من حيث المسؤولية المحدودة للشريك كمبدأ عام و الاستثناءات الواردة على هذا المبدأ، والآثار المترتبة على تحديد مسؤولية الشريك، من خلال عدم اكتسابه للصفة التجارية، و عدم استتباع افلاسه بإفلاس الشركة، و إمكانية دخول القاصر كشريكا فيها. و كذا انعكاس الطابع المالي على نظام الحصص المكونة لرأس مالها، كعدم إمكانية تقديم حصة من عمل، و جواز التنازل عن الحصص و انتقالها بسبب الوفاة، و كذلك في الإحاطة بتأثير الجانب المالي على نشاط الشركة، من حيث الإشراف على الإدارة

من قبل جمعيات الشركاء، والرقابة عليها من طرف مندوبي الحسابات، و كذا على انقضائها من خلال استبعاد أسباب الانقضاء المبنية على الاعتبار الشخصي، و انحلالها بسبب المساس بالاعتبار المالي لها، و ذلك في حالة ما إذا منيت بخسارة تقدر بثلاثة أرباع رأس مالها، أو انخفاض رأس مالها عن الحد الأدنى.

كما تهدف هذه الدراسة إلى إثراء المكتبة القانونية، خاصة مع قلة الدراسات المتخصصة حول هذا الشكل من الشركات.

من بين أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثي، كتاب الدكتورة " نادية فوزيل " تحت عنوان " شركات الأموال في القانون الجزائري "، حيث خصت في هذا الكتاب فصلا كاملا للشركة ذات المسؤولية المحدودة، فتناولت دراسة تعريف هذه الشركة و خصائصها، و تأسيسها و إدارتها و انقضائها، إلا أن هذه الدراسة كانت عبارة عن شروح عامة، و لم تبين بشكل دقيق أثر الاعتبار المالي على النظام القانوني لهذه الشركة.

أما عن الصعوبات التي اعترضتني أثناء إنجاز هذا البحث فتتمثل أساسا في: نقص المراجع و المصادر المتخصصة حول هذا النوع من الشركات، و خاصة على مستوى القانون الجزائري.

وقصد الوصول إلى الغاية المتوخاة من هذه الدراسة، اتبعنا المنهج التحليلي، الذي يقوم على تحليل النصوص القانونية و نقدها، و الذي مكننا من البحث و التقصي عن كل ما كتب حول الموضوع.

و للتمكن من الإحاطة بالنقاط التي يظهر فيها انعكاس الاعتبار المالي على الشركة ذات المسؤولية المحدودة، عالجتنا الموضوع في فصلين، تناولنا في الفصل الأول انعكاس الاعتبار المالي على الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة و قد قسمناه إلى مبحثين، درسنا في المبحث الأول مسؤولية الشريك، و في المبحث الثاني حصص الشريك .

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه انعكاس الاعتبار المالي على نشاط الشركة ذات المسؤولية المحدودة، و قد قسم بدوره إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول مدى تأثير إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالطابع المالي، و في المبحث الثاني، مدى تأثير الطابع المالي على انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة.



## الفصل الأول

### انعكاس الاعتبار المالي على الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

#### تمهيد:

على اعتبار أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات طبيعة مختلطة، تجمع بين العنصرين الشخصي و المالي في آن واحد، فإن لهذه الطبيعة تأثيرا كبيرا على الشركاء المنخرطين فيها، بحيث يطغى العنصر الشخصي على العنصر المالي إذا ما طرحنا مسألة الثقة المتبادلة بين الشركاء، و اشتراط المشرع لحد أقصى لعدد الشركاء، في حين يطغى العنصر المالي على العنصر الشخصي، إذا ما طرحنا موضوع مسؤولية الشريك المحدودة بقدر حصته في رأسمال الشركة، كمسؤولية المساهم في شركة المساهمة، و كذلك حصص الشريك ذات النظام الخاص، و إمكانية انتقالها و التنازل عنها.

وعلى ذلك فإن لدراسة موضوع انعكاس الاعتبار المالي على الشركاء، ينبغي التطرق إلى دراسة مسؤولية الشريك في المبحث الأول وحصص الشريك في المبحث الثاني.

#### المبحث الأول: مسؤولية الشريك

إن مسؤولية الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة تختلف عن مسؤولية الشريك في شركة التضامن، التي يسأل فيها مسؤولية شخصية، تضامنية عن ديون الشركة و مطلقة تشمل جميع أمواله، و مرجع ذلك يعود إلى الطابع الخاص الذي يميز هذا النوع من الشركات، و امتزاج العنصرين الشخصي و المالي فيها، و ما للعنصر المالي من غلبة، و خاصة إذا ما تعلق الأمر بمسؤولية الشريك، و بالتالي سنعكف على دراسة حدود مسؤولية الشريك في المطلب الأول، و الآثار المترتبة على تحديد مسؤوليته في المطلب الثاني.

#### المطلب الأول: حدود مسؤولية الشريك

يتحمل الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، مسؤولية محدودة بمقدار ما ساهم به في رأسمالها، مثلما هو عليه الحال في شركة المساهمة و شركة التوصية بالأسهم

بالنسبة للشريك الموصي، و هو غير متضامن مع غيره في دفع ديونها، الأمر الذي وجب علينا أن نتناول المقصود بالمسؤولية المحدودة في الفرع الأول، و الاستثناءات على مبدأ المسؤولية المحدودة في الفرع الثاني.

### الفرع الأول: تعريف المسؤولية المحدودة

يعد مبدأ المسؤولية المحدودة بحق أبرز و أهم خاصية تمتاز بها هذه الشركة على الإطلاق، بحيث لا يسأل الشريك في هذه الشركة عن ديونها إلا في حدود القيمة المالية للحصة التي يقدمها<sup>1</sup>، دون أمواله الخاصة و لا تضامن بين الشركاء فيها، و قد تبنى المشرع الجزائري هذا المبدأ في المادة 564 من القانون التجاري الجزائري، و التي تنص على أنه: " تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص".

و يترتب على المسؤولية المحدودة للشريك، ألا يكون لدائني الشركة سوى ضمان عام على أموال الشركة كشخص معنوي دون أن يمتد إلى الذمة المالية للشريك، نظراً لاستقلال ذمته المالية عن ذمة الشركة، و تبقى الشركة مسؤولة عن ديونها مسؤولية مطلقة في جميع أموالها، و لا يتحمل الشريك ذو المسؤولية المحدودة كل مخاطر مشروع الشركة<sup>2</sup>.

و تحديد المسؤولية مبدأ مطلق ينطبق في العلاقات ما بين الشركاء أنفسهم، كما ينطبق في علاقات الشركاء مع الغير، و لا يكون لأحد سواء من الشركاء أو من الغير مطالبة الشريك بشيء، إذا قدم حصته للشركة كاملة<sup>3</sup>، كما يتعلق هذا المبدأ بالنظام العام، فيقع

---

1- أنظر: - هاني دويدار، القانون التجاري، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 824.

- Michel De juglart et Benjamin Ippolito, Les Sociétés commerciales, Cour

de droit commercial, Dixièmes édition, Edition Mont – Chrétien, Paris, 1999,  
Deuxièmes volume, P 667.

2- هاني دويدار، المرجع السابق، ص 824.

3- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، د ط، د د ن، 1998، ج 06، ص 34.

باطلا بطلانا مطلقا عقد الشركة إذا تضمن شرطا مخالفا لهذه القاعدة<sup>1</sup>.

كما أن تحديد مسؤولية الشركاء بقيمة مقدماتهم، لا يفهم به أنه باستطاعة الشريك، أن يقوم بأي عمل دون أن يكون مسؤولا عنه، لأن الشريك يبقى مسؤولا شخصيا عن أخطائه تبعا لأحكام المسؤولية الشخصية، مدنية كانت أو جزائية، لذلك يسأل مسؤولية شخصية عن كل تعد أو إهمال أو إساءة استعمال حق، كما يسأل عن أعمال الغش أو خيانة الأمانة، و غيرها من التصرفات التي تشكل انحرافا عن القانون<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: الاستثناءات على مبدأ المسؤولية المحدودة

إذا كان الأصل و المبدأ في الشركة ذات المسؤولية المحدودة هو تحديد مسؤولية الشريك، فإن هذا المبدأ قد يرد عليه استثناءات، منها ما هو مصدره الفقه و القانون و منها ما هو مصدره الواقع العملي<sup>3</sup>، و يترتب على أعمال هذه الاستثناءات تحمل الشريك المسؤولية الشخصية التضامنية المطلقة تجاه الغير، أي أنه يسأل عن ديون الشركة في جميع أمواله كما لو كانت هذه الديون ديونا خاصة به، فلا تتحدد مسؤوليته بقدر حصته في رأسمال الشركة، و إنما تتعدها لتتسع باتساع ذمته المالية بأكملها.

أما المسؤولية التضامنية فمؤداها أن جميع الشركاء مسؤولين عن ديون الشركة على وجه التضامن، و يكون مركزهم في هذا الصدد هو مركز الكفيل المتضامن، بحيث لا يجوز للكفيل المتضامن مع المدين (الشركة) أن يطلب التجريد، طبقا لأحكام المادة 665 من القانون المدني الجزائري، و على ذلك يستطيع دائن الشركة أن يتوجه مباشرة إلى أي من الشركاء المتضامنين دون أن ينفذ أولا على الشركة، و متى قام بالوفاء أي من الشركاء

---

1- حسن عبد الحليم عناية، موسوعة الفقه و القضاء في الشركات التجارية، د ط، دار محمود للنشر و التوزيع، المجلد الثاني، ص 457.

2- إلياس ناصيف، الكامل في قانون التجارة، الشركات التجارية، د ط، منشورات البحر المتوسط و منشورات عويدات، بيروت، باريس، د ت ن، ج 02، ص 137.

3- محمد فريد العريبي، الشركات التجارية، د ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 634.

حل محل الدائن في جميع حقوقه، و يكون له الحق كذلك بصفته كفيل متضامن، أن يرجع على الشركة بدعوى الدائن الشريك لمطالبتها بالدين الذي أوفى به، كما يحق له أن يرجع على كل شريك بحصته في الدين، و ذلك في حالة عدم كفاية أموال الشركة، و إذا كان أحد الشركاء معسرا، فإن حصته في الدين يتحملها بقية الشركاء، بما فيهم الشريك الموفي بدين الشركة<sup>1</sup>. و عليه سنتناول أولا الاستثناءات التي مصدرها الفقه و القانون، و ثانيا الاستثناء الذي مصدره الواقع العملي.

**أولا: استثناءات مصدرها الفقه و القانون: و تتمثل أساسا في:**

### **1 - التسبب ببطان الشركة بسبب مخالفة أحكام التأسيس:**

ألزم المشرع إتباع إجراءات قانونية لتأسيس الشركة، كإفراغ العقد و كل ما يطرأ عليه من تعديلات في شكل رسمي، و شهره لدى المركز الوطني للسجل التجاري، و نشره حسب الأوضاع الخاصة بكل شركة<sup>2</sup>، فعقد الشركة ليس من العقود الرضائية التي يكفي لانعقادها و صحتها توافق الإيجاب و القبول، بل هو عقد شكلي يستوجب الكتابة و هذا ما تضمنته المادة 545 من ق ت ج، و التي تقضي بأن الشركة تثبت بعقد رسمي و إلا كانت باطلة.

و يتضح من هذا أن الشكلية المطلوبة، هي الشكلية الرسمية لإبرام عقد الشركة و ليس لإثباته فحسب، و لهذا اشترط المشرع أن يتولى الشركاء بأنفسهم إبرام العقد أو بواسطة وكلائهم يثبتون توكيلهم المتعلق بإبرام عقد الشركة<sup>3</sup>.

---

1- أنظر المادة 668 من الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني الجزائري، المعدل و المتمم بالقانون رقم 05/07 المؤرخ في 13 ماي 2007، ج. ر. رقم 31 المؤرخة في 13 ماي 2007.

2- أنظر المادة 548 من الأمر رقم 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الجزائري، المعدل و المتمم بالقانون رقم 02/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005، ج. ر. رقم 11 المؤرخة في 09 فيفري 2005.

3- أنظر المادة 565 من ق ت ج.

هذا وهناك بيانات يشترط القانون ضرورة إدراجها في العقد التأسيسي للشركة و تتمثل في:

- اسم الشركة التجاري أو عنوانها، مسبقا أو متبوعا بعبارة شركة ذات مسؤولية محدودة أو بالأحرف الأولى التي ترمز إليها، طبقا للمادة 564 من ق ت ج.
- يجب أن يبين في عقد الشركة الغرض التي قامت من أجل تحقيقه، و مركزها الرئيسي و الأجل الذي ضرب لها، و الذي لا يجوز أن يزيد عن 99 سنة.
- مقدار رأسمال الشركة، و الحصص العينية و النقدية التي قدمها كل شريك.
- وصف دقيق موجز للحصص العينية التي قدمها الشركاء، و قيمتها و الأموال التي تمتلكها الشركة من بعض الشركاء أو من الغير، و تقدير الخبير المعتمد لهذه الحصص و ما يقابلها في رأس مال الشركة.
- أسماء و ألقاب الشركاء و من عهد إليهم بإدارة الشركة، سواء أكان هؤلاء من الشركاء أو من الغير، مع ذكر موطن كل واحد منهم<sup>1</sup>.
- كيفية توزيع الأرباح و الخسائر.
- تحديد الشكل الذي يجب مراعاته في تبليغات الشركة الموجهة إلى الشركاء، و يمكن أن يتضمن العقد شروطا أخرى قد يتفق عليها الشركاء على أن تكون مشروعة و غير مخالفة للقانون.
- يجب أن يوقع الشركاء جميعا على عقد الشركة التأسيسي، بأنفسهم أي بالأصالة أو أن يوقع بواسطة وكلاء يثبتون تفويضهم الخاص لذلك، كما سبق البيان، طبقا للمادة 565 من ق ت ج.

و بعد إدراج البيانات اللازمة في العقد التأسيسي للشركة، و جب على الشركاء تسجيل العقد لدى السجل التجاري، حتى تشهر للغير و تكتسب الشخصية المعنوية ، طبقا للمادة 549

---

1- عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، الأعمال التجارية، التاجر، الشركات التجارية، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 300، 301.

فقرة 01 من ق ت ج، و ذلك من خلال:

- إيداع نسختين عن ملخص العقد التأسيسي للشركة لدى مصلحة السجل التجاري المحلي في عاصمة الولاية التي يوجد بها مقر الشركة الرئيسي، بحيث تحتفظ هذه المصلحة بنسخة و تبعث النسخة الثانية إلى السجل التجاري المركزي بمدينة الجزائر و الذي يمسكه المركز الوطني للسجل التجاري.

- نشر ملخص العقد التأسيسي للشركة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

- نشر ملخص العقد التأسيسي للشركة في جريدة يومية يتم اختيارها من طرف ممثل الشركة<sup>1</sup>.

فإذا ما أخل بهذه الالتزامات قد تتعرض الشركة للبطلان، و يتحمل جميع الشركاء المتسببون في البطلان مسؤولية تضامنية تجاه الغير<sup>2</sup>.

## 2- إغفال ذكر البيانات المتعلقة بنوع الشركة و مقدار رأسمالها:

إذا لم يذكر بجانب اسم الشركة في كافة الأوراق و الإعلانات و النشرات و كافة الوثائق التي تصدر عنها عبارة "شركة ذات مسؤولية محدودة" أو الأحرف الأولى منها أي "ش.م.م" مع بيان مقدار رأسمالها، أو ذكرت بيانات مخالفة للواقع بحيث أدى ذلك إلى وقوع الغير في الغلط حول نوع الشركة و مقدار رأسمالها، ترتب على ذلك تطبيق الأحكام المتعلقة بشركة التضامن<sup>3</sup>، على أن تطبيق هذا الجزاء يفترض حسن نية الغير الذي تعامل مع الشركة، أي كونه غير عالم بحقيقتها، و يعتبر الغير كذلك إلى أن يقوم الدليل المعاكس<sup>4</sup>، و بالتالي يقع على عاتق الشركة أو الشركاء الذين يتمسكون بعلم الغير، عبء

---

1- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 204 .

2- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 29.

3- أنظر: - محمد فريد العريبي، القانون التجاري، د ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 422.

- إلياس ناصيف، الكامل في قانون التجارة، المرجع السابق، ص 144.

4- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 97 .

تقديم الدليل عليه، و لا يكفيهم لذلك الاحتجاج بمجرد نشر عقد الشركة ، إذ لا يطلب من الغير الذي يتعامل معها أن يرجع إلى السجل التجاري للإطلاع على نوعها، و على مدى مسؤولية الشركاء فيها، و على مقدار رأسمالها.

فعلى سبيل المثال يكون الغلط، إذا اتخذت الشركة عنوانا يضم اسم شريك أو أكثر و أغفلت ذكر العبارة الدالة على طبيعة الشركة، لأنه في مثل هذه الحالة قد يخدع الغير حول طبيعة الشركة و يتصور له أنه يتعامل مع شركة تضامن، و يعتبر جميع الشركاء مسؤولين بالتضامن عن ديون الشركة، حتى لو كانت أسماء بعض الشركاء لم تظهر في عنوان الشركة<sup>1</sup>.

هذا و يرى بعض الفقه أنه إذا كان البيان الخاص برأسمال الشركة مبالغاً فيه، كان للغير أن يعتبر من تدخل باسم الشركة مسؤولاً عن أداء مبلغ الفرق بين القيمة الحقيقية لرأس المال و التقدير الوارد في هذا البيان، بالقدر الذي يلزم للوفاء بحق الغير<sup>2</sup>.

### 3- تقدير الحصة العينية بغير حقيقتها ( المبالغة في تقدير الحصص العينية ):

إذا ثبت أن الحصة العينية التي قدمها الشريك قد قدرت بغير قيمتها الحقيقية، يكون هذا الشريك مسؤولاً قبل الغير عن قيمتها المقدرة لها في عقد الشركة، كما يسأل معه باقي الشركاء بالتضامن مدة خمس سنوات، و هذا ما تضمنته المادة 568 من ق ت ج<sup>3</sup>، ذلك أن المبالغة في تقدير الحصص العينية قد تكون مدخلا للغش و سبيلا إلى انتقاص حقوق الدائنين<sup>4</sup>.

---

1- أنظر: - نادية فوضيل، المرجع السابق، ص 28، 29 .

- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 97، 98.

2- محمد فريد العربي، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 636.

3- تنص المادة 568 فقرة 2 من ق ت ج على أنه: "... و يكون الشركاء مسؤولين بالتضامن مدة خمس سنوات تجاه الغير عن القيمة المقدرة للحصص العينية التي قدموها عند تأسيس الشركة."

4- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 377.

و في حالة ما إذا ثبت وجود مبالغة في تقدير الحصص العينية، وجب أن يؤدي الفرق نقدا بين القيمة الحقيقية للحصة و القيمة التي قدرت لها في عقد الشركة، و ذلك حتى يصبح رأس المال مطابقا لقيمة الحصص الحقيقية ضمانا للدائنين، و العبرة في هذا الصدد بقيمة الحصة العينية هو وقت تأسيس الشركة، فلا أثر لما قد يطرأ عليها من ارتفاع أو انخفاض فيما بعد، ما دامت قيمتها المقدرة في العقد مطابقة لقيمتها الحقيقية وقت التأسيس، إذ أن تآكل قيمة الحصة من المخاطر التي قد يتعرض لها الدائنون في كل شركة<sup>1</sup>.

هذا و يرى البعض من الفقه أن الشركاء ضامنون ليس فقط للفرق بين القيمة المقدرة للحصة في عقد تأسيس الشركة و بين قيمتها الحقيقية، بل و كذلك لكل النتائج الضارة التي تؤدي إليها المبالغة في تقدير الحصة، و أساس هذا الرأي أن المسؤولية التضامنية للشركاء في هذه الحالة هي مسؤولية تقصيرية. ينتقد هذا الرأي من حيث أنه من غير المعقول أن يلتزم الشركاء بالتعويض عن النتائج الضارة الناشئة عن المغالاة في تقدير الحصة العينية، لأن هذه النتائج قد تكون من قبيل الضرر غير المباشر الذي لا يجوز التعويض عنه<sup>2</sup>.

و قد ثار خلاف في الفقه حول طبيعة المسؤولية الملقاة على عاتق مقدم الحصة العينية و باقي الشركاء، فذهب رأي في الفقه إلى القول بأنها مسؤولية تقصيرية أساسها الخطأ الذي ارتكبه الشركاء، و المتمثل في قبولهم عن إهمال لحصة مغالى في تقديرها، و هذا الخطأ مفترض. إلا أنه يؤخذ على هذا الرأي أنه يوصلنا إلى نتائج لم يقصدها المشرع، ذلك لأن القول بالمسؤولية التضامنية للشركاء هو الخطأ، فإن هذا يعني التقرير للغير بالحق في الرجوع على باقي الشركاء بالتعويض، و هو ما لم يقصده المشرع<sup>3</sup>.

بينما ذهب الرأي الآخر إلى القول بأنها مسؤولية عقدية أساسها عقد تأسيس الشركة، الذي فرض هذا الالتزام على عاتق الشركاء حتى و لو لم يقع أي خطأ من جانبهم<sup>4</sup>.

---

1- حسن عبد الحلیم عناية، المرجع السابق، ص 476.

2- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 658.

3- حسن عبد الحلیم عناية، المرجع السابق، ص 477.

4- نادية فوضيل، المرجع السابق، ص 42.



أما الرأي الغالب فيرى أن أساس المسؤولية التضامنية للشركاء ليست بالمسؤولية التصيرية أو العقدية كما قد يؤخذ من عبارة "المسؤولية"، بل إن الأمر يتعلق في الواقع بالالتزام قانوني بالضمان يفرضه القانون على الشركاء ليضمن لدائني الشركة سلامة رأس المال، و لا تبرأ ذمتهم من هذا الضمان إلا إذا أثبتوا عدم علمهم بمبالغة مقدم الحصة العينية في تقدير قيمتها، و يظل هذا الالتزام قائماً رغم التنازل عن الحصة<sup>1</sup>.

و يلتزم الشركاء بالضمان على سبيل التضامن، و يكون مركزهم في هذا الصدد هو مركز الكفيل المتضامن، كما سلف بيانه<sup>2</sup>، فإذا ما أوفى أحد الشركاء بالزيادة في قيمة الحصة عن قيمتها الحقيقية، كان له الرجوع بما أوفى به على مقدم الحصة، فإن كان هذا الأخير معسراً تحمل باقي الشركاء تبعه هذا الإعسار كل بحسب نصيبه من رأس المال، ما لم يتم اتفاق الشركاء بالإجماع على توزيع هذه التبعة على نحو مغاير<sup>3</sup>.

كذلك ثار النقاش حول الملزم بالضمان، و هل هم الشركاء أطراف عقد التأسيس، أم هم الشركاء الأعضاء بها وقت رفع الدعوى؟

يرى بعض الفقه، و بحق، أن الضمان يقع على عاتق الشركاء الأعضاء بالشركة وقت رفع الدعوى، سواء كانوا من المؤسسين أو من المنضمين للشركة بعد تكوينها، أما الشركاء الذين تركوا الشركة بالتنازل عن حصصهم قبل رفع دعوى الضمان، فلا يسألون عن الزيادة إلا إذا أقيم الدليل على خطئهم، و مسؤوليتهم في هذه الحالة مسؤولية تصيرية<sup>4</sup>.

بالإضافة إلى هذه الاستثناءات، يرى بعض الفقه<sup>5</sup> أنه إذا قل عدد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن النصاب المقرر قانوناً - وهو شريكين على الأقل - يكون

---

1- أنظر: - مصطفى كمال طه، المرجع السابق، ص 377، 378.

- حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 478.

2- أنظر مذكرتنا، ص 08، 09.

3- محمد فريد العريبي، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 658.

4- المرجع نفسه، ص 657.

5- المرجع نفسه، ص 635.

من يبقى من الشركاء مسؤولاً في جميع أمواله عن التزامات الشركة، و تظل هذه المسؤولية تثقل كاهله ما لم يبادر خلال مدة ستة أشهر على الأكثر إلى تصحيح وضع الشركة، فإن مضت هذه المدة دون اتخاذ إجراءات التصحيح، جاز للمحكمة أن تصدر قرار حلها<sup>1</sup>.

و يرى البعض الآخر أن هذا الاستثناء لا يعتبر خروجاً على مبدأ المسؤولية المحدودة للشريك، باعتبار أن مسؤولية من يبقى من الشركاء في هذه الحالة هي نتيجة منطقية لاعتبار الشركة مشروع فردي. ينتقد هذا الرأي من حيث أن المشرع عندما قرر الإبقاء على الشركة إلى أن يتم تصحيحها خلال الفترة سالف الذكر، فيه معنى الاعتراف لها بالشخصية المعنوية طوال هذه الفترة، و طالما أن الأمر كذلك، فإن تقرير المسؤولية المطلقة لمن تبقى من الشركاء عن التزامات الشركة لا يعني أن المشرع قد قصد محو الشخصية المعنوية للشركة - المستقلة عن شخصية الشركاء - و جعل الشريك المتبقي خلفاً عاماً للشركة طوال فترة تصحيح وضعها، بل يعني أن المشرع قد أراد فقط حماية حقوق دائني الشركة، فعزز الضمان العام المقرر لهم على ذمة الشركة بضمان إضافي هو أموال الشريك الخاصة، فالأمر إذا لا يعدو اعتبار هذا الشريك ضامناً لديون الشركة، و ليس في ضمان شخص ديون شخص آخر أو ضم مسؤوليته إلى مسؤوليته عن وفائها ما ينتقص من شخصية المضمون و ذمته المستقلة<sup>2</sup>.

### ثانياً: الإستثناء الواقعي

هناك استثناء واقعي يتمثل فيما جرت عليه عادة البنوك و المؤسسات المالية عندما تقوم بإقراض الشركة أو فتح اعتماد مالي لها، من طلب كفالة شخصية أو تعهد من مدير الشركة أو الشريك الرئيسي فيها، و هذا أمر طبيعي بسبب ضئالة رأس مال الشركة ذات

---

1- تنص المادة 590 مكرر 2 فقرة 2 من ق ت ج على أنه: "... فلكل من يعنيه الأمر أن يطلب حل الشركات المؤسسة بطريقة غير شرعية، و إذا كان ذلك ناتجاً عن اجتماع كل حصص الشركة في يد واحدة، لا يسوغ تقديم طلب حل شركة قبل سنة من جمع الحصص عندما يجمع شريك واحد كل الحصص في شركة فيها أكثر من شريك، و في جميع الحالات، يمكن للمحكمة منح أجل أقصاه ستة (6) أشهر لتسوية الوضعية في حين لا يمكن الحكم بالحل إذا تمت التسوية يوم النظر في الموضوع".

2- محمد فريد العريبي، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 635، 636.

ذات المسؤولية المحدودة، إذ لا يعقل أن تكتفي البنوك بما يوفره لها رأس المال، و هو مائة ألف دينار جزائري، و في مثل هذه الأحوال تكون أموال الشريك أو المدير الخاصة ضامنة للالتزامات الشركة و ديونها<sup>1</sup>. هذا الاستثناء من شأنه أن يجعل الشركة ذات المسؤولية المحدودة تضم نوعين من الشركاء، شركاء مسؤولين مسؤولية محدودة و شركاء مسؤولين بأموالهم الخاصة كما لو كانوا في شركة تضامن، و هذا ما يفقد الشركة إحدى أهم خصائصها و هي المسؤولية المحدودة لجميع الشركاء<sup>2</sup>.

### **المطلب الثاني: الآثار المترتبة على تحديد مسؤولية الشريك**

يترتب على تحديد مسؤولية الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، آثار متعددة تتمثل أساسا في عدم اكتساب الشريك للصفة التجارية، و عدم اشتراط أهلية الإتجار في مواجهته، هذا فضلا عن أن إفلاس الشركة لا يستتبع إفلاسه، و سنتناول دراسة هذه الآثار تباعا في الفروع الآتية.

### **الفرع الأول: عدم اكتساب الشريك للصفة التجارية**

لم يرتب القانون على دخول الشخص كشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة اكتسابه للصفة التجارية، و هذا الحكم القانوني جاء يساوي فيما بين هذا الشريك و الشريك الموصي في شركة التوصية، و الشريك المساهم في شركة المساهمة، و لا يكتسب هذه الصفة حتى و لو شغل منصب المدير<sup>3</sup>. على خلاف الشريك في شركة التضامن، و بحكم مسؤوليته الشخصية التضامنية المطلقة، يكتسب الصفة التجارية، بمجرد انضمامه إلى الشركة، و إذا لم تكن له هذه الصفة قبل انضمامه إليها اكتسبها بمجرد التوقيع على عقد الشركة التأسيسي، و بالتالي فالأعمال التي تبأشرها الشركة كشخص معنوي، تعتبر كما لو كانت جارية لحساب كل شريك على حدى، و هذا هو ما يجعل الشريك في شركة التضامن في مركز لا يختلف عن مركز من يقوم بهذه الأعمال باسمه الخاص، لذلك وجب

---

1- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 637.

2- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 138.

3- المرجع نفسه، ص 105.

أن تتوافر في كل شريك أهلية الاتجار<sup>1</sup>، في حين أن الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، و بسبب عدم اكتسابه للصفة التجارية، فإنه لا يستوجب عليه القانون أن تتوافر لديه الأهلية اللازمة لاحتراف التجارة، ولا يلتزم هذا الشريك بالتزامات التاجر المهنية، من مسك الدفاتر التجارية و القيد في السجل التجاري، و لا يسري في حقه نظام الإفلاس إذا ما تعرضت الشركة للإفلاس<sup>2</sup>. و على ذلك فإنه يجوز للأشخاص المحظور عليهم الاتجار الانضمام إلى هذا النوع من الشركات<sup>3</sup>.

و تجدر الإشارة إلى أن عدم اكتساب الشريك في هذه الشركة للصفة التجارية بمجرد انخراطه فيها، لا يعني حرمان التاجر من الدخول كشركاء فيها، بل يقصد مما سبق أن مجرد دخول الشخص كشريك في الشركة لا يكسبه الصفة التجارية، ما لم تكن قد ثبتت له من قبل<sup>4</sup>.

### الفرع الثاني: عدم اشتراط الأهلية التجارية في مواجهة الشريك

من بين الآثار المترتبة على المسؤولية المحدودة للشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، عدم اشتراط أهلية الاتجار في مواجهته، و سنتكلم عن هذا العنصر وفقا للترتيب التالي:

أولا / تعريف الأهلية التجارية.

ثانيا / الأهلية اللازمة للاشتراك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

ثالثا / حكم القاصر المنظم إلى الشركة في حالة تقديمه لحصة عينية.

---

1- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 200.

2- محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية و المصرفية، الشركات التجارية، دراسة مقارنة، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، المجلد الخامس، ص 183 .

3- مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 546.

4- أسامة نائل المحيسن، الوجيز في الشركات التجارية و الإفلاس، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 219.

## أولاً: تعريف الأهلية التجارية

إن الأهلية التجارية هي الأهلية اللازمة لمباشرة الأعمال التجارية، و تتأثر بالسن من جهة، وبصفة الشخص من جهة أخرى، وكذا بعوارض الأهلية.

### 1- سن الرشد:

القانون التجاري لم يتضمن نصاً خاصاً يحدد فيه سن الرشد، لذا ينبغي الرجوع إلى أحكام الشريعة العامة، و في ذلك تقضي المادة 40 من ق م ج بأن: " كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية. و سن الرشد تسعة عشر (19) سنة كاملة".

و عليه فإن الشخص الذي تتوفر فيه هذه الشروط، يكون أهلاً لمباشرة كافة التصرفات القانونية، بما فيها ممارسة التجارة و على ذلك، فإن الأهلية القانونية المشترطة للقيام بالأعمال التجارية بصفة احترافية هي تلك المنصوص عليها في القانون المدني، و من ثم فإن الشخص يكتسب الأهلية التجارية بمجرد بلوغ سن التاسعة عشرة سنة كاملة، إذا لم يكن هناك مانع قانوني يتعلق بشخصه<sup>1</sup>.

### 2- الممنوعون من مباشرة التجارة:

قد يمنع القانون من مباشرة الأعمال التجارية، بعض الأشخاص الطبيعيين تفادياً لاستغلال النفوذ و تأثيره على حرية التعاقد من جراء الوظائف التي يحتلونها في الدولة سواء أكان هذا الموظف قاضي أو محافظ شرطة أو وزير، كما أن هنالك أشخاص آخرون ممنوعون من مباشرة التجارة مثل: المحامين و الأطباء، و لعل السبب في منع هذه الطائفة هو حماية مصلحة الغير الذي يتعامل معهم، و مع هذا يكتسب الموظف و المحامي و الطبيب صفة التاجر متى احترفوا التجارة، و يلتزمون بجميع التزامات التاجر، غير أن هذا لا يمنع من توقيع الجزاءات التأديبية عليهم و المنصوص عليها في قانون المهنة<sup>2</sup>.

---

1- فرحة زراوي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الأعمال التجارية، التاجر، الحرفي، الأنشطة التجارية المنظمة، السجل التجاري، ط 2، نشر و توزيع ابن خلدون، الجزائر، 2003، ص 337، 338.

2- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 91.

### 3 - عوارض الأهلية:

عوارض الأهلية هي أمور تدرك البالغ الرشيد، تؤدي إلى أن تعدم أهليته أو تنقصها و هي تنقسم حسب طبيعتها إلى:

أ - عوارض تصيب عقل الإنسان فتعدم إدراكه و تميزه، و هذه هي الجنون و العته الذي يعدم الإدراك، طبقا للمادة 42 من ق م ج<sup>1</sup>.

ب - عوارض تلحق الإنسان في تدبيره فتتقصه، و هذه هي السفه و العته الذي ينقص الإدراك، طبقا للمادة 43 من ق م ج<sup>2</sup>.

و بالتالي فمن اعترضه عارض من عوارض الأهلية و لو كان بالغاً سن الرشد القانوني، لا يكتسب الأهلية التجارية.

#### ثانياً: الأهلية اللازمة للاشتراك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

من المعروف أن الشريك في هذه الشركة لا يكتسب صفة التاجر بمجرد انضمامه إليها، و من ثم لا تستلزم أن تتوافر لديه الأهلية التجارية، غير أن عقد الشركة يعتبر عقداً تجارياً، الأمر الذي يستوجب أن تتوافر لديه الأهلية القانونية اللازمة للقيام بهذا العمل، و يترتب على عدم اشتراط أهلية الاتجار بالنسبة للشريك في هذه الشركة، أنه يجوز لناقص الأهلية أو القاصر أن ينضم إليها، على أن يتم ذلك بواسطة وليه أو وصيه أو بإذن من المحكمة<sup>3</sup>.

في حين أن الأمر على خلاف ذلك في شركة التضامن، حيث يشترط القانون الأهلية التجارية بالنسبة للشريك بسبب المسؤولية الشخصية التضامنية المطلقة للشركاء، و يترتب على ذلك أن القاصر لا يحق له أن يكون شريكاً فيها، إلا إذا كان مؤهلاً للاتجار، و يؤهل

---

1- تنص المادة 42 من ق م ج: " لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر في السن أو عته أو جنون ".

2- تنص المادة 43 من ق م ج: " كل من بلغ سن التمييز و لم يبلغ سن الرشد، و كل من بلغ سن الرشد و كان سفيهاً أو معتوها، يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون ".

3- نادية فوضيل، المرجع السابق، ص 35.

القاصر للاتجار بتمام الثامنة عشرة من عمره، و الحصول على إذن من أبويه أو قرار من مجلس العائلة مصدق عليه من المحكمة، و قيد هذا الإذن في السجل التجاري، عملاً بأحكام المادة 05 من ق ت ج<sup>1</sup>.

**ثالثاً: حكم القاصر المنظم إلى الشركة ذات المسؤولية المحدودة في حالة تقديمه**

### **لحصة عينية**

لا تثار أية صعوبة إذا كانت الحصة المقدمة من القاصر أو ناقص الأهلية نقدية، أما إذا كانت الحصة المقدمة عينية فثمة صعوبة بشأن أهلية القاصر للانضمام إلى الشركة، لأنه عندئذ يكون عرضة للمسؤولية الشخصية المطلقة و التضامنية تجاه الغير لمدة خمس سنوات عن القيمة المقدرة للحصص العينية المقدمة عند تأسيس الشركة، عملاً بأحكام المادة 568 من ق ت ج.

و لذلك انقسم الفقه و القضاء في فرنسا حول هذه المسألة، فذهب رأي إلى القول بعدم جواز انضمام القاصر أو ناقص الأهلية إلى الشركة، إذا كانت الحصة المقدمة منه كلها أو بعضها عينية، و ذهب رأي آخر إلى القول بجوازه<sup>2</sup>، و اعتبر رأي ثالث أنه يجوز للقاصر الدخول كشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة و تقديم حصة عينية، إذا تأكد للمحكمة استناداً إلى تقدير الخبراء، أن للحصص العينية المقدمة من القاصر قيمة تعادل على الأقل القيمة المقدرة لها في عقد الشركة التأسيسي، إذ لا يكون في هذه الحال معرضاً للمسؤولية الشخصية و التضامنية، وقال رأي رابع بضرورة قيام الخبير بتقدير مسبق للحصص العينية، على أن يكون هذا الخبير

---

1- تنص المادة 05 من ق ت ج: "لا يجوز للقاصر المرشد، ذكراً كان أم أنثى، البالغ من العمر ثمانية عشرة سنة كاملة و الذي يريد مزاوله التجارة أن يبدأ في العمليات التجارية، كما لا يمكن اعتباره راشداً بالنسبة للتعهدات التي يبرمها عن أعمال تجارية.

- إذا لم يكن قد حصل مسبقاً على إذن والده أو أمه أو على قرار من مجلس العائلة مصدق عليه من المحكمة، فيما إذا كان والده متوفياً أو غائباً أو سقطت عنه سلطته الأبوية أو استحاله عليه مباشرتها أو في حال انعدام الأب و الأم، و يجب أن يقدم هذا الإذن الكتابي دعماً لطلب التسجيل في السجل التجاري."

2- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 106.

مسؤولاً تجاه القاصر عند تعرض هذا الأخير للمسؤولية تجاه الغير عن أخطائه في التقدير<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: إفلاس الشركة لا يستتبع إفلاس الشريك

الإفلاس نظام قانوني يهدف إلى تنظيم التنفيذ الجماعي على أموال المدين التاجر الذي يتوقف عن دفع ديونه التجارية في مواعيد استحقاقها، و ذلك عن طريق مجموعة من القواعد التي تساعد الدائنين على تحصيل ديونهم من الأموال التي يملكها ذلك التاجر، فهو نظام يسعى إلى تحقيق غايات محددة تتمثل في حماية الدائنين من تصرفات المدين المفلس و كذلك حماية الدائنين أنفسهم من بعضهم البعض<sup>2</sup>.

فالإفلاس إجراء تنفيذي، يؤدي إلى الموت التجاري للمفلس<sup>3</sup>، و تصفية أمواله تصفية جماعية، و توزيع الثمن الناتج عنها على الدائنين كل بنسبة دينه، تحقيقاً للمساواة بينهم، كذلك يوفر حماية خاصة بتقرير بطلان التصرفات التي يبرمها المدين في فترة الريبة. و يلزم لشهر الإفلاس أن يكون المدين تاجراً، من جهة، و أن يتوقف عن الدفع من جهة أخرى، و أن يجتمع هذان الشرطان في المدين في الوقت نفسه<sup>4</sup>.

- **صفة التاجر:** يطبق نظام الإفلاس على التاجر (أفراد أو شركات) و على غير التاجر إذا كانوا أشخاص معنوية خاضعة للقانون الخاص، كالجمعيات و التعاونيات و الشركات المدنية<sup>5</sup>، و عليه فالإفلاس نظام يطبق أصلاً على التاجر (أفراد أو شركات) و التاجر هم الأشخاص الذين يمارسون الأعمال التجارية، بمختلف تصنيفاتها، و يجعلونها مهنتهم المعتادة، و هذا ما نصت عليه المادة 01 من ق ت ج، ويشترط لجواز احتراف

---

1- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولة، المرجع السابق، ص 106.

2- عزيز العكيلي، الإفلاس و الصلح الوافي، د ط، دار الثقافة، عمان، 1996، ص 09.

3- راشد راشد، الأوراق التجارية، الإفلاس و التسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 217.

4- حلو أبو حلو، القانون التجاري، د ط، الشركة العربية للتسويق و التوريدات، مصر، 2008، ص 169.

5- بعض التشريعات تطبق نظام الإفلاس على التاجر و غير التاجر، كالتشريع الألماني و الإنكليزي و الأمريكي و السويسري، أما التشريعات اللاتينية، فهي بشكل عام، تقصر تطبيقه على التاجر فقط.



الشخص للأعمال التجارية، أن يقوم بها باسمه و لحسابه الخاص، كما يجب أن يتمتع بالأهلية اللازمة لاحتراف الأعمال التجارية.

هذا و يجب أن يؤكد الحكم المعلن للإفلاس بأن المدين يتمتع بصفة التاجر، مع ملاحظة أن عدم القيد في السجل التجاري، لا يمنع من تطبيق هذا النظام، على من مارس التجارة دون إتمام هذا الإجراء، على أساس أن الغير يمكنه الاعتماد على الظواهر. هذا و إن الممنوعين من ممارسة التجارة كالموظفين و المحامين، يمكن شهر إفلاسهم فمثل هؤلاء لا يمكنهم الاستفادة من قاعدة وضعت ضدهم .

كما يمكن شهر إفلاس التاجر الذي اعتزل التجارة، بعد غلق أو بيع محله التجاري، شرط أن يكون قد تعرض للإفلاس في وقت كانت له فيه صفة التاجر، هذا و قرر المشرع الجزائري في المادة 220 من ق ت ج، إمكانية طلب شهر الإفلاس خلال مدة سنة تبتدئ من شطب اسم المدين من السجل التجاري، عندما تكون حالة التوقف عن الدفع سابقة على هذا الشطب. و نفس القاعدة تطبق على الشريك المتضامن الذي يتمتع بصفة التاجر و الذي يفقد هذه الصفة بانسحابه من الشركة، فإفلاس الشريك المتضامن يمكن أن يطلب خلال مدة سنة تبتدئ من قيد انسحابه في السجل التجاري، عندما تكون حالة التوقف عن الدفع سابقة على هذا القيد<sup>1</sup>.

كما يجوز شهر إفلاس التاجر الذي يموت و هو في حالة التوقف عن الدفع، و ذلك بعد مماته، و يتم ذلك إما بتصريح يقدمه أحد ورثته أو بطلب من أحد دائنيه، و المشرع الجزائري أوجب تقديم التصريح أو الطلب خلال مدة سنة تبتدئ من تاريخ الوفاة<sup>2</sup>.

هذا و عندما يمارس شخص التجارة باسمه و لحساب الغير (أي ممارسة التجارة باسم مستعار)، يمكن شهر إفلاسه لوحده، لأن صفته كمثل لم تكشف للغير و عليه فإنه يتمتع بصفة التاجر، و مع ذلك يجب أن لا يسمح للشخص الذي يمارس التجارة باسم

---

1- راشد راشد، المرجع السابق، ص 222، 223.

2- المرجع نفسه، ص 224.

مستعار، أن يتهرب من تطبيق الإفلاس عليه، باستخدام ممثلاً خفياً، يكون في غالب الأحيان، عاجزاً عن الوفاء<sup>1</sup>.

- **التوقف عن الدفع:** يجب بادئ ذي بدء، التمييز ما بين التوقف عن الدفع، الذي هو مفهوم خاص بالقانون التجاري، و الإعسار، فالمعسر، هو المدين الذي لا يف بديونه لأن الجانب السلبي من ذمته المالية، يتجاوز الجانب الإيجابي، وعلى النقيض من ذلك، فإن التاجر الذي يتوقف عن دفع ديونه، يمكن أن يكون مليئاً (قادراً على الوفاء)، و في بعض الأحيان، تكفي تصفية أمواله للوفاء بجميع الديون، لكن القانون التجاري يقتضي تسديد التاجر لديونه عند حلول آجال استحقاقها.

و لا يكفي أن يكون هذا التاجر قادراً على الوفاء، و التاجر الذي لا يف بديونه رغم قدرته على الوفاء يمكن شهر إفلاسه، إن هذا المفهوم الصارم للتوقف عن الدفع، تم التخلي عنه تدريجياً، و أصبح الاجتهاد الحديث، يأخذ بعين الاعتبار، الوضعية الاقتصادية الحقيقية للتاجر و قدرته أو عدم قدرته على الوفاء بديونه، و مفاد هذا الاتجاه الجديد، الخلط ما بين مفهوم التوقف عن الدفع و مفهوم الإعسار، أي استبدال المفهوم القانوني التقليدي للتوقف عن الدفع، بمفهوم اقتصادي أكثر تعقيداً<sup>2</sup>.

و استقر الفقه على تعريف التوقف عن الدفع بأنه عجز التاجر عجزاً حقيقياً عن الوفاء بديونه التجارية في مواعيد استحقاقها لعدم قدرته، فهي الحالة التي تنبئ عن مركز مالي مضطرب، و غير مستقر من شأنها فقد ائتمان التاجر و عجزه عن متابعة تجارته<sup>3</sup>.

فالتوقف المادي عن الدفع لا يكفي لكي يعد التاجر مستوقفاً عن الدفع بالمعنى القانوني للكلمة، بل العبرة بالتوقف الحقيقي الذي يدل على سوء حالته المالية و زعزعة ائتمانه و عجزه عجزاً مستمراً عن متابعة تجارته، أما إذا كان الامتناع عن الدفع مرده

---

1- راشد ر اشد، المرجع السابق، ص 224.

2- المرجع نفسه، ص 227، 228.

3- أنظر: - أسامة نائل المحيسن، المرجع السابق، ص 293.

- حلو أبو حلو، المرجع السابق، ص 175.

عسر عارض و صعوبات وقتية، أو أزمة عارضة ستزول و يستطيع التاجر التغلب عنها، فلا يعد في حالة توقف عن الدفع<sup>1</sup>.

و يشترط في الدين الذي توقف التاجر عن دفعه أن يكون ديناً تجارياً، و لا يهم نوع الدين سواء أكان ناتجاً عن أعمال تجارية بالطبيعة أو بالتبعية، أما الدين غير التجاري كعدم دفع الإيجار، فإنه لا يكون سبباً لشهر الإفلاس<sup>2</sup>، و إذا كان الدين مختلطاً أي تجارياً بالنسبة لطرف و مدنياً بالنسبة لطرف آخر، فالعبرة بطبيعة الدين بالنسبة إلى شخص المدين، لأن حياة المدين التجارية هي مناط البحث، و كذلك العبرة بصفة الدين وقت التوقف عن الدفع، فإذا كان الدين تجارياً عند نشأته و أصبح مدنياً عند استحقاقه، فلا يجوز شهر الإفلاس بمقتضاه.

و لا يكفي أن يكون التاجر متوقفاً عن دفع دين تجاري، بل يجب أن يكون هذا الدين محققاً، خالياً من النزاع، معين المقدار و مستحق الأداء<sup>3</sup>، فإذا امتنع التاجر عن دفع دين متنازع فيه نزاعاً جدياً، و كان غير معين المقدار أو غير مستحق الأداء، فلا يعد متوقفاً عن الدفع، و يترتب على ذلك أنه لا يجوز للشريك عند قيام الشركة أن يطلب شهر إفلاس شريكه، لأن الأرباح و الخسائر لا تتحدد بصفة نهائية و لا يصبح ما في ذمة الشريك ديناً معيناً واجب الأداء، و لا يجوز شهر الإفلاس بمقتضاه إلا بعد انتهاء الشركة بينهما و تصفيتهما<sup>4</sup>.

هذا و لا فرق في ثبوت التوقف عن الدفع، أن يكون الدين عادياً أو ممتازاً أو مضموناً برهن أو تأمين .

---

1- حلو أبو حلو، المرجع السابق، ص 175.

2- أسامة نائل المحيسن، المرجع السابق، ص 293.

3- أنظر: - راشد راشد، المرجع السابق، ص 230.

- حلو أبو حلو، المرجع السابق، ص 176.

- أسامة نائل المحيسن، المرجع السابق، ص 294.

4- حلو أبو حلو، المرجع السابق، ص 176.

لم يتطرق المشرع الجزائري إلى مسألة تعدد الديون و أهميتها، و عليه يمكن القول بأن إعلان الإفلاس يمكن أن يتم بناء على امتناع التاجر عن الوفاء بدين وحيد مهما كانت قيمة هذا الدين، إلا أن الاجتهاد الحديث يستلزم للقول بوجود حالة التوقف عن الدفع، أن يكون المدين في وضعية ميئوس منها، و يبحث عما إذا كان الجانب السلبي الذي يمكن المطالبة به، متناسبا مع الموارد التي يمكن الحصول عليها، أو أن التاجر في وضعية لا يمكن الخروج منها<sup>1</sup>.

و جدير بالذكر أنه لا يترتب الإفلاس بمجرد التوقف عن الدفع، و إنما لابد من صدور حكم مقرر لذلك، و هذا ما جاءت به المادة 225 فقرة 01 من ق ت ج<sup>2</sup>، و بهذا يكون المشرع الجزائري، قد استبعد، صراحة نظرية الإفلاس الواقعي، و التي مفادها الاعتراف بحالة الإفلاس دون صدور حكم مقرر لذلك<sup>3</sup>.

و على اعتبار أن الشركة المحدودة المسؤولية ذات طابع تجاري بدليل نص المادة 544 من ق ت ج<sup>4</sup>، فإنه يجوز شهر إفلاسها، و الأصل أن إفلاس الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا يؤثر على الشركاء محدودي المسؤولية، و إنما ينال ذمتها المالية فحسب، بسبب الانفصال التام بين الذمة المالية للشركة و ذمم الشركاء المكونين لها، فالشريك لا يسأل عن ديون الشركة و تعهداتها إلا بقدر ما يملك من حصص في رأس مالها، فضمنان دائني الشركة يقتصر على موجوداتها فحسب و لا يمتد إلى أموال الشركاء الخاصة، لذا لا يكتسب الشريك محدود المسؤولية صفة التاجر لمجرد كونه شريكا فيها. فإذا توقفت هذه الشركة عن دفع ديونها و أشهر إفلاسها

---

1- راشد راشد، المرجع السابق، ص 230.

2- تنص المادة 225 فقرة 01 من ق ت ج بأنه: " لا يترتب إفلاس و لا تسوية قضائية على مجرد التوقف عن الدفع بغير صدور حكم مقرر لذلك".

3- راشد راشد، المرجع السابق، ص 220.

4- تنص المادة 544 من ق ت ج بأنه: " يحدد الطابع التجاري لشركة إما بشكلها أو موضوعها.

تعد شركات التضامن و شركات التوصية و الشركات ذات المسؤولية المحدودة و شركات المساهمة، تجارية بحكم شكلها و مهما يكن موضوعها".

فلا يستتبع ذلك إفلاس الشركاء، لأن ديون الشركة لا تعتبر ديونا خاصة بهم<sup>1</sup>. على خلاف الأمر في شركة التضامن، حيث يشهر إفلاس الشريك حتما بشهر إفلاس الشركة كشخص معنوي، ذلك أن توقف الشركة عن دفع ديونها يستتبع توقف كل شريك فيها عن الوفاء أيضا ما دام الشركاء جميعا يسألون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية تضامنية<sup>2</sup>، و للمحكمة أن تشهر في الحكم نفسه إفلاس الشركة و إفلاس جميع الشركاء، و متى أعلن إفلاس الشركة و بالتالي إفلاس الشركاء، حق لدائني الشركة إثبات ديونهم في تفليسة الشركة و في تفليسة كل شريك فيها، بمعنى أن تفليسة الشريك يتزاحم فيها دائن الشركة و دائني الشريك الشخصيين<sup>3</sup>.

و إذا كان المبدأ في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، هو أن إفلاس الشركة لا يستتبع إفلاس الشريك، فإن هذا المبدأ قد ترد عليه استثناءات يمتد فيها أثر إفلاس الشركة إلى الشركاء، و تتمثل أساسا في:

### 1 - عدم إعلام الغير بالمسؤولية المحدودة للشركاء:

إن عدم تأثر الشركاء محدودي المسؤولية بإفلاس الشركة يتطلب أن يراعي الشريك الأحكام القانونية الخاصة بها، ولا سيما تلك المتعلقة بإعلام الغير بمسؤولية الشريك المحدودة، وعدم التزامه بديون الشركة بما يجاوز قيمة ما يملك من حصص في رأس مالها، فإن خالف ذلك امتد أثر الإفلاس إليه، و قد يستتبع ذلك إفلاسه<sup>4</sup>.

### 2- عدم تقديم الشريك التاجر لحصته كاملة في رأس المال:

إذا كان الشريك محدود المسؤولية قد قدم حصته كاملة في رأس المال فلا شأن له بعد ذلك بديون الشركة و بإفلاسها، إذا امتنعت هذه الأخيرة عن تسديد ديونها، أما إذا لم يكن قد

---

1- عزيز العكيلي، الصعوبات القانونية الناشئة عن إفلاس الشركات التجارية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة الحادية عشر، العدد الأول، ص 75 .

2- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 201 .

3- المرجع نفسه، ص 201 .

4- عزيز العكيلي، الصعوبات القانونية الناشئة عن إفلاس الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 77.

قدم حصته كاملة في رأس المال كان لوكيل تفليسة الشركة، أن يطالب الشريك بدفع الباقي من حصته و لو لم يحل ميعاد الاستحقاق، و تتم مطالبته وفقا للقواعد العامة ، فإذا امتنع عن الدفع يتم التنفيذ على أمواله عن طريق الحجز، إلا إذا كان الشريك تاجرا، فيجوز لوكيل التفليسة عندئذ أن يطلب من المحكمة شهر إفلاسه<sup>1</sup>.

و جدير بالذكر أن الشريك في هذه الحالة اكتسب الصفة التجارية ليس بسبب انضمامه إلى الشركة، و إنما بسبب احترافه للأعمال التجارية.

### 3 - الشريك المسيطر على الشركة ( الشريك المتخفي وراء الشركة ):

الشريك المسيطر على الشركة هو الشخص الذي يباشر التجارة لحسابه متخفيا وراء الشركة، و يتصرف في أموالها كما لو كانت أمواله الخاصة، لذا يعتبر تاجرا و يشهر إفلاسه بإفلاس الشركة، لأن ديون الشركة تعتبر ديونه الخاصة بسبب اختلاط ذمته المالية بذمة الشركة التي اتخذها ستارا يخفي نشاطه الشخصي.

فالشركة كشخص قانوني، لها أهلية و ذمة مالية مستقلة عن ذم الشركاء المكونين لها، فهي تمثل المصلحة الجماعية للشركاء و تعمل لحساب هذه المصلحة، فإذا كانت تعمل لمصلحة خاصة بفرد فقدت شخصيتها، و تحمل هذا الفرد التزامات الشركة التي تخفي ورائها و عمل باسمها لحسابه الخاص، و بعبارة أخرى فإذا كانت تعمل لمصلحة أحد الشركاء زالت شخصية الشركة، و يتحمل الشريك مسؤولية العمل الذي تم باسمها<sup>2</sup>.

و الشريك المسيطر يلجأ إلى هذه الوسيلة في التعامل بهدف تحديد مسؤوليته عن أعمال الشركة، بحيث يحمل الشركة الخسائر التي قد تنتج عن الأعمال التي تتم باسمها و الاستئثار بالأرباح التي قد تتحقق من هذه الأعمال.

---

1- عزيز العكلي، الصعوبات القانونية الناشئة عن إفلاس الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 75.

2- المرجع نفسه، ص 85.

و يصل الشريك المسيطر إلى هدفه عن طريق تأسيس شركة حقيقية يمتلك معظم حصصها، سواء أكانت هذه الحصص مملوكة له أو له و لأشخاص مسخرين من قبله بحيث يسيطر على إدارتها، و ذلك بأن يفرض إرادته على إرادة الشركاء الآخرين في الجمعية العامة، فتصبح إرادة هذه الجمعية هي الإرادة الفردية لهذا الشريك، إذ يعتبر في حكم من يمارس التجارة تحت اسم مستعار، فيكتسب صفة التاجر و يشهر إفلاسه بإفلاس الشركة، و لو لم يباشر التجارة باسمه الشخصي، إذ يشبه مركزه مركز الشريك المتضامن الذي يكتسب صفة التاجر و يشهر إفلاسه بإفلاس الشركة مع أنه لا يباشر العمل التجاري باسمه بل باسم الشركة<sup>1</sup>.

على أن مجرد تملك الشريك لمعظم حصص الشركة و سيطرته عليها و فرض إرادته على إرادة الشركاء في الجمعية العامة، لا يكفي وحده لاعتباره في حكم الشريك المتضامن، و إنما يتطلب الأمر أن يتخذ الشريك من سيطرته على الشركة وسيلة للغش أو إساءة استخدام الحق لتحويل نشاط الشركة لحسابه الخاص.

و حتى يشهر إفلاس الشريك بإفلاس الشركة يجب توافر شرطان هما:

- أن يقوم الشخص تحت ستار الشركة بأعمال تجارية لحسابه الخاص.
- و أن يتصرف في أموال الشركة كما لو كانت أمواله الخاصة، أي تندمج ذمته بذمة الشركة و تصبح أمواله الخاصة و أموال الشركة ضمانا لدائتي الشركة.

و متى توافر هذان الشرطان في الشخص جاز للمحكمة أن تقضي بشهر إفلاسه إذا طلب شهر إفلاس الشركة، و لا يلزم لذلك إثبات توافر صفة التاجر في هذا الشخص و لا أنه توقف عن الدفع، لأن مجرد استخدام الشركة كستار لنشاطه الخاص يؤدي إلى افتراض توافر هذين الشرطين فرضا قاطعا<sup>2</sup>.

---

1- عزيز العكيلي، الصعوبات القانونية الناشئة عن إفلاس الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 85، 86.

2- المرجع نفسه، ص 87، 88.

و في هذا الصدد نص المشرع الجزائري في المادة 224 من ق ت ج على أنه:  
" في حالة التسوية القضائية لشخص معنوي أو إفلاسه، يجوز إشهار ذلك شخصا على كل مدير قانوني أو واقعي ظاهري أو باطني مأجور كان أم لا:

- إذا كان ذلك المدير في ظل الشخص المعنوي أثناء قيامه بتصرفاته قد قام لمصلحته بأعمال تجارية أو تصرف في أموال الشركة كما لو كانت أمواله الخاصة.
- أو باشر تعسفا لمصلحته الخاصة باستغلال خاسر لا يمكن أن يؤدي إلا إلى توقف الشخص المعنوي عن الدفع، في حالة التسوية القضائية أو شهر الإفلاس الصادر طبقا لهذه المادة، تشمل الديون علاوة على الديون الشخصية، ديون الشخص المعنوي ...".

و إذا ما أشهر إفلاس الشريك كنتيجة لإشهار إفلاس الشركة، فإنه يترتب على ذلك أثر هام يتعلق بدمته المالية، و هو غل يده عن إدارة أمواله و التصرف فيها، سواء أكانت أموال حاضرة أو أموالا مستقبلة يكتسبها الشريك المفلس بأي سبب كان، طبقا للمادة 244 من ق ت ج، فممن أن يشهر إفلاسه لا يملك أن يتصرف في ماله، و يبقى كذلك إلى أن تنتهي التفليسة بالتصفية أو بالصلح، بل إن الشريك المفلس تقيد تصرفاته حتى قبل شهر الإفلاس أي في فترة الريبة، بحيث تكون بعض تصرفاته باطلة و بعضها قابلة للإبطال على الوجه المعروف في القانون التجاري<sup>1</sup>.

هذا ولا يقتصر أثر الإفلاس على ذمته المالية فحسب، بل يناله في شخصه فتسقط عنه الحقوق السياسية و المهنية، فلا يجوز له أن يكون مرشحا أو ناخبا في المجالس السياسية و المهنية، و لا أن يقوم بوظيفة أو مهنة عامة، و لا أن يكون عضوا في مجلس إدارة أية شركة، و ذلك كله إلى أن يرد له اعتباره وفقا للقانون<sup>2</sup>.

---

1- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الإثبات، آثار الالتزام، ط 13، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 1998، ج 2، ص 1199.

2- عزيز العكيلي، الصعوبات القانونية الناشئة عن إفلاس الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 77.



## المبحث الثاني: حصص الشريك

تخضع الحصص في الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى نظام خاص يختلف عما هو متبع في شركات التضامن حيث يكون الاعتبار الشخصي كاملا، فالاعتبار الشخصي وإن كان في الأصل موجودا في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، إلا أنه ليس أساسيا فيها، و يعود ذلك إلى طبيعتها المختلطة، و امتزاج العنصرين الشخصي و المالي فيها، فللعنصر المالي تأثيرا كبيرا على حصص الشركاء، سواء تعلق الأمر بأنواع الحصص المكونة لرأس مالها، أو تعلق الأمر بخصائص الحصص الممثلة لرأس مالها، وبالتالي سنعكف على دراسة أنواع الحصص المكونة لرأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة في المطلب الأول، و خصائص الحصص الممثلة لرأس مالها في المطلب الثاني.

### المطلب الأول: أنواع الحصص المكونة لرأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة

إن رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة يتكون من الحصص التي يقدمها الشركاء، أو يدفعون قيمتها عند تأسيس الشركة، ورأس المال هذا يشكل المصدر الرئيسي لتمويل مشروع الشركة، و الحصص قد تكون نقدية أو عينية، دون الحصص بالعمل مراعاة للعنصر المالي، و سنتناول دراسة الحصص التي يتكون منها رأس المال تباعا في الفروع الآتية:

الفرع الأول: الحصص النقدية.

الفرع الثاني: الحصص العينية.

الفرع الثالث: عدم جواز تقديم حصة بالعمل.

الفرع الأول: الحصص النقدية

غالبا ما تتمثل حصة الشريك في تقديم مبلغ من المال، ويقصد بالحصص النقدية تلك المبالغ النقدية التي تدخل كجزء في رأس مال الشركة، و يقدمها الشركاء حتى تتمكن هذه الأخيرة من مواصلة نشاطها دون أن تبذل جهدا في مطالبة

الشركاء بقيمتها أو بما تبقى لديهم من قيمتها<sup>1</sup>، و لذلك اشترط المشرع الجزائري أن يتم الاكتتاب بجميع الحصص من طرف الشركاء، و أن تدفع قيمتها كاملة سواء أكانت الحصص عينية أو نقدية، على أن يذكر توزيع الحصص في العقد التأسيسي، طبقا للمادة 567 فقرة 1 من ق ت ج، و تعود الحكمة في إلزام الشركاء بالوفاء بكامل قيمة الحصص إلى درء تكوين الشركات السورية، فضلا عن تجنيب الشركة مشقة مطالبة الشركاء بالباقي من قيمة الحصص، و كذلك طمأنة دائني الشركة، لأن ضمانهم ينحصر في رأس مال الشركة الذي يجب أن يوضع تحت تصرفها، بعد قيدها في السجل التجاري<sup>2</sup>.

كما ألزم المشرع الشريك بدفع المبلغ الذي تعهد بتقديمه كحصة في الميعاد المتفق عليه، فإن لم يكن هناك ميعاد محدد لتقديم هذه الحصة التزم بتقديمها فور إبرام العقد، و وضعت بعض التشريعات كالتشريع الفرنسي و المصري قاعدتين خرجت فيهما عن القواعد العامة، حيث تقضي القاعدة الأولى، بأن الفوائد التأخيرية تستحق من تاريخ استحقاق الحصة من غير حاجة إلى مطالبة قضائية أو اعدار، هذا في حالة ما إذا تعهد الشريك بدفع مبلغ من النقود و لم يقدمه، و هذه القاعدة هي بخلاف ما هي عليه القاعدة العامة التي تنص على أن الفوائد التأخيرية لا تسري إلا من يوم المطالبة القضائية<sup>3</sup>.

أما القاعدة الثانية، فتجيز مطالبة الشريك بتعويض الفوائد التكميلية و لو لم يكن سيء النية، و ذلك خلافا للقاعدة العامة و التي تجيز للدائن المطالبة بتعويض تكميلي عن التأخر بالوفاء، إلا إذا أثبت أن الضرر قد تجاوز قيمة الفوائد التأخيرية و قد تسبب فيه المدين بسوء نيته، و قد راعى كل من التشريع الفرنسي و المصري في تقرير هذين الاستثنائين حاجة الشركة إلى المال في المواعيد المتفق عليها، حتى تتمكن من بدأ أعمالها، فإن أهمل الشريك تنفيذ التزامه بتقديم الحصة في الميعاد المحدد فقد يضر ذلك بحسن سير أعمال الشركة.

---

1- أحمد محمد محرز، الوسيط في الشركات التجارية، ط 2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 360.

2- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 376.

3- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 132.

أما المشرع الجزائري فقد اكتفى بالنص في المادة 421 من ق م ج على أنه إذا تعهد شريك بأن يقدم حصته في الشركة مبلغا من النقود و لم يقدم هذا المبلغ ففي هذه الحالة يلزم بالتعويض، كما أن المشرع الجزائري لم ينص على الاستثنائين المذكورين في القانونين الفرنسي و المصري و الخاصة بالفوائد التأخيرية و التكميلية، و خلفية ذلك أن التشريع الجزائري يمنع القرض بفائدة فيما بين الأفراد<sup>1</sup>.

و تجدر الإشارة إلى أنه يجب إيداع قيمة الحصص بالكامل لدى مكتب التوثيق، على أن تسلم للمدير بعد قيد الشركة في السجل التجاري<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: الحصص العينية

يقصد بالحصص العينية، تلك التي تقوم ماديا كالبضائع و الآلات<sup>3</sup>، أو هي أي مال مقدم كان من غير النقود، سواء أكان عقار أو منقول، و العقار قد يكون قطعة أرض أو مبنى كالمصانع و المخازن و المناجم، أما المنقول فقد يكون ماديا كالألات أو البضائع، أو منقول معنوي كمحل تجاري أو براءة اختراع أو علامة تجارية أو رسوم أو نماذج صناعية أو دين للشريك قبل الغير أو حق من حقوق الملكية الأدبية أو الفنية<sup>4</sup>.

و قد عرفت محكمة النقض المصرية الحصة العينية التي يقدمها الشريك للشركة أو يتعهد بتقديمها على أنها: " عقار أو منقول مادي أو معنوي يقدمه الشريك للشركة إما على وجه التملك أو على سبيل الانتفاع، و الأصل ورود حصة الشريك على ملكية الشيء الذي يقدمه في الشركة و استثناءا يجوز ورودها على حق شخصي يتعلق بالشيء

---

1- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 132.

2- أنظر المادة 567 فقرة 2 من ق ت ج.

3- أنظر: - عبد القادر البقيرات، مبادئ القانون التجاري، الأعمال التجارية، نظرية التاجر، المحل التجاري، الشركات التجارية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 131.

- أحمد محمد محرز، المرجع السابق، ص 360.

4- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 133.

الذي يتقدم به كمجرد الانتفاع به و استعماله لمدة محدودة" <sup>1</sup>.

و يراعى في تقديم الحصص العينية ما يراعى في تقديم الحصص النقدية لجهة ضرورة الوفاء بها بالكامل عند تأسيس الشركة، طبقا لتدابير المادة 567 من ق ت ج، فلا يجوز التعهد بتسليمها فيما بعد أو على التعاقب بل يجب أن تكون كاملة غير مثقلة بأعباء، كأن تكون الحصة مرهونة أو محل تجاري خصومه أكثر من أصوله <sup>2</sup>.

و قصد حماية الغير الذي يتعامل مع الشركة أوجب المشرع ضرورة تقدير الحصة العينية في العقد التأسيسي للشركة كما سنتناولها لاحقا، هذا و الحصة العينية تقدم سواء على وجه التمليك أو على وجه الانتفاع.

### أولاً: ضرورة تقدير الحصة العينية

لقد أوجب المشرع الجزائري في المادة 568 من ق ت ج ضرورة تقدير الحصص العينية على نحو صحيح غير مبالغ فيه، حماية لمصلحة الغير الذي يتعامل مع الشركة، و ليس له من ضمان إلا رأس مالها، على أن يتم ذلك من طرف خبير مختص تعينه المحكمة من بين الخبراء المعتمدين، مع ضرورة ذكر قيمة الحصة في تقرير ملحق بالقانون الأساسي يحرره تحت مسؤوليته الخبير، و تقدر الحصة العينية طبقا لطبيعة كل حصة، و يتعين أن يشمل التقرير الحصة على وصف دقيق لها، و كل ما يلحق بها من ضمانات و ما يرد عليها من قيود أو حقوق للغير و الأسس التي يتم اتباعها لحساب قيمتها، و بيان هذه القيمة بحسب ما يجري في التعامل بشأنها، و يجب أن تصدر موافقة الشركاء على ما جاء بهذا التقرير <sup>3</sup>.

و العبرة في تقويم قيمة الحصة هي بوقت العقد و لا تأثير لانخفاض أو زيادة

---

1- هشام زوين، الموسوعة العلمية في تأسيس الشركات التجارية و المدنية، شركات الأموال و شركات الإستثمار، ط 1، مركز محمود للإصدارات القانونية، القاهرة، 2008، المجلد الثالث، ص 21.

2- نادية فوضيل، المرجع السابق، ص 41.

3- محمد فريد العريني، هاني دويدار، مبادئ القانون التجاري و البحري، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، د م ن، 2000، ص 313.

قيمتها لاحقاً، بحيث لا يكون لمقدم الحصة العينية حق المطالبة بما حققته الحصة نتيجة ارتفاع قيمتها، و كذلك لا يجوز الرجوع عليه بالتعويض في حالة تغير الظروف الاقتصادية التي تؤدي إلى نقص قيمة حصته طالما تم تقديرها وفقاً للقانون<sup>1</sup>، أما إذا تبين أن الحصة العينية قد قدرت على غير حقيقتها، قامت مسؤولية الشركاء التضامنية على التوقيع غير الحقيقي للحصة المقدمة عينا لمدة خمس سنوات - كما سبق بيانه في عنصر الاستثناءات على مبدأ المسؤولية المحدودة - بدليل نص المادة 568 فقرة 2 من ق م ج.

### ثانياً: أنواع الحصص العينية

الحصص العينية نوعان: حصة عينية على وجه التملك، و حصة عينية على وجه الانتفاع.

#### 1 - الحصة العينية على وجه التملك:

إذا قدمت الحصة العينية على سبيل التملك، فإنها تخرج نهائياً من ملك صاحبها لتدخل في ذمة الشركة، و تصبح جزءاً من الضمان العام المقرر لدائنيها، و الأصل أن الحصة تقدم على سبيل التملك ما لم يوجد اتفاق أو عرف يخالف ذلك، طبقاً لما نصت عليه المادة 419 من ق م ج<sup>2</sup>.

و متى كانت الحصة مقدمة على سبيل الملكية فإن أحكام البيع هي التي تسري عليها لاسيما فيما يخص إجراءات نقل الملكية، و تبعة الهلاك و ضمان الاستحقاق والعيوب الخفية<sup>3</sup>.

فإذا كانت الحصة المقدمة على سبيل التملك عقار أو أي حق عيني آخر على العقار، لا ينتقل الحق إلى الشركة إلا بالتسجيل و الشهر، سواء أكان ذلك فيما بين الشريك و الشركة أو بالنسبة إلى الغير، و تسري قواعد التسجيل و الشهر

---

1- نادية فوضيل، المرجع السابق، ص 41.

2- تنص المادة 419 من ق م ج: " تعتبر حصص الشركاء متساوية القيمة و أنها تخص ملكية المال لا مجرد الإنتفاع به، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يخالف ذلك " .

3- أنظر المادة 422 من ق م ج.

المنصوص عليها في المادة 793 من ق م ج<sup>1</sup>، والخاصة بنقل حق الملكية، إذ تعتبر الشركة في هذه الحالة عقدا ناقلا للملكية، فتدخل ضمن العقود التي يجب تسجيلها و شهرها<sup>2</sup>.

و إذا كانت الحصة منقولاً مادياً، معيناً بالذات أو أي حق عيني آخر على المنقول و قدم على سبيل التملك، فإن الشريك يصبح بمجرد إبرام عقد الشركة ملزماً بنقل هذا الحق إلى الشركة، و ينفذ هذا الالتزام فوراً بحكم القانون، فيصبح الحق مملوكاً للشركة بمجرد إبرام عقد تأسيسها و ذلك قبل التسليم، و ليس في كل ذلك إلا تطبيقاً للقواعد العامة.

و بانتقال ملكية الحصة العينية إلى الشركة تنتقل إليها تبعة الهلاك، و ذلك عملاً بأحكام البيع، بمعنى أن الشريك يبقى ضامناً للعيوب الخفية و النقص، فإذا كانت الحصة المقدمة من قبل الشريك منقولاً و هلك قبل التسليم فإن هلاكه يكون على الشريك، أما إذا هلك بعد التسليم فإن هلاكه يكون على الشركة، و بالتالي فإن كان هلاك الحصة ليس من فعل الشريك يبقى حق الشريك في قبض الأرباح قائماً كما لو كانت الحصة لم تهلك، و إذا ظهر في الحصة عيب من العيوب الخفية أو نقص تطبق أحكام ضمان الاستحقاق.

كما يجب أن تنتقل الحصة إلى الشركة في الموعد المحدد أو عند انعقاد العقد، و بانتقال حق الملكية إلى الشركة يتخلى الشريك نهائياً عن حقوقه على الحصة التي تصبح ملكاً للشركة، فإذا انقضت الشركة فإن الحصة لا تعود للشريك الذي قدمها بل تصبح مملوكة على وجه الشيوخ، و إذا تم بيعها فيوزع ثمنها على الشركاء<sup>3</sup>.

و قد تكون الحصة المقدمة من قبل الشريك دين له في ذمة الغير، بحيث قضت المادة 424 ق م ج بأنه: " إذا كانت الحصة التي قدمها الشريك هي ديون له في ذمة الغير، فلا ينقض التزامه للشركة إلا إذا استوفيت هذه الديون، و مع ذلك يبقى الشريك مسؤولاً عن تعويض الضرر إذا لم توف الديون عند حلول أجلها". و بالتالي فحصة

---

1- تنص المادة 793 ق م ج: " لا تنتقل الملكية و الحقوق العينية الأخرى في العقار، سواء كان ذلك بين المتعاقدين أم في حق الغير، إلا إذا روعيت الإجراءات التي ينص عليها القانون و بالأخص القوانين التي تدير مصلحة شهر العقار".

2- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 135.

3- المرجع نفسه، ص 135.

الشريك قد تكون حقا شخصيا له في ذمة الغير، و لما كان الشريك في هذه الحالة ينقل الحق الذي له إلى الشركة عن طريق حوالة الحق، فإن القواعد و الإجراءات المقررة في حوالة الحق هي التي تسري هنا<sup>1</sup>، لكن المادة 424 من ق م ج تورد استثناء عن القواعد العامة المقررة في حوالة الحق، ذلك أن الشريك لا يضمن علاوة على ذلك استيفاء مبلغ الدين من قبل الشركة، فلا ينقض التزامه في مواجهة الشركة إلا بتمام الوفاء بهذا الدين، و إذا لم يتحقق هذا الوفاء التزم الشريك بتعويض ما يصيب الشركة من ضرر من جراء عدم الوفاء عند حلول أجل الدين<sup>2</sup>.

و ما يبرر هذا الحكم هو أن الشركة تكون قد اعتمدت على تكوين رأس مالها بمجرد تمام عقد تأسيسها، فإذا وقع تأخر في استيفاء الحق الذي للشريك، نقص رأس المال بمقدار هذا الحق، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعطيل أعمال الشركة، و تكبدها الخسائر من جراء ذلك، كما استهدف المشرع الجزائري بذلك درء ما قد يقع من غش إذا قدم الشريك للشركة دين له في ذمة الغير كحصة و كان هذا الدين يستحيل استيفاؤه، و غني عن البيان أن هذا الحكم ليس من النظام العام، فيجوز للشريك الاتفاق مع سائر الشركاء على ألا يضمن إلا يسار المدين في الحال دون المال<sup>3</sup>.

و قد تكون الحصة العينية المقدمة على سبيل التملك ملكية فنية أو صناعية أو أدبية، فيقدم الشريك مثلا براءة اختراع أو اسما تجاريا أو علامة تجارية، أو حقا من حقوق المؤلف، ففي هذه الحالة تسري القواعد المقررة في شأن هذه الحقوق المعنوية فتنتقل ملكية الحق المعنوي إلى الشركة طبقا للإجراءات و القواعد المقررة في هذا القانون، على أنه يجب أن تكون الحصة في هذه الحالة حقا معنويا يسمح القانون بتقديمه

---

1- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد و العقود التي تقع على الملكية و الهبة و الشركة و القرض و الدخل الدائم و الصلح، ط 3، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 1998، ص 267.

2- نادية فوضيل، أحكام الشركة طبقا للقانون التجاري الجزائري، شركات الأشخاص، دار هومه، الجزائر، 2002، ص 35.

3- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد و العقود التي تقع على الملكية و الهبة و الشركة، المرجع السابق، ص 267.

كحصة في الشركة، ذلك أن المشرع قد حظر أن تقتصر حصة الشريك على ما يكون له من نفوذ أو على ما يتمتع به من ثقة مالية<sup>1</sup>، فالنفوذ الذي يتمتع به رجل سياسي أو موظف سامي في الدولة يعتبر استغلال للنفوذ يجافي النظام العام و الآداب، كما أن الثقة المالية التي يتمتع بها الشخص لا تعتبر حصة و لا يمكن تقويمها بالمال<sup>2</sup>.

و قد اختلف الفقه في فرنسا حول جواز ذلك، فذهب رأي القبول بجواز ذلك لأن النفوذ أو الثقة المالية ييسر للشركة وسائل الائتمان فتستطيع الحصول على قروض، و لذلك قيمة مالية محسوسة، و ذهب الآخر إلى القول بعدم جواز ذلك لأن النفوذ و الثقة المالية ليسا بمال فلا يصح أن يكونا حصة في الشركة، و لأنه قد يساء استعمال النفوذ أو الثقة المالية إلى حد الاستغلال<sup>3</sup>.

## 2- الحصة العينية على وجه الانتفاع:

يقصد بها تقرير صاحب الشيء حق انتفاع للشركة على الحصة العينية مع احتفاظه بملكيتها، و القواعد القانونية التي تحكم هذا الوضع هي الأحكام الخاصة بالإيجار، كما ورد في نص المادة 422 فقرة 02 من ق م ج<sup>4</sup>. و بالتالي فإذا هلكت الحصة التي قدمها الشريك على سبيل الانتفاع بسبب لا دخل لإرادة الشركة فيه، فإن هلاكها يكون على الشريك، لأن الأصل أن الشيء يهلك على مالكة، و يلتزم الشريك في هذه الحالة بتقديم حصة أخرى، و إلا أقصى من الشركة، و إذا كان هلاك الحصة جزئياً أو تعذر الانتفاع بها أو نقص الانتفاع بالحصة نقصاً كبيراً، في هذه الحالة يجوز للشركة أن تطلب من الشريك إعادة الحصة إلى الحالة التي كانت عليها من قبل، فإن امتنع عن ذلك جاز للشركة أن تقوم به على نفقته، أو أن تطلب الفسخ و تلزم الشريك بالخروج

---

1- أنظر المادة 420 من ق م ج.

2- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 135.

3- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد و العقود التي تقع على الملكية و الهبة و الشركة، المرجع السابق، ص 270.

4- تنص المادة 422 فقرة 02 من ق م ج: " ...أما إذا كانت الحصة مجرد انتفاع بالمال ، فإن أحكام الإيجار هي التي تسري في ذلك ".



من الشركة، طبقا للمادة 481 من ق م ج.

كذلك يضمن الشريك استنادا إلى أحكام الإيجار استمرار انتفاع الشركة بالحصّة، هذا فضلا عن ضمان عدم التعرض المادي أو القانوني الصادر منه أو من الغير، كما يضمن جميع ما يوجد في الحصّة من عيوب تحول دون الانتفاع بها أو نقص من هذا الانتفاع.

و في حالة انحلال الشركة و تصفيتها، لا يجوز لدائني الشركة التنفيذ على الحصّة لأنها ليست من الضمان العام و لا تدخل في ذمة الشركة، بل للشريك حق استردادها بمجرد الانتهاء من الانتفاع بها<sup>1</sup>، و إذا حددت مدة الانتفاع قبل انقضاء الشركة زالت عن مقدم الحصّة صفة الشريك بمجرد انتهاء مدة الانتفاع .

و إذا كانت الحصّة محل الانتفاع مما يهلك بالاستعمال كالمواد الأولية مثلا، فإنه يصبح مملوكا للشركة من وقت تقديمه، فإذا هلكت تتحمل الشركة تبعة هلاكه، و تلتزم برد ما يقابلها عند انتهاء مدة الانتفاع<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: عدم جواز تقديم حصّة بالعمل

يقصد بالحصّة من العمل، هو تعهد الشريك بالقيام بعمل معين لصالح الشركة مستغلا في ذلك خبرته و جهوده، كالخبرة في مجال الاتجار أو التخطيط أو التسيير الإداري<sup>3</sup>... الخ، فتنتفع الشركة من هذا العمل نفعا ماديا. غير أن الحصّة بالعمل غير جائزة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة مراعاة للاعتبار المالي على خلاف شركات الأشخاص، طبقا لأحكام المادة 567 من ق ت ج<sup>4</sup>، و علة ذلك هو أن القانون يستلزم الوفاء الكامل لرأس المال عند تكوين الشركة، حتى يطمئن الغير الذي يتعامل معها إلى وجود

---

1- نادية فوضيل، أحكام الشركة طبقا للقانون التجاري الجزائري، شركات الأشخاص، المرجع السابق، ص 37 .

2- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 134.

3- نادية فوضيل، أحكام الشركة طبقا للقانون التجاري الجزائري، شركات الأشخاص، المرجع السابق، ص 37 .

4- تنص المادة 567 من ق ت ج: " ... و لا يجوز أن تمثل الحصص بتقديم عمل " .

ضمانهم العام منذ تأسيسها، مادام أن مسؤولية الشركاء محدودة بقدر حصصهم في رأس المال الأمر الذي يتنافى مع طبيعة العمل كحصة في رأس المال، إذ إن طبيعته تأبى أن يوفى به جميعه عند التأسيس و إنما يؤدي على التعاقب أثناء حياة الشركة، هذا فضلا عن كون الوفاء بالعمل احتمالي يتوقف على مقدرة الشريك و تمكنه من أداء العمل الملزم به، وعلى بقاء الشركة المدة المحددة لها حتى يتاح لها استيفاء كل الحصة<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى أن رأس المال يجب أن يتكون من أموال قابلة للتقييم بالنقود و يجوز الحجز عليها إذ هو الضمان الوحيد لدائني الشركة، في حين أن الحصة بالعمل لا يمكن تقييمها بالنقود و لا يمكن أن تكون محلا للحجز، و إلا أدى ذلك إلى مصادرة الحرية الشخصية التي هي من النظام العام<sup>2</sup>، و لا تعتبر ضمانا للدائنين<sup>3</sup>.

و جدير بالذكر أنه لا يدخل في تكوين رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة الخدمات التي يقدمها المؤسسون أو الغير عند التأسيس، فلا يجوز للشركة أن تمنحهم حصصا في رأس المال مهما كانت أهمية هذه الخدمات، لعدم إمكانية تقديرها بالنقود على نحو لا يصح معه القول إن رأس مال الشركة زاد بمقدار هذه الخدمات<sup>4</sup>.

## **المطلب الثاني: خصائص الحصص الممثلة لرأس المال الشركة ذات المسؤولية**

### **المحدودة**

يقسم رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى حصص متساوية ذات قيمة اسمية، غير قابلة للقسمة في مواجهة الشركة، و الحصص في هذه الشركة تحتل مركزا وسطا بين السهم في شركة المساهمة و بين الحصة في شركة التضامن، من حيث قابلية

---

1- أنظر: - حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 474.

- أحمد محمد محرز، المرجع السابق، ص 360.

2- محمد فريد العريني، القانون التجاري، المرجع السابق، ص 437.

3- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 376.

4- أنظر: - محمود الكيلاني، المرجع السابق، ص 186.

- حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 475.

الحصة للانتقال و التنازل عنها، فالأصل في شركات الأموال أن أسهمها قابلة للتداول بالطرق التجارية السريعة في حين أن الحصة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا يجوز تمثيلها بصكوك قابلة للتداول، و القاعدة العامة في شركات الأشخاص هي عدم قابلية الحصص فيها للتداول أو للتنازل عنها إلى الغير أو الانتقال بالوفاة إلى الورثة، بينما الأمر على خلاف ذلك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة حيث يمكن التنازل عن الحصة إلى الغير و تنتقل بسبب واقعة الوفاة، و هذا مراعاة للطابع المالي الذي له أثر ملحوظ على نظام الحصص في هذه الشركة.

أما من حيث رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة فالمشرع قد راعى مصالح الدائنين، ففرض حد أدنى لرأس المال، و جدير بالذكر أن هذه القاعدة تطبق في شركات الأموال.

و بناء على ما تقدم يمكن إجمال خصائص الحصص الممثلة لرأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة، ذات الاعتبار المالي في عنصرين هما: إمكانية انتقال حصص الشركاء و سنتناول دراستها في الفرع الأول، و اشتراط حد أدنى لرأس المال، في الفرع الثاني.

### **الفرع الأول: جواز انتقال حصص الشركاء**

بما أن الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة يلتزم بالوفاء بقيمة الحصة بالكامل عند تأسيس الشركة، فلا يوجد إذا ثمة ما يمنع من التنازل عنها للغير أو من انتقالها بالوفاة إلى الورثة، و هذا مراعاة للاعتبار المالي في هذه الشركة، على خلاف شركة التضامن التي لا يمكن إحالة الحصص فيها إلا برضاء جميع الشركاء ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن، طبقاً للمادة 560 من ق ت ج .

### **أولاً: التنازل عن الحصص**

المقصود بالتنازل عن الحصص هو كل تصرف قانوني، سواء أكان على سبيل المعاوضة أو التبرع، ينقل بمقتضاه أحد الشركاء ملكية حصصه في الشركة إلى شخص آخر، و يأتي في مقدمة هذه التصرفات بيع الحصص و المقايضة عليها، و جميع التصرفات

بعوض، سواء ورد الانتقال على ملكية الحصة كاملة أو على جزء منها كملكية الرقبة<sup>1</sup>.

و لقد ميز المشرع الجزائري في شأن التنازل عن الحصص بين التنازل عن الحصص لأجنبي عن الشركة، وقد ورد النص عليها في المادة 571 من ق ت ج، وبين إحالة الحصص بين الأزواج و الأصول و الفروع، و ذلك في المادة 570 من ق ت ج.

### 1- التنازل عن الحصة لأجنبي عن الشركة:

يحق للشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن يتنازل عن حصته لأجنبي عن الشركة تبعا للشروط المنصوص عليها في المادة 571 من ق ت ج، على شرط أن يفرغ التنازل بمحرر رسمي، مع الإشارة إلى أن التنازل عن حصة الشريك لا يحتج به على الشركة كشخص معنوي أو على الغير، إلا بعد إعلام الشركة أو قبولها التنازل عن حصة الشريك بمحرر رسمي<sup>2</sup>.

و يعتبر أجنبي عن الشركة، الشريك الذي تنازل عن حصته في الشركة قبل ذلك، لأن بخروجه من الشركة أصبح أجنبيا عنها، و من ثم إذا تنازل إليه شريك آخر عن بعض حصصه ليعود إلى الشركة مرة أخرى، فلا تشفع له صفته السابقة و أنه كان محلا لثقة الشركاء، لأن هذه الثقة من الممكن أن تزول عنه خلال فترة وجوده خارج الشركة، بما يبيح للشركاء اعتبار عودته فيما بينهم تهديدا لمصالحهم التي ترك لهم المشرع سلطة حمايتها بموجب حق استرداد الحصص.

كما يعتبر أجنبيا موظفي الشركة أو مديرها، إذا كانوا من غير الشركاء، لأن العلاقة التي تربطهم بالشركة لا تكسب أيا منهم صفة الشريك<sup>3</sup>.

---

1- عبد المنعم موسى إبراهيم، الاعتبار الشخصي في شركات الأموال و قانون تملك الأجانب للعقارات، دراسة مقارنة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 112.

2- أنظر المادة 572 من ق ت ج .

3- عبد المنعم موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 104.

أما عن شروط التنازل عن الحصة لأجنبي عن الشركة فهي كالآتي:

- لا يجوز إحالة حصص الشركاء إلى الأشخاص الأجانب عن الشركة، إلا بموافقة أغلبية الشركاء التي تمثل ثلاثة أرباع رأس مال الشركة على الأقل.
- على الشريك الذي يرغب في التنازل عن الحصة إلى أجنبي عن الشركة أن يبلغ الشركة كشخص معنوي، و أن يبلغ كل شريك لاعتزامه التنازل عن الحصة<sup>1</sup>.
- و إذا قام الشريك بذلك، فإن الأمر لا يخلو من أحد الفروض الآتية:

#### الفرض الأول: سكوت الشركة

في حالة ما إذا لم تفصح الشركة عن رأيها في مدة ثلاثة أشهر تحتسب ابتداء من تاريخ تبليغ حق الشريك في التنازل عن حصته في رأس مال الشركة للغير، يعتبر هذا التنازل تاما و ساريا في حق الشركة و الشركاء على حد السواء، ذلك أن سكوت الشركة يفسر قبولا بتنازل الشريك عن حصته للغير<sup>2</sup>.

#### الفرض الثاني: قبول الشركة التنازل

في حالة ما إذا أعربت الشركة عن إرادتها بالقبول، و ذلك بموافقة أغلبية من الشركاء يمثلون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة، بموجب قرار غير عادي، و لا يجب أن يكون هذا القرار مسبقا بتقرير يحرره خبير معتمد عن وضع الشركة، طبقا للمادة 587 من ق ت ج، فإن التنازل يقع صحيحا منتجا لآثاره، و من أهم هذه الآثار، أن يصبح الغير المتنازل له (المشتري) شريكا في الشركة و يكون بالتالي، مسؤولا بالتضامن مع بقية الشركاء في حالة المغالاة في تقدير قيمة الحصة العينية، كما سلف البيان، كما يضمن الشريك المتنازل (البائع) للمشتري عدم التعرض القانوني و كذلك العيوب الخفية التي تشوب الحقوق التي تمنحها الحصة<sup>3</sup>، كما يترتب على التنازل

---

1- أنظر المادة 571 من ق ت ج.

2- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 304.

3- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 676.

انتقال الحقوق و الالتزامات المتصلة بالحصة إلى المتنازل إليه<sup>1</sup>.

و جدير بالذكر أن التصرف في الحصة إلى الغير يجب ألا يؤدي إلى تجاوز الحد الأقصى لعدد الشركاء و هو 20 شريكا، طبقا لأحكام المادة 590 من ق ت ج.

### الفرض الثالث: رفض الشركة التنازل

في حالة ما إذا أعربت الشركة عن إرادتها بالرفض فقد منح المشرع للشركاء و كذا للشركة حق استرداد الحصة المباعة، و هذا ما تضمنته الفقرتين 03 و 04 من المادة 571 ق ت ج، فالمشرع و إن كان قد أجاز التنازل عن الحصص، إلا أنه راعى أن المتنازل إليه قد يكون من العناصر غير المرغوب فيها أو لا يتمتع بثقة الشركاء، فقرر لباقي الشركاء، و كذا للشركة حق استرداد الحصة المتنازل عنها، و هذا الحق يتعلق بالنظام العام، فلا يجوز استبعاده أو الاتفاق على خلاف ذلك<sup>2</sup>.

و يقصد بحق الاسترداد، أي استرداد الحصص المتفرغ عنها لأجنبي عن الشركة هو مكنة تخول كل من الشركة و الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة شراء الحصص المتنازل عنها من طرف أحد الشركاء للغير بالأفضلية على هذا الأخير، وفق إجراءات معينة.

و يهدف المشرع من وراء إقرار هذا الحق إلى المحافظة على قدر من الاعتبار الشخصي في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، و تجنب الشركة و الشركاء مخاطر دخول الأشخاص غير المرغوب فيهم إلى الشركة بما قد يؤثر على هدوء العلاقة بين الشركة و الشركاء، و الشركاء فيما بينهم، و ما يسببه من سلبيات تجاه سير الشركة<sup>3</sup>.

و يعتبر هذا الحق، حقا مطلقا لا قيد عليه، إذ يشمل جميع التصرفات التي يترتب عليها انتقال ملكية الحصص من الشريك المتنازل إلى الشريك المتنازل إليه، الذي سيحل

---

1- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 388.

2- المرجع نفسه، ص 388.

3- عبد المنعم موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 97، 98.

محل الأول في حياة الشركة، فهو يشمل بيع الحصة أو التبرع بها، أو التنازل عنها للغير دون مقابل، غير أنه هناك بعض التصرفات اختلف الرأي بشأن خضوعها لحق الاسترداد، ذلك أن هذه الحالات يترتب عليها عاجلا أو آجلا دخول أجنبي إلى الشركة، و من بين هذه الحالات: دخول الغير إلى الشركة نتيجة زيادة رأس المال، والوعد بالبيع.

- **دخول الغير إلى الشركة نتيجة زيادة رأس المال:** قد يترتب على زيادة رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة دخول أشخاص من الغير إليها، و خاصة إذا لم يتضمن عقد الشركة شرطا يمنح للشركاء القدامى أفضلية شراء الحصص الجديدة التي تصدرها الشركة بهذه المناسبة، ولا شك أن هذا يفتح المجال أمام الغير لدخول الشركة، بما قد يضعف الاعتبار الشخصي، ومن هنا يثور التساؤل حول إمكانية استعمال حق الاسترداد.

يرى بعض الفقه أنه إذا تم شراء الحصص الجديدة من قبل الغير فيجب الموافقة على دخول هؤلاء بنفس شروط التنازل، ويبرر ذلك بأنه في حالة زيادة رأسمال الشركة المدنية، لا يمكن اعتبار ذلك تنازل عن الحصص إلا أن إنشاء حصص جديدة يؤدي إلى دخول الغير إلى الشركة إذا تم شراءها بواسطة الغير، وهذا يصطدم بالاعتبار الشخصي، ويقتضي تطبيق القيد فيجب القياس على ذلك تماشيا مع المنطق<sup>1</sup>.

وقد أيدت محكمة استئناف باريس هذا الرأي، عندما اعتبرت أن اكتتاب الغير في زيادة رأس المال لا يقل خطورة عن التنازل عن الحصص إلى الغير، خاصة في غياب القيد، طعن في الحكم ورفض الطعن بتاريخ 1983/11/29، وهذا الرأي لم يلق قبولا عند البعض على أساس أن المادة 45 من قانون الشركات الفرنسي لا تنطبق إلا على التنازل بالمعنى الدقيق ولا يمتد إلى غيره<sup>2</sup>.

- **الوعد بالبيع:** قد يتضمن الاتفاق بين الشركاء أو بين الشركاء والغير تعهدا من جانب أحدهم، يلتزم بموجبه بعض الشركاء أو الغير بشراء حصص في الشركة

---

1- عبد المنعم موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 122.

2- المرجع نفسه، ص 123.

من البعض الآخر وفقا لشروط محددة أو ستحدد لاحقا، إذا أبدى المستفيد رغبته في الشراء، ويعود السبب في ذلك إلى عدم كفاية الضمانات التي تقدمها القواعد العامة للبيع إلى المتنازل إليه عن الحصص، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي قد لا تسمح أحيانا بالتنازل الفوري عن الحصص، وإما لأسباب خاصة بالمتنازل إليه كعدم توافر الثمن كاملا أو رغبة في درايته للمركز المالي للشركة، أو لأسباب ترجع إلى المتنازل كعدم رغبته في ترك مكانه في الشركة في الوقت الحالي، أو ترجع هذه الترددات إلى عدم وجود سوق للحصص كما هو الشأن بالنسبة للأسهم، وفي سبيل ذلك أقر الاجتهاد القضائي الفرنسي أن الوعد بالشراء أو البيع باقترانه بموافقة المستفيد يعتبر تفرغا عن الحصص، ومن ثم يجوز طلب الاسترداد<sup>1</sup>.

وحق الاسترداد مخول أولا للشركاء، و إذا لم يمارس من طرفهم فإنه يعود للشركة:

أ - **استرداد الحصص من طرف الشركاء:** تقضي الفقرة 03 من المادة 571 ق ت ج بأنه في حالة ما إذا امتنعت الشركة عن قبول الإحالة، فإنه يتحتم على الشركاء في أجل ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ رفض الشركة للتنازل عن الحصة، أن يشتروا الحصة المزمع التنازل عنها أو يعملوا على شراءها، وذلك بالسعر الذي يحدده خبير معتمد يعين باتفاق الأطراف أو من قبل رئيس المحكمة في حال عدم الاتفاق على تعيينه، ويجوز بناء على طلب مدير الشركة تمديد المدة المذكورة بموجب قرار قضائي دون يتجاوز هذا التمديد مدة ستة أشهر.

وفي حالة ما إذا استعمل أحد الشركاء حقه في الاسترداد خلال المدة القانونية المذكورة، فإنه يأخذ الحصة المتنازل عنها بالثمن و بنفس الشروط التي عرضها الغير الراغب في الشراء، وبالتالي زادت حصة هذا الشريك بقدر الحصة المستردة، وقد يؤدي ذلك إلى تغيير في الأغلبية، و إذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة المباعة بينهم بنسبة حصة كل منهم<sup>2</sup>.

---

1- عبد المنعم موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 118.

2- محمد فريد العريبي، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 676.



ب - استرداد الحصص من طرف الشركة: يجوز أيضا للشركة كشخص معنوي أن تقرر في خلال نفس المدة تخفيض رأسمالها بمبلغ قيمة حصص هذا الشريك وشراءها من جديد الحصص بالثمن الذي يحدده الخبير المعتمد، على شرط أن يكون الشريك راضي بشراء الشركة لحصته، ويمكن للشركة أن تمنح أجل للوفاء بثمن الحصة بموجب أمر من القضاء، على أن لا يتجاوز هذا الأجل سنة واحدة، وذلك بعد الإدلاء من قبل الشركة بما يبرر منحها هذا الأجل<sup>1</sup>.

و إذا مارست الشركة حقها في استرداد الحصة عن طريق تخفيض رأس مالها، فإن الحصة المشتراة من قبل الشركة تلغى نهائيا، ويستفيد جميع الشركاء من ذلك الإلغاء، بحيث يزيد نصيب كل منهم بالأرباح التي قد تستفيد منها الشركة بفائض التصفية<sup>2</sup>.

وتجدر الملاحظة إلى أنه في حالة انقضاء الأجل المقرر، ولم يحصل أي حل من الحلول التي تقدم ذكرها، أي إذا لم يستعمل أحد الشركاء حقه في استغلال الحصة بشرائها أو لم يجد شخص آخر يثق به لشراء الحصة، أو أن تستعمل الشركة حقها باسترداد الحصة، يصبح الشريك حر في أن يتنازل عن الحصة للغير كما ساغ له ذلك في بداية الأمر، ويعتبر هذا التنازل تاما وساريا في حق جميع الشركاء و الشركة، والمشرع نص بصريح العبارة على أن هذه القواعد متعلقة بالنظام العام، ويعتبر لاغ كل شرط مخالف لها، وهذا ما تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة 571 من ق ت ج .

## 2 - التنازل عن الحصة لشريك أو لزوج شريك أو فروعه أو أصوله:

حسب أحكام المادة 570 ق ت ج فإن القاعدة العامة تقضي بأنه يحق للشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن يتنازل عن حصته بدون قيد أو شرط لشريك أو لزوج شريك أو لفرعه أو لأصله، بمعنى أن يكون التنازل عن الحصة لمصلحة أحد من هؤلاء لا يخضع لأي موافقة سابقة من الشركاء أو من أغلبيتهم أو لموافقة الشركة

1- أنظر المادة 571 فقرة 04 من ق ت ج .

2- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 305.

كشخص معنوي، بمعنى آخر أنه لا يجوز للشركاء كما لا يجوز للشركة أن تمارس حق استرداد الحصة على وجه التفضيل، و ذلك أن التنازل عن الحصة لا يكون مقيد بالقيود سالفة الذكر إلا إذا كان المستفيد من التنازل أجنبي عن الشركة، و لذلك قرر المشرع مبدأ حرية التنازل عن الحصة لمصلحة شريك آخر كما قرر قاعدة حرية التنازل عن الحصة لمصلحة قريب لشريك بصرف النظر عما إذا كانت القرابة بالمصاهرة، أو بالدم، و إن كان القريب أجنبي عن الشركة أي من غير الشركاء، و أيضا قرر قاعدة حرية التنازل بين الأزواج، ما لم يتضمن عقد الشركة التأسيسي شرطا بوجوب قبول المتنازل له عن الحصة (مشتري الحصة) من قبل بقية الشركاء.

و عليه فالتنازل حرا بين الزوجين، و المشرع لم يضع هؤلاء في عداد الغير، و ذلك رعاية للرابطة الزوجية.

و لكي يستفيد المتنازل إليه أي الزوج يجب أن تتوافر لديه صفة الزوج وقت التنازل عن الحصص، و من ثم لا يشمل هذا التنازل عن الحصص بين شخصين كانت تربطهم علاقة زوجية سابقة.

هذا وقد أخذ المشرع الفرنسي بمبدأ حرية التنازل عن الحصص فيما بين الزوجين، و كذا بين الأصول كما هو الحال في أسهم شركات المساهمة، وهذا ما تضمنته المادة 44 فقرة 01 من القانون المنظم للشركات الفرنسي<sup>1</sup>.

هذا و لقد ثار التساؤل بشأن الشركاء في الحصص أو الحصة على الشيوع ، هل يعتبر تنازل أحد الشركاء عن حصصه إلى شريك في الشيوع بمثابة تنازل عن الحصص بين الشركاء، و من ثمة يكون التنازل حرا و غير مقيد و لا يخضع بالتالي لحق الاسترداد؟ بمعنى آخر، هل يعتبر الشريك في الشيوع شريكا للشركاء في الشركة؟ و يأتي هذا التساؤل نتيجة إلزام المشرع للشركاء في الشيوع باختيار من ينوب عنهم مالك الحصة في مواجهة الشركة<sup>2</sup>.

---

1- عبد المنعم موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 106.

2- المرجع نفسه، ص 126.

يرى بعض الفقه، أن الرأي غير مستقر بالنسبة للإجابة على هذا التساؤل، و إن كان القضاء يميل إلى عدم منح صفة الشريك لجميع الشركاء في الشيوخ، و من ثم يعتبر التنازل الذي يتم إلى أحد هؤلاء من شريك في الشركة بمثابة تنازل إلى الغير، و بالتالي يولد للشركاء المطالبة باسترداد الحصة المتنازل عنها.

أما إذا تم التنازل إلى الشيوخ ذاته، فإنه لا يجوز للشركاء استعمال حق الاسترداد و لكن هذا الرأي محل نظر، لأن الشريك على الشيوخ في حصة من حصة الشركة لا يعتبر أجنبيا عن الشركة، نظرا لأنه يملك في جميع الحصة مع باقي الشركاء في الشيوخ، هذا بالإضافة إلى أن الشيوخ لا يتمتع بشخصية قانونية تخوله الحق في التملك بصفته هذه، و إنما يتم الشراء باسم الشركاء مجتمعين.

أما مسألة إجبار الشركاء في الشيوخ على اختيار من ينوب عنهم في استعمال الحقوق المقررة للحصص المملوكة على الشيوخ، فهذا إنما يتعلق بهذا الفرض فقط، و لا يجرد هؤلاء من ملكيتهم، و إثباتها للممثل، لأنه قد يكون من الغير، و من ثم يتمتع جميع أفراد الشيوخ بصفة الشريك بحكم ملكيتهم للحصة، و بالتالي لا يمكن اعتبار أي منهم من الغير فيما يتعلق بحق الاسترداد<sup>1</sup>.

إذن فالتنازل بين الشركاء و الأزواج و الأصول حر و بدون قيد، إلا إذا تضمن عقد الشركة التأسيسي شرطا بوجوب قبول مشتري الحصة من قبل بقية الشركاء، و في حالة ما إذا وجد شرطا كهذا، يجب أن لا تكون الأغلبية المشترطة أكثر عددا من الشركاء يمثلون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة على الأقل، و لا يجوز كذلك أن تكون الآجال الممنوحة للشركة للفصل في القبول أكثر من التي نصت عليها المادة 571 ق ت ج.

و يجري عند رفض القبول تطبيق أحكام الفقرتين 03 و 04 من المادة 571 ق ت ج أي ممارسة حق استرداد الحصة المزمع التنازل عنها من قبل الشركاء أولا، في أجل ثلاثة أشهر تسري من تاريخ الامتناع، و إذا لم يمارس حق الاسترداد من قبل الشركاء، يجوز للشركة برضا الشريك المحيل أن تقرر في أجل ثلاثة أشهر تخفيض رأس مالها بمبلغ قيمة

---

1- عبد المنعم موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 127.

حصص هذا الشريك و شرائها من جديد الحصص، و يمكن تمديد هذا الأجل بأمر من القضاء لمدة لا تزيد عن سنة واحدة، و يعتبر القبول مكتسبا إذا لم يحصل حل من الحلول سالفة الذكر في الآجال المقررة، و هذا ما تضمنته الفقرة 02 من المادة 570 من ق ت ج.

فالمشرع إذا كان قد فرض حق الاسترداد باعتباره قيذا على دخول الأجانب (الغير) إلى الشركة ذات المسؤولية المحدودة لم يرى مبررا لسريان هذا القيد في حالة التنازل عن الحصص بين الشركاء و الأزواج و الأصول و الفروع، إلا أنه نظرا لما يترتب على هذا التنازل من تعديل في توزيع الحصص بين الشركاء، عن الصورة التي كانت عليها عند إنشاء الشركة، مما يؤدي إلى تغيير في موازين القوى داخل الشركة، بتغيير الأغلبية من يد إلى أخرى، فقد راعى المشرع أنه قد يبدو للشركاء ضرورة وضع شروط في عقد التأسيس بهدف الحفاظ على استمرارية توزيع الحصص و السلطات بالصورة التي نشأت بها الشركة عند تأسيسها، و تقديرا من المشرع لهذه الدوافع باعتبار أن حماية الشركة قد لا تتحقق في بعض الأحيان عن طريق منع الغير من الدخول إليها فقط، و إنما يلزم في بعض الأحيان حمايتها داخليا في العلاقة بين الشركاء أنفسهم، بالحيلولة دون تمكين البعض من السيطرة عليها عن طريق شراء حصص البعض الآخر<sup>1</sup>.

فقد أجاز المشرع وضع بند في العقد التأسيسي يتضمن شرطا بوجوب قبول مشتري الحصة من قبل بقية الشركاء، و في حالة عدم قبوله يمارس حق استرداد الحصة من قبل الشركاء و الشركة، و الشرط في هذه الحالة لا يهدف إلى حماية الشركة من الغير و رعاية الاعتبار الشخصي، و إنما يهدف إلى تحقيق المساواة بين الشركاء<sup>2</sup>.

و تجدر الإشارة إلى أن المشرع الفرنسي سار مسار المشرع الجزائري، و قرر مبدأ حرية التنازل عن الحصص بين الشركاء، كما راعى اعتبارات جديرة بالاهتمام داخل الدائرة الأسرية للشريك، و من ثم استثنى فئات معينة من الوقوف إلى جانب الغير في صف واحد و هؤلاء هم الزوجان و الأصول و الفروع، ففرق بين تنازل الشريك عن حصصه

---

1- عبد المنعم موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 127، 128.

2- المرجع نفسه، ص 128.

إلى شريك آخر أو داخل دائرة العائلة، و بين تنازله عنها إلى شخص أجنبي عن الشركة، فالتنازل إلى الأجانب عن الشركة يخضع إلى حق الاسترداد و ليس حراً ، على خلاف التنازل إلى الزوجان و الأصول و الفروع و الشركاء، فهو حر لا يخضع إلى حق الاسترداد، و كان هذا الحكم معمول به في ظل قانون 1925، رغم عدم وجود نص صريح في هذا الشأن، و لكن استقر الرأي عليه عن طريق التفسير بمفهوم المخالفة عندما قيد المشرع التنازل عن الحصص إلى الغير الأجنبي عن الشركة بما يعني أن العكس صحيح، و هو عدم سريان هذا القيد في حال التنازل عن الحصص بين الشركاء أو داخل دائرة العائلة<sup>1</sup>.

### ثانياً: انتقال الحصص بسبب واقعة الوفاة

تقضي القاعدة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أن وفاة أحد الشركاء لا يترتب عليه انقضاء الشركة، و إنما تنتقل حصة الشريك المتوفى إلى ورثته، و ذلك مراعاة للاعتبار المالي في هذه الشركة، على خلاف شركات الأشخاص التي تنقضي بوفاة أحد الشركاء.

و قد جاء التنصيص على هذه القاعدة في المادة 570 فقرة 01 من ق ت ج، و التي تقضي بأن: " للحصص قابلية الانتقال عن طريق الإرث... " . غير أنه يمكن أن يشترط في العقد التأسيسي للشركة بأنه لا يجوز أن يصبح الورثة، شركاء إلا بعد قبولهم من قبل باقي الشركاء، طبقاً للمادة 570 فقرة 02 من ق ت ج، و في حالة ما إذا تضمن عقد الشركة التأسيسي بندا ينص على ذلك، فإن الأجل الممنوح للشركة من أجل الفصل في القبول لا يتجاوز ثلاثة أشهر ابتداءً من تاريخ الوفاة، و الأغلبية المشترطة لا تزيد عن الأغلبية المطلوبة في المادة 571 من ق ت ج، و المتمثلة في أغلبية الشركاء التي تمثل ثلاثة أرباع رأس مال الشركة على الأقل.

و في حالة ما إذا أعربت الشركة عن رأيها برفض القبول، فإنه تطبق أحكام الفقرتين 03 و 04 من المادة 571 ق ت ج، حيث يتحتم على الشركاء أعمال حقهم في استرداد

---

1- عبد المنعم موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 126.

الحصة التي ستنقل بالوفاة إلى الورثة، و ذلك في أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الامتناع، كما يجوز للشركة أيضا ذلك، على أن تدفع هذه الأخيرة لهم قيمة حقوقهم التي تحدد رضاء أو بواسطة القضاء، و عندئذ تدفع الشركة قيمة حصص الشركاء الذين لم تقبلهم شركاء فيها، عن طريق تخفيض رأس مالها بمبلغ قيمة حصص هذا الشريك المتوفى و شرائها الحصص. و يمكن للمحكمة أن تمنح الشركة أجل للدفع لا يتجاوز سنة واحدة بعد الإدلاء بما يبرر ذلك، طبقا للمادة 571 فقرة 04 من ق ت ج، و بشراء الشركة للحصص تصبح لاغية.

و لحق استرداد الحصة التي ستنقل إلى الورثة بوفاة الشريك أهمية كبيرة، تكمن في أنه يجنب بقية الشركاء الأحياء مغبة اتخاذ إجراءات تحويل الشركة إلى شكل شركة مساهمة فيما لو زاد عدد الشركاء – بانتقال الحصة بالوفاة إلى الورثة – على الحد الأقصى المقرر قانونا، و لم يتفق الورثة على اختيار واحد من بينهم ليكون مالكا منفردا للحصة في مواجهة الشركة<sup>1</sup>.

و في حالة ما إذا لم يحصل حل من الحلول الواردة في الفقرتين 03 و 04 من المادة 571 من ق ت ج، فإن القبول يعتبر ساريا و تنتقل الحصة بالوفاة إلى الورثة<sup>2</sup>، في حين أن الحصة لا تنتقل بالوفاة إلى الورثة في شركات الأشخاص، لأنه قد لا يولي الشركاء الورثة ذات الثقة التي كانوا يولون بها للشريك المتوفى، و لذلك كان موت الشريك سببا من أسباب انحلال الشركة<sup>3</sup>.

و يشترط ألا يؤدي انتقال الحصص بالميراث إلى تجاوز الحد الأقصى لعدد الشركاء المنصوص عليه في المادة 590 من ق ت ج<sup>4</sup>، و هو عشرين شريكا.

---

1- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 679.

2- أنظر المادة 570 فقرة 02 من ق ت ج.

3- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 203.

4- تنص المادة 590 من ق ت ج بأنه: "لا يسوغ أن يتجاوز عدد الشركاء في شركة ذات المسؤولية المحدودة عن عشرين شريكا. و إذا أصبحت الشركة مشتملة على أكثر من عشرين شريكا وجب تحويلها إلى شركة مساهمة في أجل سنة واحدة. و عند عدم ذلك تنحل الشركة ما لم يصبح عدد الشركاء في تلك الفترة من الزمن مساويا لعشرين شريكا أو أقل".

و إذا تعدد الورثة المالكون لحصة واحدة، و لا تكون الحصة الواحدة قابلة للتجزئة، يجوز للشركة أن توقف استعمال الحقوق الناشئة عن الحصة إلى أن يختار الورثة شخصا من بينهم، هو الذي يعد وحده مالكا للحصة في مواجهة الشركة<sup>1</sup>.

هذا و يكون حكم الموصى له حكم الوارث، بمعنى أن الحصة تنتقل بوفاة الموصي إلى الموصى له، و تخضع بالتالي لحق استرداد بقية الشركاء و الشركة<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: وضع حد أدنى لرأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة

لما كان رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة هو الضمان الوحيد للدائنين بسبب مسؤولية الشركاء المحدودة، فمن الضروري اشتراط حد أدنى له، و لا يجوز أن يقل عنه، و عليه سنتناول أولا مقدار الحد الأدنى لرأس مال الشركة، ثم سنتناول ثانيا حكم تدني رأس المال عن الحد الأدنى.

### أولا: مقدار الحد الأدنى لرأس مال الشركة المحدودة المسؤولية

حتى لا تتألف شركات ذات مسؤولية محدودة برأس مال ضعيف، و درء لتأسيس شركات وهمية اشترط المشرع الجزائري حد أدنى لتأمين الشركة، بخلاف شركة التضامن و كما هو الحال في شركة المساهمة، حيث قضت المادة 566 ق ت ج بأنه لا يجوز أن يكون رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة أقل من مائة ألف دينار جزائري، و ينقسم إلى حصص ذات قيمة اسمية متساوية مبلغها ألف دينار جزائري على الأقل .

و على غرار التشريع الجزائري، وضعت التشريعات المقارنة حدا أدنى لرأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة، فالقانون المصري اشترط ضرورة أن لا يقل رأس المال عن خمسين ألف جنيه، و يقسم إلى حصص متساوية لا تقل قيمة كل منها عن مائة جنيه<sup>3</sup>.

---

1- هاني دويدار، المرجع السابق، ص 858.

2- مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، أصول القانون التجاري، الأعمال التجارية، التجار، الشركات التجارية، المحل التجاري، الملكية الصناعية، د ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 572.

3- أنظر : - مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 375.

- محمد فريد العريبي، القانون التجاري، المرجع السابق، ص 423.

أما القانون اللبناني فاشتراط أن لا يقل رأس مالها عن 5 ملايين ليرة لبنانية، ويوزع مهما كان مقداره إلى حصص متساوية، و كذلك القانون الإماراتي اشتراط أن لا يقل رأس المال عن مائة و خمسين ألف درهم<sup>1</sup>.

أما القانون الفرنسي فقيمة الحد الأدنى لرأس المال هو 50 ألف فرنك فرنسي ابتداءا من سنة 1984<sup>2</sup>، و بعد تاريخ 01 جانفي 1999 أصبح الحد الأدنى يساوي 7500 أورو<sup>3</sup>، إلى غاية إلغاءه سنة 2003<sup>4</sup>.

أما القانون الأردني فوضع حد له بأن لا يقل عن 30 ألف دينار، على أن ينقسم إلى حصص متساوية قيمة كل حصة دينار واحد على الأقل، و هذا يعني أن الحصة يمكن أن تكون قيمتها أكثر من دينار واحد<sup>5</sup>.

و كذلك القانون السوري أيضا اشتراط أن لا يقل رأس المال عن 25 ألف ليرة سورية، و لم يحدد قيمة الحد الأدنى للحصة بل أجاز أن يكون رأس مال الشركة مقسما إلى حصص متفاوتة<sup>6</sup>.

و لعل تواضع رأس مال هذا الشكل من الشركات يعد السبب الرئيسي لحظر المشرع تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام ، كما حظر عليها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول ، و حكمة

---

1- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 135.

2- Michel de juglart , Benjamin Ippolito, Op. cit , P 672.

3- Brigitte Hess-Fallon, Anne –Mari Simon , Droit des affaires ,16<sup>e</sup> edition , Dalloz , Paris ,P 190.

4- ألغي الحد الأدنى لرأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بموجب القانون رقم 2003/721 المؤرخ في 1 أوت 2003 في المادة الأولى منه، و التي عدلت المادة 233-2 من القانون التجاري الفرنسي.

5- أكرم ياملكي، القانون التجاري، الشركات التجارية، دراسة مقارنة، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 373.

6- فوزي محمد سامي، الشركات التجارية، الأحكام العامة و الخاصة، دراسة مقارنة، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 189.



هذا الحظر، هو الحيلولة دون المضاربة على صكوك هذا الشكل من أشكال الشركات بسبب ما يعرضه من ضمان متواضع، و لذات الأسباب منعت عليها بعض التشريعات كالتشريع المصري الاشتغال بأعمال التأمين أو أعمال البنوك، أو الادخار أو تلقي الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير، و لا يخفى الهدف من وراء هذا التحريم، و هو حماية مصالح المستثمرين، نظرا لأن الأعمال سالفة الذكر تتضمن كثيرا من المخاطر التي يخشى معها إفلاس الشركة، فتضيق على أصحاب رؤوس الأموال بسبب تواضع رأس مال الشركة و بسبب المسؤولية المحدودة للشركاء عن ديونها و التزاماتها<sup>1</sup>.

هذا و فضلا عن ذلك فإن تواضع رأس مالها من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى فقدانها لأهم خصائصها، و هي المسؤولية المحدودة للشريك عن ديون الشركة، لأن هذه الأخيرة، عندما تحتاج إلى تمويل، لن تجد أمامها سوى الاقتراض من البنوك أو المؤسسات المالية، و لقد درجت تلك البنوك بالنظر لضعف ضمانها العام المتمثل في رأس مال الشركة على اشتراط كفالة شخصية يقدمها مدير الشركة أو الشركاء الرئيسيون فيها لمنح تلك القروض، و هذه الكفالة تنتهي بالضرورة في حالة عدم قيام الشركة بالدفع، إلى المسؤولية المطلقة للمدير أو الشريك عن القروض المشار إليها في جميع أمواله الخاصة، و ليس بمقدار حصته في رأس المال - كما سبق بيانه في عنصر الاستثناء الواقعي عن مبدأ المسؤولية المحدودة للشركاء - و بالتالي إلى اندثار خصيصة المسؤولية المحدودة لجميع الشركاء التي تمتاز بها هذه الشركة<sup>2</sup>.

أما عن مقدار الحد الأعلى لرأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة، فالقانون لم يضع حد أعلى له بحيث لا يحق لها أن تتجاوزه، و سبب عدم تحديد حد أعلى لرأس المال

---

1- أنظر: - محمد فريد العريني، القانون التجاري، المرجع السابق، ص 423، 424.

- عباس مصطفى المصري، تنظيم الشركات التجارية، شركات الأشخاص، شركات الأموال، د ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 186.

2- أنظر: - محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 650.

- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 138.

يكن في أنه كلما زاد رأس مال الشركة كلما زادت الضمانة لحقوق الدائنين<sup>1</sup>، كما أن عدم تحديد حد أقصى لرأس المال من شأنه السماح بإقامة مشروعات كبيرة الحجم في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة، خاصة إذا تم تأسيسها بين أشخاص معنوية، و يتنافى ذلك مع اعتبار الشركة ذات المسؤولية المحدودة شكلا نموذجيا للمشروعات الصغيرة الحجم أو المتوسطة<sup>2</sup>، إلا أنه هناك من يذهب إلى القول بضرورة تحديد الحد الأعلى لرأس مال هذا النوع من الشركات، و اعتبر ذلك نقصا في التشريع ينبغي استكمالها، حتى لا تتألف شركة كبيرة من هذا الشكل الذي قصد المشرع قصره على الشركات الصغيرة أو المتوسطة، فالشركة التي تتكون برأس مال ضخم ستفضل عملا شكل شركة مساهمة على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة حتى يتيسر لها أن تلجأ إلى الاكتتاب العام، و أن تصدر أسهما و سندات قابلة للتداول<sup>3</sup>.

كما يرى بعض الفقه أنه كان ينبغي على المشرع أن يحدد حدا أقصى و هو الحد الأدنى لرأس مال شركة المساهمة المغلقة التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام، و لا يخلو وضع مثل هذا الحد من فوائد من ناحية يقصر هذا الشكل من الشركات على المشروعات الاقتصادية الصغيرة أو المتوسطة، و من ناحية أخرى ييسر عملية تحويل هذه الشركة إلى شركة مساهمة، إذا ما قرر الشركاء ذلك لسبب أو لآخر<sup>4</sup>.

### ثانيا: حكم تدني رأس المال عن الحد الأدنى

تعتبر التشريعات أن الحد الأدنى لرأس المال شرطا أساسيا لقيام الشركة و لبقائها، فلا يمكن أن يجري تأسيسها، أو أن تستمر بدونه، فيجب أن يبقى قائما طوال حياة الشركة، و قبل الحديث عن حكم تدني رأس المال عن الحد الأدنى، ينبغي طرح السؤال التالي: متى ينظر إلى مقدار الحد الأدنى و مسألة تدنيه؟

---

1- فوزي محمد سامي، المرجع السابق، ص 189.

2- هاني دويدار، المرجع السابق، ص 843.

3- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 621.

4- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 650.

من الطبيعي أن الحد الأدنى يجب أن يكون متوفرا عند التأسيس، و إلا لا يتم تأسيسها على وجه صحيح، و لكن يجب أن يظل قائما طول فترة استمرار الشركة، و طالما أن الشركة بعد تأسيسها و البدء بنشاطها قد تكتسب أموالا أو حقوقا تجاه الغير، كما تلتزم بواجبات، أو ديون تجاههم، فإن ذمتها المالية التي كانت تتألف عند التأسيس من رأس مالها، تتعدل مع سير أعمالها، فتزيد أو تنقص عن رأس مالها الأصلي تبعا لنجاح مشروعها أو تفقره، و لذلك يجب ألا ينظر في أثناء حياة الشركة إلى رأس مالها الأصلي بحد ذاته، بل إلى موجوداتها الصافية، على أن هذه الموجودات لا تقدر قيمتها عمليا إلا في ميزانيتها السنوية و قائمة الجرد، و يعتقد بهذه القيمة لثبوت النقص في رأس المال أو عدمه، و بالتالي تبدأ مهلة السنة المحددة قانونا لتصحيح أوضاع الشركة عند حدوث نقص عن الحد الأدنى في رأس مالها من تاريخ الميزانية أو قائمة الجرد<sup>1</sup>.

أما عن مسألة حكم تدني رأس المال عن الحد الأدنى، فقد أورد المشرع الجزائري في المادة 566 من ق ت ج حلا نهما:

أولا / يجب إكمال المبلغ في أجل سنة، أي إكماله إلى الحد الأدنى القانوني.

ثانيا / تحويل الشركة إلى نوع آخر، على أن تحويلها إلى شركة تضامن يستوجب الموافقة الاجتماعية للشركاء<sup>2</sup>.

هذان الحلان من شأنهما أن يوفر الضمان الكافي لدائني الشركة، إما باستكمال رأس مالها و في ذلك ضمانات مالية للدائنين أو تحويل الشركة إلى شركة أخرى، و إذا لم تقم الشركة بأحد الحلين المذكورين في مهلة سنة من حدوث النقص في رأس مالها، جاز لكل من يهمه الأمر أن يطلب من القضاء فسخ الشركة بعد إنذار ممثلها بتسوية الوضعية، و تنقضي الدعوى إذا كان سبب البطلان منعما في اليوم الذي تتولى فيه المحكمة النظر في أصل الدعوى ابتدائيا<sup>3</sup>.

---

1- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 143.

2- أنظر المادة 591 ق ت ج.

3- أنظر المادة 566 ق ت ج.

## الفصل الثاني

### انعكاس الاعتبار المالي على نشاط الشركة ذات المسؤولية المحدودة

#### تمهيد:

يظهر انعكاس الاعتبار المالي على نشاط الشركة ذات المسؤولية المحدودة من خلال اقتراب الأحكام التي تنظم إدارتها و انقضائها من القواعد المنظمة لإدارة و انقضاء شركات الأموال. فمن حيث إدارتها، عهد المشرع دور الإشراف و الرقابة على أعمال الإدارة إلى عدة هيئات تتمثل أساسا في الجمعية العامة للشركاء، و في مندوب الحسابات.

أما من حيث انقضائها، فإن الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا تنقضي بالأسباب التي تنقضي بها شركات الأشخاص و المتعلقة بانهيار الاعتبار الشخصي القائم بين الشركاء، و إنما تنقضي بسبب المساس بالاعتبار المالي لها. و عليه سنتناول مدى تأثير إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالطابع المالي في المبحث الأول، و في المبحث الثاني، مدى تأثير الطابع المالي على انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

#### المبحث الأول: مدى تأثير إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالطابع المالي

نظم المشرع الجزائري إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة بطريقة تختلف عن إدارة شركات الأشخاص و بأسلوب يقترب من إدارة شركات الأموال، و قد راعى في ذلك طبيعة هذه الشركة التي تعكس الانسجام بين كل من الاعتبار الشخصي و الاعتبار المالي، فانطلاقا من الثقة المتبادلة بين الشركاء فيها، جعل على رأس الإدارة مدير أو أكثر أسوة بشركات الأشخاص، و أخذ في حسبانته بالاعتبار المالي، فأسند إلى الجمعية العامة مهمة الإشراف على الإدارة، و إلى مندوب الحسابات دور الرقابة عليها، كما هو الحال في شركة المساهمة.

و عليه سنتناول في المطلب الأول الإشراف على الإدارة من طرف جمعيات الشركاء، و في المطلب الثاني الرقابة على الإدارة من قبل مندوبي الحسابات.

## المطلب الأول: الإشراف على الإدارة من طرف جمعيات الشركاء

الجمعية العامة للشركاء باعتبارها الجهاز الذي يضم جميع الشركاء المنخرطين في الشركة، هي صاحبة السلطة و السيادة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، لما لها من تدخل واسع و ملحوظ في الإدارة، و عليه سنتطرق في الفرع الأول إلى : انعقاد الجمعية العامة للشركاء، و في الفرع الثاني إلى : اختصاصات الجمعية العامة للشركاء.

### الفرع الأول: انعقاد الجمعية العامة للشركاء

تصدر قرارات الشركاء في جمعيات يعقدونها، غير أنه يمكن أن يشترط في العقد التأسيسي للشركة بأن تتخذ جميع القرارات أو بعضها باستشارة مكتوبة من طرف الشركاء، و هذا ما تضمنته المادة 580 من ق ت ج، حيث يرسل نص القرارات المقترحة و الوثائق الضرورية لإعلان الشركاء عن طريق البريد، و يعطى لكل شريك مدة 15 يوم للتصويت عليها عن طريق البريد، و لكن مثل هذا الشرط لا يجوز و لا يعتبر صحيحا إذا كان الأمر متعلقا بتقرير المدير السنوي عن أعمال الشركة و ميزانيتها و أرباحها و خسائرها و جرد حساباتها، و حساب الاستثمار العام، و تقرير مفوضي المراقبة، فهذه الأعمال تستوجب انعقاد جمعية عمومية من أجل إصدار القرارات، و تعتبر خارجة من الاتفاق على اتخاذ القرارات بطريقة الاستشارات الكتابية، و بالتالي سنتطرق أولا إلى: استدعاء الجمعية العامة للانعقاد، و ثانيا إلى: مداولاتها، و ثالثا إلى: التصويت على قراراتها، و رابعا إلى: صحة قرارات الجمعية العامة للشركاء.

### أولا: استدعاء الجمعية العامة للانعقاد

سنتناول كيفية استدعاء الجمعية العامة للشركاء، و إجراءات استدعائها.

#### 1- كيفية استدعاء الجمعية العامة للشركاء:

تستدعى الجمعية العامة للانعقاد بطريقتين، طريقة عادية و طريقة قضائية.

أ- الطريقة العادية: الأصل أن يقوم مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة بدعوة الجمعية العامة للانعقاد، و في حالة تعدد المديرين يحدد نظام الشركة – كقاعدة عامة – المدير ذا الصفة في طلب عقد الجمعية، أو يخول هذا الحق للمديرين مجتمعين، فإذا سكت

عن تناول هذا الأمر، كان لكل مدير على إنفراد أن يطلب عقد الجمعية دون أن يكون لبقية المديرين الاعتراض على ذلك<sup>1</sup>، و لكن في حالة تقاعسهم عن أداء هذا الواجب، خول المشرع لشريك أو للشركاء الذين يمتلكون على الأقل الربع من رأس مال الشركة أن يطلبوا عقد الجمعية، و كل شرط مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن<sup>2</sup>.

**ب- الطريقة القضائية:** أجاز القانون لكل شريك أن يطلب من القضاء تعيين وكيل مكلف باستدعاء الشركاء للجمعية العامة، و تحديد جدول الأعمال<sup>3</sup>.

و لا يحق للشريك اللجوء إلى هذه الطريقة إلا في حالة ما إذا امتنع المدير أو المديرين عن استدعاء الجمعية العامة، و هذا حتى يتمكن الشركاء من متابعة أعمال الشركة و نشاطها التجاري، و من ثم مراقبة سيرها.

## 2- إجراءات استدعاء الجمعية العامة:

حتى يتمكن الشركاء من الحضور إلى الاجتماع المنعقد من طرف الجمعية العامة يجب أن يستدعوا للحضور قبل 15 يوم على الأقل من يوم انعقاد الجمعية، و ذلك عن طريق دعوى توجه إلى كل شريك بموجب كتاب موصى عليه يتضمن جدول الأعمال، و هذا ما تضمنته أحكام الفقرة 01 من المادة 580 من ق ت ج.

و قد اشترط المشرع المحرر المكتوب نظرا لجدية عملية اجتماع الشركاء للنظر في شؤون الشركة، و حتى لا يتهرب الشريك من المسؤولية في متابعة أعمال و نشاط الشركة، و يدعي عدم درايته، و من ثم عدم مسؤوليته، و هذا كله لضمان حسن سير الشركة<sup>4</sup>.

أما عن مكان انعقاد جمعية الشركاء العامة، فعادة ما تنعقد في مركز الشركة

---

1- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 698.

2- أنظر المادة 580 فقرة 02، 03 ق ت ج.

3- أنظر المادة 580 فقرة 04 ق ت ج.

4- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 68.

الرئيسي، و قد تعددت الآراء حول مسألة تحديد مكان انعقاد الجمعية، فقال بعضها أن نظام الشركة هو الذي يحدد مكان انعقاد الجمعية، و في حال سكوته يكون المدير حرا في تعيين مكان الاجتماع. و قال البعض الآخر أنه إذا لم يحدد نظام الشركة مكان اجتماعاتها، فيجب أن تنعقد هذه الاجتماعات في مركز الشركة الرئيسي. أما الرأي الغالب فيرى بأنه و لو لم يحدد نظام الشركة مكان اجتماعها، فإن هذا الاجتماع يكون صحيحا و لو عقد خارج مركز الشركة الرئيسي، لأن وجوب الاجتماع في المركز الرئيسي لا يعتبر من النظام العام، و لو كان الأمر غير ذلك لنص القانون عليه، مع التسليم بأن الاجتماع في مركز الشركة الرئيسي قد يكون أكثر ملائمة، نظرا لوجود أوراقها و وسائل أعمالها في هذا المركز، و لكنه إذا تعذر انعقاد الاجتماع في مركز الشركة الرئيسي لسبب من الأسباب، و تم الاجتماع خارج مركز الشركة الرئيسي فلا تكون الجمعية غير قانونية و لا تعتبر قراراتها بالتالي باطلة<sup>1</sup>.

و جدير بالذكر أن الأصول المتعلقة بدعوة الشركاء إلى الجمعية سواء فيما يتعلق بكيفية الاستدعاء و كذا إجراءات الاستدعاء مرتبطة بالنظام العام، بحيث لا يجوز إهمالها و لا مخالفتها، إذ أن القانون نص صراحة على أن كل بند مخالف لهذه الأحكام يعتبر كأن لم يكن طبقا للمادة 580 فقرة 03 من ق ت ج، غير أنه قد يحصل أن يكون الموضوع المطلوب دعوة الجمعية بشأنه يستدعي العجلة، و لا يحتمل وجوب توجيه الدعوى قبل 15 يوم من انعقاد الجمعية، بحيث أن تطبيق هذه المهلة، قد يكون خطيرا و غير معقول، إذ أنه يجوز دعوة الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ليس فقط من أجل فحص الحسابات و الميزانية السنوية، و لكن أيضا في حالات أكثر حصولا كإتخاذ قرار حول عملية تتجاوز سلطات المدير، أو كذلك للفصل في خلاف بين عدة مديرين، و غيرها من المسائل المستعجلة، و يكون في هذه الحالات حتى توجيه الكتاب الموصى عليه و التنفيذ بمهلة 15 يوم غير معقولين و خطيرين لحسن سير الأعمال<sup>2</sup>.

---

1- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 260.

2- المرجع نفسه، ص 262، 263.

## ثانيا: مداولات الجمعية العامة للشركاء

تفتتح الجمعية عادة بتلاوة تقرير مدير الشركة عن أعمالها خلال السنة المنصرمة ثم يتلى تقرير مندوبي الحسابات، في حال وجودهم، و بعد ذلك تطرح البنود الواردة في جدول الأعمال، و تجرى مناقشتها بندا بندا و بالتتابع<sup>1</sup>.

و يرأس الجمعية العامة مدير الشركة<sup>2</sup>، و لكل شريك أن يحضر اجتماعات جمعية الشركاء، و يشترك في مناقشة المواضيع المعروضة، و يوجه بشأنها الأسئلة إلى مديري الشركة الذين يلتزمون بالرد عليها، بالفدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر، فإذا رأى الشريك أن الرد على سؤاله غير كاف، له أن يحتكم إلى الجمعية العامة، و يكون قرارها نافدا طالما كان النصاب القانوني متوفرا<sup>3</sup>.

و حق الشريك في حضور اجتماعات جمعية الشركاء و المناقشة و إبداء الرأي فيها من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها، بغض النظر عن قدر حصصه في رأس المال، سواء تم المساس بهذا الحق في نظام الشركة أو بقرار من جمعية الشركاء، إذ يعد مثل ذلك النص أو هذا القرار باطلا و لا يعتد به<sup>4</sup>.

أما مداولات الجمعية العامة للشركاء، فتثبت بمحضر طبقا للمادة 583 من ق ت ج، و تدون هذه المحاضر في دفتر يوقع عليه رئيس الجمعية أي المدير و الكتاب و الشركاء المصوتون و مراقبوا الحسابات، و يكون إثبات محاضر الاجتماع بصفة منتظمة عقب كل جلسة، و في صفحات متتابعة دون شطب أو حشر حتى تكون واضحة، و يستطيع الشريك أن يطلع عليها بدون عناء<sup>5</sup>.

---

1- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولة، المرجع السابق، ص 266.

2- أنظر المادة 583 ق ت ج.

3- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 73.

4- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولة، المرجع السابق، ص 267.

5- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 73.



### ثالثاً: التصويت على قرارات الجمعية العامة للشركاء

للشريك حق المشاركة في القرارات التي تصدر عن الجمعية، و عدد الأصوات التي يتمتع بها تعادل عدد الحصص التي يمتلكها في الشركة<sup>1</sup>، و لا يجوز النص في عقد الشركة على حيازة عدد معين من الحصص للحضور و التصويت، و لو أن هذا جائز في شركات المساهمة بسبب ضخامة عدد المساهمين، هذا و يجوز للشريك التصويت حتى على المسائل التي تهمة شخصياً<sup>2</sup>.

و في حالة ما إذا تعذر على أحد الشركاء الحضور إلى اجتماع الجمعية يستطيع أن ينيب غيره للحضور و التصويت على قرارات الجمعية، و لكن الغير الذي ينيب عنه يجب أن يكون شريكاً أو زوجة، فلا يجوز أن ينيب شخصاً غريباً عن الشركة إلا إذا كان العقد التأسيسي يخول له ذلك<sup>3</sup>.

فمسألة منع الشريك من إنابة شخص آخر غير شريك لتمثيله في الجمعية العامة لا تعتبر من النظام العام، و لذلك يجوز لنظام الشركة أن ينص على إمكانية تمثيل الشريك في الجمعية بشخص آخر غير شريك و لو لم يكن ممثلاً شرعياً للشريك.

و حق التصويت على قرارات الشركة لا يجوز أن يكون مجزئاً، بحيث يعين الشريك وكيلاً للتصويت عن جزء من حصصه، بينما يقوم هو بالتصويت عن الجزء الآخر، و كل شرط مخالف لذلك يعتبر كأن يكن، و هذا ما نصت عليه الفقرتين 03 و 04 من المادة 581 ق ت ج.

و في حالة ما إذا كانت الحصة مرهونة أو مثقلة بحق انتفاع للغير، و جب الاتفاق بين أصحاب الشأن على من يكون له حق الحضور في الجمعيات العامة و التصويت عليها<sup>4</sup>.

---

1- أنظر المادة 581 فقرة 01 ق ت ج.

2- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 397.

3- أنظر المادة 581 فقرة 02 ق ت ج.

4- أنظر: - أحمد محمد محرز، المرجع السابق، ص 376.

- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 257.

و إذا تعدد الملاك لحصة واحدة، وجب أن يختاروا من بينهم من يباشر حق التصويت في الجمعية العامة<sup>1</sup>.

هذا و تتخذ القرارات بأغلبية الشركاء، و تختلف الأغلبية بحسب ما إذا كانت الجمعية العامة عادية أم غير عادية ، و لم يستخدم المشرع صراحة - في شأن الشركة ذات المسؤولية المحدودة - مصطلح الجمعية العامة العادية و غير العادية على خلاف ما اتبعه بخصوص شركة المساهمة، بل اكتفى بالنص على أغليات مختلفة بحسب طبيعة القرار، فإذا كان القرار عادياً، فيكفي أغلبية الشركاء التي تمثل أكثر من نصف رأسمال الشركة، وهذا ما تضمنته المادة 582 من ق ت ج، أما إذا كان غير عادي، فيتعين توافر أغلبية الشركاء التي تمثل ثلاثة أرباع رأس مال الشركة، و هذا طبقاً للمادة 586 من ذات القانون.

و يكون القرار عادي إذا لم يترتب عليه تعديل عقد تأسيس الشركة أو نظامها، و يدخل ضمن هذا النوع من القرارات، القرار بالمصادقة على الميزانية و حساب الأرباح و الخسائر، و توزيع الأرباح و بالجملة فحص المركز المالي للشركة<sup>2</sup>، و تعيين المديرين، و اختيار مندوبي الحسابات و عزلهم، و الترخيص للمديرين بالأعمال التي تتجاوز سلطتهم، و كذا القرار الخاص بالترخيص للمدير بإجراء العمليات التي له فيها مصلحة شخصية تتعارض مع مصالح الشركة<sup>3</sup>.

و تتخذ القرارات العادية من واحد أو أكثر من الشركاء الذين يمثلون أكثر من نصف رأس مال الشركة، و إذا لم تحصل هذه الأغلبية في المداولة الأولى و جب دعوة الشركاء مرة ثانية حسب الأحوال، و تصدر القرارات بأغلبية الأصوات مهما كان مقدار جزء رأس المال الممثل، ما لم يتضمن عقد التأسيس شرطاً يخالف ذلك، و هذا ما نصت عليه المادة 582 من ق ت ج.

---

1- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 397.

2- أحمد محمد محرز، المرجع السابق، ص 376.

3- محمد فريد العرييني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 699.

إذن فالتصويت على قرارات الجمعية العامة يكون عن طريق الأغلبية القيمية في رأس مال الشركة، و لو كان شريكا واحدا هو الذي يمثل أكثر من نصف رأس مال الشركة، و ليس بالأغلبية العددية<sup>1</sup>، أي أن الأغلبية تحسب على أساس عدد الحصص بدون أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد أصحاب هذه الحصص، و لذلك يجوز أن يؤلف الأغلبية المطلوبة شريك واحد في مواجهة جميع الشركاء، إذا كان يملك عدد كافيا من الحصص، و لذلك أجاز المشرع تضمين بند في عقد تأسيس الشركة يتطلب أغلبية خاصة أعلى، من خلال النص في الفقرة الثانية من المادة 582 من ق ت ج على العبارة: " ... ما لم ينص القانون الأساسي على شرط يخالف ذلك "، و يكون هذا الحل مفيدا لأنه يحمي بقية الشركاء في مواجهة الشريك الذي يحوز أكثر من نصف حصص رأس مال الشركة<sup>2</sup>.

أما القرار غير العادي ، فهو ذلك الذي يترتب عليه تعديل العقد التأسيسي للشركة، كالقرارات الخاصة بزيادة رأس المال و تخفيضه، و حل الشركة و تحويلها و دمجها، و عزل المدير المعين في عقد تأسيس الشركة، و بيع الشركة لشركة أخرى، و لا تتخذ هذه القرارات إلا بموافقة أغلبية الشركاء التي تمثل ثلاثة أرباع رأس مال الشركة، ما لم ينص عقد التأسيس على خلاف ذلك، و هذا ما جاءت به أحكام المادة 586 من ق ت ج .

و يتضح من هذا أن المشرع أراد تشديد الأغلبية المطلوبة لتعديل نظام الشركة نظرا لأهمية هذا الموضوع، و ذلك لاعتبار أن نظام الشركة يوضع أساسا بناء على موافقة الشركاء جميعا، و تبعا لذلك فالأصل أن كل تعديل للنظام يجب أن يتم بإجماع الشركاء، و لكن المشرع أثار أن يطبق على الشركة ذات المسؤولية المحدودة القاعدة نفسها التي أخضع لها شركة المساهمة، و التي تكتفي بالأغلبية المعينة قانونا و ليس بالإجماع<sup>3</sup>، و لعل المشرع قد قصد من ذلك رعاية مصلحة الشركة عينها، لأن الإجماع

---

1- نادية فوزيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 70.

2- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 700.

3- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 291.

متوقع في بعض الشركات كشركة التضامن و التوصية البسيطة لقلّة عدد الشركاء، و لكنه متعذر في الشركات التي تضم عددا كبيرا من الشركاء كشركة المساهمة و الشركة ذات المسؤولية المحدودة، حيث قد يصل العدد في هذه الأخيرة إلى 20 شريكا بمقتضى القانون الجزائري<sup>1</sup>، و إلى 100 شريكا بمقتضى القانون الفرنسي<sup>2</sup>، و إلى 50 شريك لدى معظم القوانين العربية<sup>3</sup>، و قد تكون الحاجة ماسة إلى تعديل النظام بحيث يترتب على اشتراط موافقة الشركاء الإجماعية ضياع فرصة هذا التعديل إذا لم تحظ الشركة بموافقة جميع الشركاء<sup>4</sup>.

و يثار التساؤل حول معنى عبارة: " ... مالم يقض عقد التأسيس خلاف ذلك "، التي نص عليها المشرع في المادة 586 من ق ت ج، بعد أن حدد الأغلبية المشتركة لصحة قرار التعديل. قد يفهم من هذه العبارة أن المشرع الجزائري يأخذ بقاعدة حرية الاتفاقات فيجيز الاتفاق على تحديد أغلبية أكثر أو أغلبية أقل من المنصوص عليها في القانون، مع العلم أن تحديد أغلبية أكثر مما هي منصوص عليها في هذه المادة يؤدي إلى زيادة ضمانات التعديل، و لا يؤدي إلى الإضرار بحقوق الشركاء، و على العكس من ذلك تحديد أغلبية أقل من المنصوص عليها، لذلك رأى بعض الفقه أنه لا يجوز النزول عن الحد الأدنى الذي وصفه القانون للأغلبية باعتبار أن هذا التحديد أريد به حماية الأقلية من الشركاء ، فهو إذن متصل بالنظام العام من جهة حده الأدنى<sup>5</sup>. و بالتالي ينبغي حمل العبارة المذكورة على معنى التشديد لا التخفيف، أي الارتفاع بالأغلبية اللازمة لاتخاذ قرار التعديل عن الحد الذي عينته المادة 586 من ق ت ج، و هذا أمر منطقي، إذ طالما المشرع يهدف من وراء

---

1- أنظر المادة 590 من ق ت ج.

2- Brigitte Hess- Fallon, Anne- Marie Simon, Op. cit, P 190.

3- أنظر: - فوزي محمد سامي، المرجع السابق، ص 185.

- أحمد محمد محرز، المرجع السابق، ص 356.

4- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 291.

5- حسن عبد الحلیم عناية، المرجع السابق، ص 519.

هذه الأغلبية حماية الأقلية من عسف الأكثرية، فيجب بالتالي تفسير العبارة سالفة الذكر بما يتفق و تحقيق هذا الهدف، و عليه يجوز النص في عقد الشركة على أن التعديل لا يقع إلا بإجماع الشركاء بدلا من الأغلبية، لكن لا يصح اشتراط موافقة الأغلبية البسيطة أو موافقة الشركاء الحائزين لنصف رأس المال<sup>1</sup>.

و تجدر الملاحظة أنه يستحيل تطبيق القواعد المنظمة لاجتماعات الجمعية العامة و الأغلبية المتطلبة لصحة قراراتها، إذا كانت الشركة مؤلفة من شريكين فقط يتقاسمان بالتساوي حصص رأس مالها، و في مثل هذه الحالة لا يمكن أن تصدر القرارات إلا بموافقة الشريكين، أي الإجماع، فإذا اختلف الشريكان جاز لكل منهما أن يطلب حل الشركة قضاء<sup>2</sup>.

#### رابعاً: صحة قرارات الجمعية العامة للشركاء

تكون قرارات جمعية الشركاء الصادرة في الحدود التي رسمها القانون و نظام الشركات صحيحة و نافذة لجميع الشركاء، سواء من حضر منهم الاجتماع أو من لم يحضر، و من وافق على القرار المتخذ و من لم يوافق عليه، و لكن قرارات الجمعية تكون باطلة أو قابلة للإبطال، بحسب الظروف إذا جاءت مخالفة للقانون أو لنظام الشركة أو للأحكام القانونية التي لها صفة الإلزامية أو للنظام العام، كمخالفة قواعد الشكل الناتجة عن عدم توجيه الدعوة إلى الشركاء أو إلى بعضهم، أو عدم تمكين الشركاء من الإطلاع على المستندات، أو عدم اتخاذ القرارات بالأغلبية المقررة في القانون أو في نظام الشركة، على أن طلب الإبطال في هذه الحالة، لا يقبل من الشريك الذي اشترك في المداولة و التصويت، و هو عالم بوجود المخالفة التي يرتب عليها القانون البطلان<sup>3</sup>.

---

1- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 705.

2- المرجع نفسه، ص 700.

3- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولة، المرجع السابق، ص 271.

و يشكل عدم توجيه الدعوى أو عدم قبول شريك في التصويت سببا للبطلان، و لو بقيت الأغلبية متحققة رغم احتساب صوته مخالفا<sup>1</sup>.

و تكون باطلة القرارات التي تتخذها الجمعية إذا لم تراع الأحكام المنصوص عليها في القانون، على أن هذا البطلان يجوز للشركة تفاديه إذا صححت المخالفة المستوجبة للبطلان إلى وقت الحكم به، هذا و يجوز للقاضي منح أجل لإجراء هذا التصحيح، كما يجوز لصاحب الشأن أن يجيز التصرف المستوجب للبطلان، فيصبح صحيحا و نافدا في حقه إلا إذا كان البطلان متعلقا بالنظام العام<sup>2</sup>.

كما تكون باطلة القرارات التي تقضي بزيادة التزامات الشركاء أو المساس بحقوق الغير<sup>3</sup>، و كذا تكون باطلة قرارات الجمعيات غير العادية، إذا لم يسبقها تقرير محرر من طرف خبير معتمد عن وضع الشركة، باستثناء القرارات المتعلقة بإحالة الحصص للغير، طبقا للمادة 587 من ق ت ج.

كما تكون قابلة للإبطال قرارات جمعية الشركاء، إذا اكتنفها الغش أو إساءة استعمال السلطة أو مخالفة مبدأ المساواة بين الشركاء، كما لو تجاوزت الجمعية السلطة المقررة لها أو انحرفت بالسلطة المعطاة لها، فأصدرت القرارات لخدمة مصالح بعض الشركاء أو للإضرار بمصالح البعض الآخر أو الغير<sup>4</sup>.

و جدير بالذكر أنه قد تكون الجمعية بمجملها باطلة، فتجر معها عندئذ بطلان جميع القرارات المتخذة، كما لو لم تتحقق الأغلبية المطلوبة قانونا لصحة اجتماع الجمعية، كما قد يكون قرار من القرارات المتخذة فقط باطلا دون سائر القرارات، كما لو اتخذ بدون أن يحظى بالأغلبية المطلوبة لاتخاذها، أو إذا لو لم يرد ذكره في جدول أعمال الجمعية

---

1- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولة، المرجع السابق، ص 271.

2- عبد الحليم حسن عناية، المرجع السابق، ص 521.

3- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولة، المرجع السابق، ص 272.

4- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 398.

و يعود حق الإدلاء ببطلان قرارات الجمعية إلى كل ذي مصلحة تضرر من القرار المتخذ، مع مراعاة حقه في المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: اختصاصات الجمعية العامة للشركاء

للجمعية العامة للشركاء اختصاصات عديدة منها ما هو ممارس بموجب اتخاذ قرار عادي، ومنها ما هو ممارس بموجب إصدار قرار غير عادي، مع الإشارة إلى أن المشرع الجزائري لم يستخدم صراحة في شأن الشركة ذات المسؤولية المحدودة، مصطلح الجمعية العامة العادية و الجمعية العامة غير العادية، كما أسلفنا الذكر، على خلاف ما هو عليه الحال في الشركة المساهمة، و بالتالي سنتناول أولاً الاختصاصات الممارسة بموجب قرار عادي، و ثانياً الاختصاصات الممارسة بموجب قرار غير عادي.

#### أولاً: الاختصاصات الممارسة بموجب قرار عادي

تتعقد جمعية الشركاء العامة مرة في السنة على الأقل و هي الزامية، و قد تستدعي الظروف عقد جمعية عامة ثانية في أثناء السنة المالية، فيتم انعقادها شرط ألا تبحث في تعديل نظام الشركة، لأن ذلك يتجاوز سلطاتها المحددة قانوناً.

و تختص جمعية الشركاء العامة بالمداولة و إصدار القرارات التي تتعلق بسير أعمال الشركة و الإشراف على القائمين بإدارتها، فيدخل ضمن سلطاتها، تعيين مدير الشركة و عزله، و تعيين مندوبي الحسابات و عزلهم<sup>2</sup>.

كما تختص أيضاً بالإطلاع على حسابات الشركة، و نتائج إدارتها خلال السنة المالية المنتهية، و المصادقة على التقرير الصادر عن عمليات السنة المالية و إجراء الجرد و حساب الاستغلال العام و حساب النتائج، و كذا المصادقة على الميزانية الناشئة عن المديرين أو رفضها، و هذا ما تضمنته المادة 584 من ق ت ج.

---

1- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولة، المرجع السابق، ص 273.

2- فوزي محمد سامي، مبادئ القانون التجاري، الأعمال التجارية، الشركات التجارية، الأوراق التجارية و الأعمال المصرفية، د ط، دار الثقافة للنشر و التوزيع و الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، الأردن، د ت ن، ص 218.

كما تختص الجمعية العامة للشركاء بإعطاء المديرين براءة ذمة عن أعمالهم خلال السنة المنتهية، و كذا اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الإدارية، و التي تفوق سلطات المديرين، أو التي يعرضها المديرون على الجمعية للموافقة عليها، هذا فضلا عن إعطاء التراخيص للمديرين للتعاقد مع الشركة، أو للقيام بالأعمال التي تتجاوز سلطتهم، كبيع عقارات الشركة أو رهنها أو عقد قروض كبيرة أو طويلة المدى، و سواها من الأعمال التي لا يحق للمدير القيام بها ما لم يستحصل مسبقا على ترخيص بذلك من جمعية الشركاء، و للجمعية أيضا أن تنظر في انطباق أعمال الإدارة مع القانون و نظام الشركة<sup>1</sup>.

و تمارس جمعية الشركاء العامة كل هذه الاختصاصات بموجب إصدار قرار عادي، و ذلك بموافقة واحد أو أكثر من الشركاء الذين يمثلون أكثر من نصف رأسمال الشركة، طبقا للمادة 582 من ق ت ج.

و لعل أهم اختصاص لجمعية الشركاء العامة هو توزيع الأرباح على الشركاء، باعتبار أن الغرض من الاشتراك في الشركات التجارية هو تحقيق الربح و توزيعه على الشركاء، فالشركة هي الإطار الذي يجمع عدة أشخاص و يقدمون شيئا من أموالهم، و كل منهم أمل في تحقيق الثراء لنفسه<sup>2</sup>. و عليه قبل دراسة كيفية توزيع الأرباح على الشركاء، لا بد من التطرق إلى تحديد مفهوم الربح.

### 1 - مفهوم الربح: سنتناول تعريف الربح و خصائصه.

أ- **تعريف الربح:** لقد ثار خلاف بين الفقهاء حول مفهوم الربح. فهناك من أخذ بالمفهوم الموسع للربح بحيث يرى فيه كل فائدة إيجابية تضاف إلى ذمم الشركاء، و يمكن تقويمها بمال أو سلبية تقتصر على تخفيف عبء الشركاء أو دفع ضرر عنهم. بينما يأخذ فريق آخر بالمفهوم الضيق للربح، و يقول في شأنه أن الربح هو المبلغ النقدي الذي يوزع على الشركاء في نهاية السنة المالية<sup>3</sup>.

1- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 277.

2- أحمد الورفلي، توزيع أرباح الشركات التجارية، د ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 05.

3- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 139.



أما محكمة النقض الفرنسية بدوائرها المجتمعة أخذت بمفهوم وسط للربح بحكم مشهور صدر منها بتاريخ 14 مارس 1914 مفاده: " أن الربح هو الكسب النقدي أو المادي الذي يضيف شيئاً إلى ثروة الشركاء ". سواء في ذلك أحقت الشركة أرباحاً أو أخفقت فبأت بالخسارة، ذلك أن العبرة في اتجاه نية الشركاء إلى تحقيق الربح لا في النتيجة<sup>1</sup>.

**ب- خصائص الربح:** يتميز الربح الذي تحققه الشركات التجارية بالخصائص التالية:

- **الطابع النقدي للربح:** ويشمل أيضاً كل منفعة يمكن تقديرها نقداً.

- **الطابع الإيجابي للربح:** و بالتالي يتم إقصاء الإيداعات و الخسارة المتفادات فيأخذ بالمعنى الضيق للربح دون المعنى الموسع له.

- **الطابع السنوي للربح:** لقد أجمع الفقهاء على أن الربح يتميز بأنه سنوي، فلو اتبعنا طريق الصرامة المطلقة لاعتبار أنه لا يمكننا تقدير الأرباح إلا عند حل الشركة حيث يمكننا معرفة ما إذا كان نشاطها مربحاً، و ذلك عن طريق المقارنة بين ما قدمه الشركاء لدى تكوين الشركة مع مجمل مالها إثر حلها، ذلك أن كل زيادة تحدث أثناء حياة الشركة يمكن أن تبتلعها خسارة لاحقة، و لكن في الواقع فإن تقدير الأرباح يكون سنوياً.

- **الطابع الحقيقي للربح:** علاوة على كون الربح إيجابياً و نقدياً و سنوياً، فإنه يجب أن يكون حقيقياً أي أنه يجب أن يعكس الوضع الحقيقي للشركة، فلا يجب أن يكون الربح المعلن عنه للشركاء أو للإدارة الجبائية أقل من الربح الحقيقي أو أكثر منه، و هذا ما يؤكد تجريم المشرع لتوزيع الأرباح الوهمية<sup>2</sup>.

## 2- كيفية توزيع الأرباح على الشركاء:

بعد الانتهاء من إعداد الميزانية و حساب الأرباح و الخسائر يمكن للشركة أن تستخلص مقدار الأرباح التي توزعها على الشركاء، و تضع الجمعية العمومية طريقة لتوزيع صافي أرباح السنة المالية المنتهية، و عند غياب الجمعية العامة يقوم المدير

---

1- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 139.

2- أحمد الورفلي، المرجع السابق، ص 21، 22.

بتوزيع الأرباح، و هذا ما جاء النص عليه في المادة 724 من ق ت ج، و التي تقضي بأن كفيات دفع الأرباح المصادق عليها من طرف الجمعية العامة تحدها هذه الجمعية أو عند عدمها، القائمون بالإدارة، غير أن دفع الأرباح يجب أن يقع في أجل أقصاه تسعة أشهر بعد إقفال السنة المالية، و يسوغ مد هذا الأجل بقرار قضائي.

و الأرباح التي يجب أن توزع على الشركاء هي الأرباح الصافية، أي تلك الأرباح التي حققتها الشركة من جراء العمليات و النشاطات التجارية المختلفة التي تقوم بها، و هذا ما جاءت به تدابير المادة 722 من ق ت ج، بحيث تكون الأرباح القابلة للتوزيع من الربح الصافي للسنة المالية، و بزيادة الأرباح المنقولة و لكن بعد أن تطرح من الاقتطاع المنصوص عليه في المادة 721 من ق ت ج، حصة الأرباح الآيلة للعمال و الخسائر السابقة. و يجوز للجمعية العامة علاوة على ذلك، أن تقرر توزيع المبالغ المقطعة من الاحتياطي الموضوع تحت تصرفها، و في هذه الحالة يبين في القرار صراحة عنوان الاحتياطي الذي وقع الاقتطاع منه.

والاقتطاع المنصوص عليه في المادة 721 من ق ت ج هو الاحتياطي القانوني<sup>1</sup>، و هو خاص بشركات الأموال دون شركات الأشخاص. و عليه فإنه يعتد في التوزيع بالأرباح الصافية بعد خصم جميع النفقات و المصروفات و النفقات الخاصة بالاستهلاك و نفقات الضرائب و الرسوم و كذا اقتطاع الاحتياطي القانوني، و النظامي بالإضافة إلى احتياطات أخرى .

الاحتياطي القانوني: هو اقتطاع جزء من الأرباح يساوي نصف العشر على الأقل من أجل تكوين احتياط يقى الشركة من الأزمات التي قد تعترض طريقها، و يصبح من غير الضروري اقتطاعه إذا وصل إلى عشر رأس مال الشركة، و يدخل في الضمان العام للدائنين، فلا يحق للجمعية العامة أن تقوم بتوزيعها كما

---

1- تنص المادة 721 ق ت ج: " في الشركات ذات المسؤولية المحدودة و الشركات المساهمة يقتطع من الأرباح سندات نصف العشر على الأقل و تطرح منها عند الاقتضاء الخسائر السابقة، و يخص هذا الاقتطاع لتكوين مال احتياطي يدعى "احتياط قانوني" و ذلك تحت طائلة بطلان كل مداولة مخالفة. و يصبح اقتطاع هذا الجزء غير إلزامي إذا بلغ الاحتياطي عشر رأس المال ".

لا يحق لأي شخص المطالبة به أثناء حياة الشركة، و يحق للدائنين الاعتماد عليه في استيفاء حقوقهم<sup>1</sup>.

أما الاحتياطي النظامي: فهو الاتفاق في العقد التأسيسي على تكوين أموال احتياطية، و قد تلتزم الشركة في عقد تأسيسها على ألا يقل هذا الاحتياطي عن حد أدنى، و تستمر في اقتطاع هذا الاحتياطي من الأرباح كلما نقص عن الحد الأدنى<sup>2</sup>.  
أما الاحتياطات الأخرى فهي نوعان: الاحتياطي الحر و الاحتياطي المستتر.

### 1 - الاحتياطي الحر:

هذا الاحتياطي لا يلحق برأس المال، و يرجع القرار فيه إلى الجمعية العامة للشركاء، و للجمعية العامة أن تقرر استخدامه لأغراض الشركة أو توزيعه كله أو قسما منه على الشركاء كأرباح، عندما لا تحقق الشركة أرباح في بعض السنين أو كانت نسبة أرباحها قليلة، فهي حرة في التصرف فيه، و لا يحق للدائنين الاعتراض عليه<sup>3</sup>.

و يختلف الاحتياطي الحر عن كل من الاحتياطي القانوني و الاحتياطي النظامي، في أنه يمكن توزيعه و إلغائه من طرف الجمعية العامة العادية، أما الاحتياطي النظامي، فلا يجوز إلغائه و توزيعه إلا من طرف الجمعية العامة للشركاء بموجب اتخاذ قرار غير عادي، ذلك لأن إلغائه يتضمن تعديلا للنظام، و هذا يخرج عن نطاق اتخاذ القرارات العادية. أما الاحتياطي القانوني، فلا يجوز توزيعه لأنه مقرر لحياة دائني الشركة، و من ثم فلا يجوز المساس به<sup>4</sup>.

---

1- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 76.

2- المرجع نفسه، ص 76.

3- أنظر: - خالد إبراهيم التلاحمة، الوجيز في القانون التجاري، مبادئ القانون التجاري، الشركات التجارية، الأوراق التجارية و العمليات المصرفية، دط، جبهة للنشر و التوزيع، الأردن، دت ن، ص 181.

- فوزي محمد سامي، مبادئ القانون التجاري، المرجع السابق، ص 223.

4- خالد إبراهيم التلاحمة، المرجع السابق، ص 163.

## 2- الاحتياطي المستتر:

يكون خفيا غير ظاهر، و ينشأ من طرف إدارة الشركة عند تقسيم أصولها و خصومها و هو نوعان، إرادي وغير إرادي، و تعتمد إدارة الشركة في تكوين احتياطي مستتر إرادي، و يتم تكوينه إما عن طريق المغالاة في إظهار قيم بعض الخصوم و منحها قيما أكثر من الحقيقة أو المغالاة في تخفيض قيم بعض الأصول، أما بالنسبة للاحتياطي المستتر غير الإرادي فالإدارة لا تعتمد و لا تسع لإنشائه ذلك أن أساس تقويم ميزانية الاستغلال هي فكرة الاستمرار في العمل و الإنتاج .

و جدير بالذكر أن الاحتياطي المستتر يتقدم على الاحتياطات الأخرى لتعويض الخسارة التي تلحق برأس مال الشركة.

و الملاحظ أن هناك تقلبات في أسعار العملة انخفاضا أو ارتفاعا في قيم بعض أصول الشركة، و الميزانية لا تقوم بتسجيل هذه التقلبات فعدم تسجيلها في دفاتر الشركة يؤدي إلى وجود احتياطي سري معتمد.

و الاحتياطي المستتر الإرادي يتضمن خرقا لمبدأ صدق الميزانية، و من ثم فهو يؤثر في مشروعيتها و يحق لكل ذي مصلحة أن يثبت وجود هذا النوع، و يتقدم للقضاء بطلب توزيعه لأنه عبارة عن أرباح محبوسة عن أصحابها.

أما بالنسبة للاحتياطي المستتر اللاإرادي، فهو عكس الأول لأنه مشروع و يبنى على صدق الميزانية<sup>1</sup>.

و بعد القيام بخضم هذه الاحتياطات يتبقى الربح الصافي و تقوم الجمعية العامة بتوزيعه، و تؤكد المادة 723 ق ت ج<sup>2</sup> على ضرورة توزيع الأرباح على الشركاء في حالة ما إذا وجدت مبالغ قابلة للتوزيع.

---

1- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 79.

2- تنص المادة 723 من ق ت ج: " تحدد الجمعية العامة بعد الموافقة على الحسابات و التحقق من وجود مبالغ قابلة للتوزيع، الحصة الممنوحة للشركاء تحت شكل أرباح، و كل ربح يوزع خلافا لهذه القواعد يعد ربحا صوريا ... " .

و يجري توزيع الأرباح على الشركاء و فقا لأحكام عقد الشركة، و إذا لم ينص العقد على ذلك فبنسبة حصتهم، و يكتسب الشركاء حقهم في الأرباح مند التصديق على الميزانية و على حساب الأرباح و الخسائر، و يعتبرون مند ذلك الوقت، دائنين للشركة بقيمة هذه الأرباح، و ينتج عن ذلك أنه في حال إفلاس الشركة، يشتركون في التفليسة مع سائر الدائنين بقيمة هذه الأرباح.

و إذا لم تحقق الشركة أرباحا خلال السنة المالية فلا محل لتوزيع الأرباح، أما إذا وقعت الشركة بالخسارة، فيمكن تغطية هذه الخسارة من مال الاحتياط، و إذا لم يكف فمن رأس المال، على أن لا يلزم كل شريك بالخسارة إلا في حدود حصته في رأس المال<sup>1</sup>.

أما في حالة ما إذا جرى توزيع أموال على الشركاء بالرغم من أن الميزانية لم تظهر أرباحا أو أظهرت أرباح بنتيجة ميزانية مغشوشة، فتكون الأرباح صورية، و يجوز استرداد أنصبتها الموزعة على الشركاء<sup>2</sup>.

و إذا وزعت أرباح صورية على الشركاء جاز للشركة و للدائنين استردادها من الشركاء لأنها جزء من الحصص التي قدموها في رأس المال، و ليس للشريك أن يسترد حصته كلها أو بعضها ما دامت الشركة قائمة، كما أن في توزيع مثل هذه الأرباح انتقاصا من رأس المال و هو ضمان عام لدائنيها. و يمتنع على الشركاء الاحتجاج بحسن نيتهم و جهلهم بصورية ما حصلوا عليه من أرباح، لأنه من السهل عليهم معرفة حالة الشركة بما لهم من حق في الرقابة على أعمالها و الإطلاع على دفاترها و مستنداتها، و من ثم يكون جهلهم بصورية الأرباح ناشئا عن خطأ جسيم منهم و الجهل الناشئ عن خطأ جسيم يعتبر بمثابة سوء النية<sup>3</sup>، و هذا ما تبناه المشرع الجزائري في حكم المادة 588 من ق ت ج.

### ثانيا: الاختصاصات الممارسة بموجب قرار غير عادي

يدخل ضمن اختصاصات الجمعية العامة للشركاء الممارسة بموجب إصدار قرار غير

---

1- إلياس ناصيف، الكامل في قانون التجارة، المرجع السابق، ص 163.

2- أنظر المادة 588 ق ت ج.

3- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 402.

عادي تعديل نظام الشركة، إذ لا يجوز إدخال أي تعديل على هذا النظام ما لم يقرره أغلبية الشركاء التي تمثل ثلاثة أرباع رأسمال الشركة، طبقاً للمادة 586 من ق ت ج، فيدخل إذن ضمن اختصاصاتها على سبيل المثال لا الحصر، تعديل رأس المال و تغيير شكل الشركة أو تقصيرها أو اندماجها مع شركة أخرى، و أيضاً تعديل حصص الشركاء في الشركة و تعديل عمليات بيع الحصص، و إعادة هيكلة رأس مال الشركة، و تعديل غايات الشركة، و تعديل نسبة الاستدانة من البنوك و كذا تعديل اسم الشركة<sup>1</sup>، تغيير نسبة الخسارة التي يعتبر معها حل الشركة الزامياً، و تعديل موعد بدأ السنة المالية، و تقرير تعديل موضوع الشركة و تقرير حلها المسبق. و سنكتفي في هذا المقام بدراسة تعديل رأس مال الشركة و تغيير شكلها.

### 1 - تعديل رأسمال الشركة:

يكون تعديل رأس المال عن طريق زيادته أو تخفيضه.

أ - زيادة رأس مال الشركة: إذا حققت الشركة تقدماً في نشاطها و اتسعت أعمالها و أصبح بذلك رأس مالها غير كاف لمواجهة مشاريعها التوسعية، أو على العكس من ذلك قد تبدأ الشركة برأس مال معين ثم تسوء أحوالها و تصبح غير قادرة على مواجهة حاجاتها و التزاماتها فتقرر زيادة رأس مالها، أو قد تصاب بخسائر تؤدي إلى إحداث النقص في رأس مالها فتلجأ إلى زيادته بغية النهوض بأعبائها و المحافظة على ثقة الغير بها، و لا سيما بالنسبة إلى حق ارتهان الدائنين العام على رأس مالها<sup>2</sup>، على أن تراعي في ذلك الشروط و الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركة لأن الأمر يتعلق في الواقع بتأسيس جزئي للشركة<sup>3</sup>.

---

1- أحمد عبد الرحيم محمود عودة، الأصول الاجرائية للشركات التجارية، ط 1، دار وائل للنشر، د م ن، 2005، ص 109.

2- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولة، المرجع السابق، ص 278.

3- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 399.

و إذا حققت الشركة زيادة رأس مالها بحصص نقدية أو عينية فلا يجوز أن تطرح للاكتتاب العام، و يجب توزيعها على الشركاء و تعيين حصص كل واحد منهم، كما يجب أن يوفى بقيمتها كاملة عند الاكتتاب، طبقا للمادة 567 من ق ت ج.

و إذا تحققت الزيادة بصفة كلية أو جزئية و كانت الحصص عينية، فيجب أن يشتمل قرار التعديل على قيمتها بعد الاستعانة بخبير معتمد بأمر من المحكمة المختصة من قائمة الخبراء المعتمدين، و يكون مديرو الشركة و الشركاء الذين اكتتبوا بزيادة رأس المال مسؤولين بالتضامن مدة 05 سنوات عن القيمة المقدرة للحصص العينية تجاه الغير، طبقا للمادة 574 من ق ت ج.

و إذا تحققت الزيادة بحصص نقدية، فيجب أن تطبق أحكام المادة 567 من ق ت ج، و هذا ما نصت عليه المادة 573 من ق ت ج.

و إذا ما حاولنا مقارنة الحصة العينية التي يقدمها الشركاء عند تأسيس الشركة، و تلك التي يقدمونها عند زيادة رأس المال، أو بعبارة أخرى، إذا ما حاولنا مقارنة المادتين 568 و 574 من ق ت ج نلاحظ أن: المادة 574 قصرت المسؤولية التضامنية على مسيري الشركة و الشركاء الذين اكتتبوا بزيادة رأس مال الشركة، بينما المادة 568 فقد ألقت المسؤولية على جميع الشركاء، و هذا التضامن قانوني فرضه المشرع لحماية الغير و الشركاء على حد سواء، تجنباً للتقدير الصوري للحصص العينية الذي قد يؤدي إلى هلاك الشركة<sup>1</sup>.

و لم يقرر القانون للشركاء القدامى حق الأفضلية في الاكتتاب بالحصص الجديدة، و لا شيء يمنع من النص على هذا الحق في عقد تأسيس الشركة، فإذا خلا العقد من مثل هذا النص جاز للجمعية العامة للشركاء، عند إقرار زيادة رأس المال أن تقرره<sup>2</sup>.

---

1- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 87.

2- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 708.

و يثار التساؤل عندما يكتتب في الزيادة أشخاص جدد من غير الشركاء القدامى، و هل من الضروري الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركاء على قبول هؤلاء الأشخاص، رغم سكوت المشرع عن التعرض لهذه الحالة، إلا أن أغلب الفقه يرى أنه يمكن لشركاء جدد أن يكتتبوا في الزيادة، بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى الإخلال بالحد الأقصى لعدد الشركاء و هو 20 شريك، و ضرورة موافقة الجمعية العامة للشركاء على هؤلاء المكتتبين الجدد بالأغلبية التي تمثل ثلاثة أرباع رأس مال الشركة<sup>1</sup>.

أما عن طرق تغطية الزيادة في رأس المال فيمكن إجمالها فيما يلي:

- **إنشاء حصص جديدة:** يأخذ إصدار حصص جديدة حكم إصدار الحصص الأولى التي يتكون منها رأس المال، و يعني ذلك أنه يسري على زيادة رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة، بإنشاء حصص جديدة، الشروط و الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركة، فلا يجوز زيادة رأس مال الشركة عن طريق الاكتتاب العام، و لا يجوز لها إصدار أسهم أو حصص زيادة قابلة للتداول، و يجب أن يقسم مبلغ الزيادة في رأس المال إلى حصص متساوية لها نفس قيمة الحصص التي أنشأتها الشركة عند التأسيس، كما يجب أن يتم الاكتتاب في الزيادة النقدية لرأس المال بالكامل و إيداع قيمتها لدى الموثق<sup>2</sup>.

و يمكن أن يقتصر الاكتتاب على الشركاء القدامى، و في هذه الحالة يتم اكتتابهم بنسبة حصة كل منهم في رأس مال الشركة.

---

1- أنظر: - علي البارودي، محمد سيد الفقي، القانون التجاري، الأعمال التجارية، التجار، الأموال التجارية، الشركات التجارية، عمليات البنوك و الأوراق التجارية، د ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 476.

- حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 545، 546.

- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 708.

- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائي، المرجع السابق، ص 88.

2- حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 545.



و يترتب على مخالفة هذه القواعد أو الإجراءات بطلان العقد الخاص بزيادة رأس المال، و كذا مسؤولية مقدم الحصة العينية قبل الغير عن قيمتها المقدرة لها في عقد الشركة، فإذا ثبت وجود زيادة في هذا التقدير، وجب أن يؤدي الفرق نقدا إلى الشركة<sup>1</sup>.

- **زيادة رأس المال بتحويل بعض الديون إلى حصص (رسملة ديون الشركة):**  
يشترط لصحة زيادة رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن طريق تحويل الديون إلى حصص موافقة الدائنين على ذلك، أي موافقتهم على تحويل صفاتهم من دائنين للشركة إلى شركاء فيها.

و يشترط أن تكون الحصص المحولة مساوية في القيمة لقيمة الحصص التي أصدرتها الشركة عند تأسيسها، و يشترط أيضا ألا يحصل الدائنون الذين تحولت ديونهم إلى حصص على أي صكوك قابلة للتداول، فإذا رأت الجمعية العامة أن من مصلحة الشركة رسملة بعض ديونها، فإنها تعرض هذا الأمر على الدائنين حتى إذا وافقوا فإنها تجري مقاصة فيما بين حقوق الدائنين لدى الشركة، و الحقوق التي تنشأ للشركة نتيجة إعطاء الدائنين حصصا جديدة، و تكون الحصص التي أنشأتها الشركة مساوية لقيمة الحصص التي أصدرتها عند تأسيسها<sup>2</sup>.

- **زيادة رأس المال عن طريق تحويل الاحتياطي الاختياري إلى حصص جديدة:**  
الاحتياطي الاختياري هو الذي تقررته الجمعية العامة للشركة في سنة معينة دون أن يلزمها بذلك النظام الأساسي للشركة، تخصصه لمواجهة بعض الأعمال أو تقرير توزيعه فيما بعد على الشركاء، و لذلك لا مانع من أن تقرر الشركة تحويل هذا الاحتياطي إلى جزء من رأس مالها عن طريق إنشاء حصص جديدة توزع على الشركاء بنسبة نصيب كل منهم في الربح، فيزيد بذلك رأس مال الشركة بمقدارها<sup>3</sup>.

---

1- حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 546.

2- محمود الكيلاني، المرجع السابق، ص 197.

3- أنظر: - حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 547.

- محمود الكيلاني، المرجع السابق، ص 198.

- زيادة رأس المال بزيادة القيمة الاسمية للحصص القائمة: و يتم ذلك عن طريق إلزام الشركة للشركاء بدفع الفرق بين القيمة الاسمية المقررة للحصة عند تأسيس الشركة و القيمة التي رفعت إليها الحصة بعد الزيادة.

و يترتب على زيادة رأس المال بزيادة القيمة الاسمية للحصة، زيادة أعباء و مسؤولية الشركاء بمقدار الزيادة التي قررتها الشركة، و التي يلتزم الشركاء بأدائها إلى الشركة، و عليه فإنه يشترط موافقة جميع الشركاء على زيادة رأس المال بهذه الطريقة و لا تكفي الأغلبية المقررة لتعديل عقد الشركة، و أن تثبت هذه الموافقة في محرر رسمي، و يحصل الوفاء بكل الزيادة عند تقريرها، و يجب أن تكون القيمة الاسمية للحصص بعد الزيادة متساوية، و تنقرر مسؤولية الشركاء أو المديرين بصدد هذه الزيادة على نحو ما هو مقرر عند تأسيس الشركة<sup>1</sup>.

**ب - تخفيض رأس المال:** قد تدعوا الظروف، الشركة إلى تخفيض رأس مالها، و سنتناول في هذا المقام أسباب التخفيض و شروطه و كذا طرق التخفيض.

- **أسباب التخفيض:** تظهر حاجة الشركة إلى فعل ذلك بتحقيق أحد الفرضين:

**الفرض الأول:** قد يكون التخفيض بسبب زيادة رأس المال عن حاجة الشركة، كما لو كسدت التجارة أو قل إقبال المستهلكين على منتوجاتها، حيث أصبح جزءا من رأس المال غير مستغل و لا ينتج ربحا و لا تستفيد منه الشركة<sup>2</sup>، فتقوم بتخفيض رأس مالها إلى الحد الذي يتناسب مع نشاطها، و التخفيض في هذا الغرض ذو طابع ايجابي، لأنه يقترن برد جزء من القيمة الاسمية للحصص إلى الشركاء<sup>3</sup>.

**الفرض الثاني:** قد يدفع الشركة إلى تخفيض رأس مالها الخسائر المتوالية التي منيت بها، فتشرع في تخفيضه لكي تصبح أصولها معادلة لخصومها بغية إعادة التوازن إلى ميزانيتها، ثم تقوم بعد ذلك بزيادة رأس مالها

---

1- حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 548، 549.

2- محمود الكيلاني، المرجع السابق، ص 198.

3- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 809، 810.

حتى يعود إلى رقمه الأصلي قبل التخفيض، و التخفيض هنا دو مظهر سلبي<sup>1</sup>.

- **شروط التخفيض:** لا يقع التخفيض صحيحا، إلا إذا توفرت مجموعة من الشروط تتمثل أساسا فيما يلي:

- يجب أن توافق عليه الجمعية العامة للشركاء بأغلبية ثلاثة أرباع رأس مال الشركة ما لم يتفق الشركاء على خلاف ذلك<sup>2</sup>.

- يجب أن لا يؤدي قرار التخفيض إلى النزول برأس المال عن الحد الأدنى الذي اشترطه القانون، و هو مائة ألف دينار جزائري، طبقا للمادة 566 من ق ت ج.

- و يتعين للاحتجاج بالتخفيض و سريانه على الغير، اتخاذ إجراءات الشهر التي نص عليها القانون.

- **طرق التخفيض:** يتم التخفيض بطريقتين:

**الطريقة الأولى/ تخفيض القيمة الاسمية للحصة:** و يشترط حتى لا يقع التخفيض في هذه الحالة باطلا شرطان:

- أن تكون نسبة تخفيض القيمة الاسمية لكل الحصص متساوية، فلا يجوز تخفيض القيمة الاسمية لبعض الحصص دون البعض الآخر، كما لا يجوز تخفيض القيمة الاسمية لبعض الحصص بنسبة تزيد عن نسبة تخفيض البعض الآخر من الحصص.

- ألا يترتب على تخفيض القيمة الاسمية لرأس مال الشركة النزول بقيمة الحصة عن 1000 دينار جزائري، و في هذه الطريقة يتم التخفيض على القيمة الاسمية للحصة في حدود التخفيض المقرر كأن يخفض الربح من القيمة، فإذا كانت القيمة الاسمية للحصة 20000 دينار جزائري تصبح الحصة 15000 دينار جزائري، و يسترد الشريك الفرق، و هذه الطريقة تتبع عندما يتجاوز رأس مال الشركة حجم نشاطها<sup>3</sup>.

---

1- محمد فريد العريبي، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 809.

2- أنظر المادة 586 من ق ت ج.

3- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 91.

**الطريقة الثانية/ التخفيض العددي للحصص:** في هذه الطريقة تبقى للحصة قيمتها الاسمية، و لكنه يتم التخفيض على عدد الحصص المكونة لرأس المال، أي أنه يتم تخفيض عدد الحصص إلى الحد الذي يتناسب مع التخفيض الذي تقرره الشركة لرأس مالها، فإذا قررت الجمعية العامة للشركاء تخفيض رأس مالها إلى الربع، فإن الشريك الذي يملك 20 حصة يصبح مالكا لـ 15 حصة.

بيد أن تخفيض رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بتخفيض عدد الحصص قد يثير بعض الصعاب، لاسيما إذا كان الشريك حائزا لحصة واحدة أو لعدد من الحصص لا يقبل القسمة على نسبة التخفيض المقترحة، و وفقا للرأي الراجح في الفقه و القضاء، للشركاء أن يقرروا بأغلبية ثلاثة أرباع رأس مال الشركة، إجبار أصحاب هذه الحصص على شراء أو بيع القدر اللازم لتفادي هذه التجزئة<sup>1</sup>.

و نشير في الأخير إلى أن المشرع الجزائري قد تعرض لمسألة تخفيض رأس مال الشركة دون التعرض لكيفية التخفيض، و ذلك في نص المادة 575 ق ت ج، بحيث اشترط أن يتم التخفيض دون المساس بمساواة الشركاء، أي أن يشمل التخفيض حصص كل الشركاء دون استثناء، و إذا تم تخفيض رأس المال من طرف الجمعية بدون أن يكون سببه إصابة الشركة بخسارة، في هذه الحالة يحق لدائنيها الذين كان حقهم سابقا لتاريخ إيداع محضر المداومات بكتابة ضبط المحكمة، أن يرفعوا معارضة في هذا التخفيض في أجل شهر اعتبارا من يوم هذا الإيداع، و يحكم القضاء برفض المعارضة، أو يأمر إما بتسديد الديون أو بتكوين الضمانات إذا عرضتها الشركة، و إذا اعتبرت كافية، و لا يجوز للشركة البدء في عملية التخفيض أثناء المعارضة.

و يحظر على الشركة عند القيام بعملية تخفيض رأس مالها، شراء الحصص الخاصة بها، و إن كان يجوز للجمعية العامة التي قررت تخفيض رأس المال بدون أن يكون المبرر إصابة الشركة بخسائر، أن تسمح للمدير بشراء عدد معين من الحصص قصد إبطالها<sup>2</sup>.

---

1- حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 551.

2- أنظر المادة 575 من ق ت ج.

على أن أي تعديل يطرأ على الشركة يجب أن يتم في قرار رسمي، يوقع عليه الشركاء الذين قبلوا التعديل بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم المأذون لهم بذلك<sup>1</sup>.

## 2- تغيير شكل الشركة:

سنعكف على دراسة مفهوم تغيير شكل الشركة و إجراءات و شروط تغييره، و كذا آثار تغيير شكل الشركة.

أ- مفهوم تغيير شكل الشركة: لقد اختلف الفقه في تحديد مفهوم تغيير شكل الشركة. فذهب رأي إلى القول بأن تغيير شكل الشركة يعني انتقال الشركة من شكل إلى آخر من أشكال الشركات التجارية. و ذهب رأي آخر إلى القول بأن تغيير شكل الشركة هو تغيير النظام القانوني للشركة، طالما أن المقصود بشكل الشركة هو مجموعة القواعد القانونية التي يخضع لها الشخص المعنوي أثناء حياته<sup>2</sup>.

و يختلف تغيير شكل الشركة عن تعديل عقد الشركة في أن هذا الأخير يقصد به تغيير أحد العناصر المكونة للشركة مثل عدد الشركاء أو مقدار رأس المال، و هو تغيير لا يمس في الواقع الأحكام التي تخضع لها الشركة، و إنما هو تعديل في نظام الشركة لبعض عناصرها يشملها التصرف المنشيء للشركة ليعلم بها الغير، و لا يعد من الأحكام التي تنظم الشكل القانوني للشركة.

أما تغيير شكل الشركة فإنه يقصد به ترك الشركة لشكلها القديم و اتخاذها شكل جديد يترتب عليه تغيير في الأحكام التي تحكم الشركة أثناء حياتها، أي تغيير في الهيكل القانوني للشخص المعنوي<sup>3</sup>.

و يختلف تغيير شكل الشركة عن حلها، في أن هذا الأخير يتبعه تأسيس شركة جديدة، بينما تغيير شكل الشركة يبقى على شخصيتها المعنوية و ذمتها المالية كما حازت

---

1- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 93.

2- حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 535.

3- المرجع نفسه، ص 535.

عليهما في شكلها السابق، إلا أنه لا يمكن، بحسب أحد الآراء ، تحقيق هذا التغيير مع النتيجة السابق ذكرها إلا إذا كان منصوص عليه في القوانين أو النظام، و لكن معظم الآراء ليست من هذا الاتجاه<sup>1</sup>. و يصبح تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة مساهمة واجبا في حالة زيادة عدد الشركاء عن 20 شريك بنتيجة انتقال الحصص بالإرث، طبقا للمادة 590 من ق ت ج.

**ب- إجراءات و شروط تغيير شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة: لا يحق للجمعية العامة للشركاء أن تقرر بموجب قرار غير عادي تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة تضامن أو توصية، إذ يترتب على ذلك زيادة التزامات الشركاء أو بعضهم على الأقل، و هذا ما يخرج عن سلطات جمعية الشركاء غير العادية، و بالتالي فإن جمعية الشركاء لا تستطيع أن تقرر تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلا إلى شركة مساهمة على أن تتوافر الأغلبية المطلوبة، و هي الأغلبية المقررة لتعديل النظام الأساسي، و المتمثلة في أغلبية الشركاء التي تمتلك ثلاثة أرباع رأس مال الشركة، طبقا للمادة 586 من ق ت ج.**

لا يؤدي تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة مساهمة إلى الإضرار بحقوق الشركاء و لا بمصالحهم، بل على العكس من ذلك، فهم يستفيدون من مزايا شركة المساهمة، و لا سيما بالنسبة إلى حرية تداول الأسهم، و زيادة ضمانات الإدارة و الرقابة، في الوقت الذي لا يكلفهم التحويل زيادة في مسؤولياتهم، التي تظل محدودة بقيمة حصتهم في الشركة، و إذا كان ثمة ما ي صار منه الشركاء فهو مجرد زوال الاعتبار الشخصي، و قد رأينا أنه محدود الأثر في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، فضلا على أن الإبقاء عليه ممكن في شركة المساهمة بوضع شروط في نظامها تقيد من حرية تداول الأسهم<sup>2</sup>.

---

1- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 289.

2- المرجع نفسه، ص 285، 286.

و يجب عند تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة أسهم أن تتوافر جميع الضمانات المقررة في القانون لحماية حقوق الغير، و تنظيم العلاقة بين الشركاء، و هذا ما يستلزم مراعاة جميع القواعد الموضوعية و الشكلية لتأسيس الشركة التي تنشأ بعد التحويل. و بالتالي يجب إتباع إجراءات التأسيس الخاصة بهذه الأخيرة، ما عدى إنشاء وثيقة اكتتاب و إيداع المبالغ و التصريح المسجل بالاكتتاب و الدفع، بحسب بعض الفقهاء، بينما رأى البعض الآخر أن جميع معاملات التأسيس بالنسبة إلى الشركة ذات المسؤولية المحدودة و شركة المساهمة هي نفسها، و لا يكون بالتالي عند التحويل محلا للاكتتاب برأس المال، أو لدفع كامل الأسهم أو لتقدير الحصص العينية<sup>1</sup>.

و لكن منذ التحويل يجب أن تتوفر في الشركة الجديدة شروط صحة شركة المساهمة من حيث عدد المساهمين، و قيمة الأسهم الاسمية و تنظيم الإدارة، و تظل الشركة الجديدة ملزمة بديون الشركة السابقة طالما أن الشخص المعنوي يظل هو نفسه، لأن الشركة السابقة لم تحل بل تحولت إلى شركة جديدة وفقا لأحكام العقد أو القانون<sup>2</sup>.

و الاشكال الذي يمكن أن يثار هو: هل يجب تقدير الحصص العينية في حالة تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة مساهمة ؟ لدينا ثلاثة حالات :

- لا يكون ثمة داعي للتدقيق في المقدمات العينية الحاصلة للشركة المساهمة، عندما يكون رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة الجاري تحويلها بهذا الشكل مؤلفا منذ البدء من أموال نقدية، و لو جرى استعمالها لشراء أموال مختلفة و لتغطية بعض النفقات اللازمة لاستثمار موضوع الشركة، ففي هذه الحالة لا يوجد مقدمة للمؤسسة التجارية العائدة لهذه الشركة، بل متابعة للاستثمار من قبل الشخص المعنوي عينه في شكله الجديد و بذمته المالية ذاتها.

- يكون التدقيق واجبا إذا حصلت بمناسبة هذا التحويل زيادة في رأس المال عن طريق مقدمات عينية، و نطبق في هذه الحالة أحكام المادة 574 ق ت ج.

---

1- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 287، 288.

2- المرجع نفسه، ص 288.

- الحالة التي يكون فيها رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة المحولة إلى شركة مساهمة متضمنا منذ البدء مقدمات عينية، باعتبار أنه خلال الفترة الفاصلة بين إنشاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة و بين تحويلها إلى شركة مساهمة، قد تكون انخفضت قيمة تلك الحصص، و قد يكون رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة متضمنا مقدمات عينية، و قد يجري تحويل هذه الشركة إلى شركة مساهمة قبل التصديق على حسابات السنة المالية الثانية لها، ففي هذه الحالة يجب أن تطبق فقط على الأسهم التي تحل محل الحصص التي كانت تمثل تلك المقدمات، الأحكام المتعلقة بأسهم المقدمات في شركة المساهمة و لكن فقط على سبيل القياس، و هكذا فإن تاريخ التأسيس الواجب بيانه على هذه الأسهم يكون التاريخ المتعلق بالشركة ذات المسؤولية المحدودة، و اعتبارا من هذا التاريخ تحسب السنوات المالية الواجب الأخذ بها<sup>1</sup>.

**ج- آثار تغيير الشكل القانوني للشركة:** يترتب على تغيير الشكل القانوني للشركة آثار على الشركة ذاتها، و على حقوق دائني الشركة.

**1 - آثار تغيير شكل الشركة على الشركة ذاتها:** إن تغيير شكل الشركة بمعنى انتقال الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة دون أن يقتضي ذلك انقضاء الشخص المعنوي أو إنشاء شخص جديد، و يترتب على ذلك عدة نتائج هي:

- **استمرار الذمة المالية للشركة:** إذ يترتب على احتفاظ الشركة بشخصيتها القانونية إلى استمرار احتفاظها بموجوداتها و أصولها المكونة لذمتها المالية، و تظل الذمة المالية للشركة مستقلة تماما عن ذمم الشركاء رغم تحول الشركة إلى شكل آخر<sup>2</sup>.

- **احتفاظ الشركة بأهليتها القانونية:** لا يترتب على تغيير شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شكل آخر انقضاء الأهلية القانونية للشركة، و إنما يترتب على استمرار الشخصية المعنوية للشركة بعد تغيير شكلها احتفاظها بأهليتها

---

1- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 290.

2- حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 540.



القانونية، فلها أن تتعامل مع الغير فتصبح دائنة، و مدينة و لها قبول الهبة و لها أن تقاضي و تقاضى، على أن تغيير شكلها لا أثر له على الدعاوى المرفوعة من أو على الشركة، و لا أثر له على انقطاع سير الخصومة.

- **احتفاظ الشركة بجنسيتها:** يترتب على احتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية احتفاظها بجنسيتها عند تغيير شكلها، فلا يترتب على تغيير شكل الشركة تغيير جنسيتها، بالإضافة إلى أنه يترتب على احتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية أن تثبت الشركات الصفات التي تتعلق بالاسم و الموطن، و غيرها من المسائل الأخرى.

- **امتداد تسجيل الشركة:** الشركة ذات المسؤولية المحدودة مقيدة أصلاً بالسجل التجاري، و عليه فإن تغيير شكلها القانوني لا يؤدي إلى إعادة تسجيلها مرة ثانية، و إنما تظل الشركة محتفظة بقيدها السابق في السجل التجاري مع شهر و نشر تغيير شكلها القانوني بالإجراءات المتبعة.

- **خضوع الشركة لنظام الشكل الجديد:** يترتب على تغيير شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شكل آخر خضوع الشركة بعد التغيير إلى نظام الشكل الجديد، فإن تحولت الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة مساهمة فإنها تخضع للأحكام التي تنظم شركة المساهمة، سواء في علاقة الشركاء فيما بينهم أو علاقة الشركة بالغير<sup>1</sup>.

2 - **آثار تغيير شكل الشركة على حقوق دائنيها:** لا يجوز أن يترتب على تغيير شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أي إخلال بحقوق دائنيها، و تعتبر الشركة التي تم التغيير إلى شكلها، هي المدين بالنسبة لكافة ديون الشركة ذات المسؤولية المحدودة بمجرد إتمام إجراءات التغيير، و يجوز لكل دائن نشأ حقه في مواجهة الشركة المتغير إليها - قبل تمام إجراءات التغيير- أن يطلب من المحكمة المختصة تقرير ضمانات له في مواجهة الشركة التي تم التغيير إلى شكلها، و ذلك إذا كانت هناك اعتبارات جدية تبرر ذلك<sup>2</sup>.

---

1- حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 540، 541.

2- المرجع نفسه، ص 542.

فإذا لم يتقرر تعجيل الوفاء بالدين أو لم تنشأ له ضمانات كافية، كانت موجودات الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي تم تغيير شكلها ضامنة للوفاء بقيمة الدين و فوائده، هذا و لا تحول الأحكام المتقدمة دون تطبيق ما يرد في سندات إنشاء هذه الديون من شروط تقضي بتعجيلها في حالة تغيير شكل الشركة<sup>1</sup>.

و جدير بالذكر بصدد الحديث عن الاختصاصات التي تمارسها جمعية الشركاء العامة بموجب اتخاذ قرار غير عادي، أنه هناك قيود ترد على صلاحياتها تتمثل أساسا في:

- يمنع على هذه الجمعية إصدار قرارات مخالفة لأحكام القانون الإلزامية، كأن تقرر مثلا جعل حصص الشركاء قابلة للتداول بالطرق التجارية أو إصدار أسهم أو سندات دين بطريق الاكتتاب العلني<sup>2</sup>.

- لا يجوز للجمعية العامة المساس بحقوق الشريك الأساسية التي تقرر له بوصفه شريكا و إلا كان قرارها باطلا، فلا يجوز لها مثلا حرمانه من حقه في التصويت أو من إدارة الشركة، أو حرمانه من حقه في الحصول على الربح و جزء من فائض التصفية، أو حرمانه من حقه في التنازل عن حصته<sup>3</sup>، لأن هذه الحقوق منحت له من طرف المشرع حتى يضمن حسن سير الشركة و انتظامها.

- لا يجوز للجمعية العامة زيادة التزامات الشركاء برفع القيمة الاسمية لحصصهم التي اكتتبوا بها في رأس مال الشركة إلا بإجماع الشركاء جميعا، أو زيادة نصيبهم في الخسارة بما يجاوز القيمة الاسمية للحصة<sup>4</sup>، كما لا يجوز لها إلزام أحد الشركاء بزيادة

---

1- حسن عبد الحلیم عناية، المرجع السابق، ص 542.

2- أنظر: - إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 297 .

- عزيز العكيلي، الوسيط في الشركات التجارية، دراسة فقهية مقارنة في الأحكام العامة و الخاصة، ط 1 ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2007 ، ص 484.

3- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 706.

4- المرجع نفسه، ص 706 .

حصته إلا إذا حصلت على موافقته<sup>1</sup>، كما لا يجوز لها زيادة التزامات الشركاء بتحويل الشركة إلى شركة تضامن إلا بالموافقة الاجتماعية للشركاء، و هذا ما تضمنته المادة 591 من ق ت ج.

- لا يجوز للجمعية العامة للشركاء تغيير جنسية الشركة إلا بإجماع الشركاء على ذلك، و هذا أمر بديهي لأن في تغيير جنسية الشركة إخضاعها لقانون مغاير قد يؤدي إلى زيادة التزامات الشركاء<sup>2</sup>.

و متى راعت الجمعية العامة غير العادية القيود سالفة الذكر، فلها أن تجري ما تشاء من تعديل على عقد الشركة، و لا تسري هذه التعديلات إلا إذا تم شهرها بالطرق القانونية، طبقا للمادة 548 من ق ت ج<sup>3</sup>.

### **المطلب الثاني: الرقابة على الإدارة من قبل مندوبي الحسابات (محافظي الحسابات)**

من القواعد الأصولية في الشركات عموما، أن يخضع المديرون للإشراف و المراقبة، حتى لا يتمكنوا من القيام بأعمال الغش و مخالفة القانون في سبيل مصالحهم الخاصة، و على حساب مصلحة الشركة و الشركاء، و إخفاء غشهم إذا اصطنعوا في نهاية العام حسابا للشركة بعيد الصلة عن حقيقة أحوالها.

هذا فضلا عن أن المدير يعتبر وكيلا عن الشركة، و من حق الموكل أن يراقب الوكيل في تنفيذ الوكالة. و على هذا الأساس فإن الرقابة على أعمال المديرين في شركات الأشخاص تتم من طرف الشركاء أنفسهم، لما لهم من حق الإطلاع على دفاتر الشركة و حساباتها و جرد أموالها و غير ذلك، كما أن الرقابة في شركات المساهمة و شركات التوصية بالأسهم تكون لمندوبي الحسابات و لمجلس الرقابة، و ذلك لأن هؤلاء الشركاء

---

1- تنص المادة 586 فقرة 02 من ق ت ج على أنه: "... غير أنه لا يمكن في أي حال للأغلبية أن تلزم أحد الشركاء بزيادة حصته في رأس مال الشركة."

2- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، المرجع السابق، ص 85.

3- تنص المادة 548 ق ت ج على أنه: " يجب أن تودع ... العقود المعدلة للشركات التجارية لدى المركز الوطني للسجل التجاري، و تنشر حسب الأوضاع الخاصة بكل شكل من أشكال الشركات و إلا كانت باطلة".

لا يمكنهم، عمليا، و قد يزيد عددهم عن المئات، أن يقوموا بأنفسهم بالإشراف و الرقابة، و لا سيما أنه يقتضي تنظيم حسابات هذه الشركات بصورة دقيقة، و من غير المتصور أن يكون الشركاء جميعا من المختصين في مسائل الحسابات ليتمكنوا من مراقبتها.

أما في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، و نظرا لطبيعتها المختلطة ، فقد منح حق ممارسة الرقابة على أعمال الإدارة إلى الشركاء أنفسهم أسوة لما هو عليه الحال في شركات الأشخاص، كما أجاز أن يعين مندوبا للحسابات أو أكثر بغية مراقبة الحسابات مثلما هو عليه الحال في شركة المساهمة و مراعاة للاعتبار المالي، أي أن القانون جعل تعيين مفوض أو أكثر للمراقبة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة أمرا اختياريا للشركاء مراعى في ذلك قلة عدد الشركاء و إمكان قيامهم بالمراقبة من جهة، و صغر رأس المال من جهة أخرى<sup>1</sup>.

و قد اقتبس المشرع الجزائري فكرة مندوب الحسابات عن أحكام قانون الشركات الفرنسي لسنة 1966. و هنا تجدر الإشارة إلى أن المشرع الفرنسي ذهب إلى أن تعيين مراقب واحد للحسابات على الأقل أمرا الزاميا<sup>2</sup>، و لكن لا نجد شيئا من هذا على مستوى

---

1- مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري، المرجع السابق، ص 564.

2- جعل المشرع الفرنسي تعيين مندوب للحسابات أو أكثر أمرا الزاميا كلما تعلق الأمر بشركة ذات مسؤولية محدودة تجاوز رأس مالها 300 ألف فرنك فرنسي، أما إذا كان رأس مال الشركة أقل من هذا المبلغ، حق لشريك أو أكثر يمتلك خمس رأس المال على الأقل أن يطلب من المحكمة تعيين مندوب للحسابات، ثم جرى تعديل على قانون الشركات الفرنسي، بحيث أصبح تعيين مندوب للحسابات في الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلزاميا إذا تحقق معياران من المعايير الثلاثة الآتية:

- أن يكون مجموع الميزانية (مجموع المبالغ الصافية لعناصر الأصول) يساوي 10 ملايين فرنك فرنسي على الأقل.  
- أن يكون رقم الأعمال خارج الضريبة (مبيعات المنتجات و الخدمات الخاصة بالنشاط التجاري يستنزل منها الحسم على المبيعات، أو الضريبة على القيمة المضافة و الضرائب المماثلة) يساوي 20 مليون فرنك.  
- أن يكون متوسط عدد العاملين ( المتوسط الحسابي لعدد العمال في نهاية كل 03 أشهر من الميزانية ) المرتبطين بالمشروع بعقد عمل لمدة محدودة، هو 50 عاملا.

كما أنه يجوز لشريك أو عدد من الشركاء يمثلون عشر رأس المال على الأقل، أن يطلبوا من القضاء تعيين مندوبا للحسابات ، و يكون تعيينه في هذه الحالة إلزاميا.

القانون الجزائري، فالمشرع الجزائري جعل تعيين مندوب للحسابات أو أكثر أمرا اختياريا إلى جانب رقابة الشركاء أنفسهم على إدارة الشركة.

و قد تعرض المشرع الجزائري إلى تنظيم هذه المهنة في القانون رقم 08/91 المؤرخ في 27 أفريل 1991، و الملغى بموجب قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 و المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد.

و يعد محافظ حسابات في إطار أحكام قانون 01/10 كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات و انتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به<sup>1</sup>، و يعين من قبل الجمعية العامة بموجب قرار عادي، أي بموافقة الشركاء الذين يمثلون أكثر من نصف رأس مال الشركة، بعد موافقتها الكتابية و على أساس دفتر الشروط، من بين المهنيين المعتمدين و المسجلين في جدول الغرفة الوطنية، طبقا للمادة 26 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات، و تحدد عهده لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة<sup>2</sup>. و تقضي القاعدة العامة بأن السلطة المناط بها أمر التعيين هي نفسها السلطة الصالحة لأن تأمر بالعزل، و بالتالي فإن الجمعية العامة هي السلطة الصالحة لعزل مندوب الحسابات و ذلك بموجب قرار عادي.

و في إطار الحديث عن محافظ الحسابات، فإننا سنعكف على دراسة مهام محافظ الحسابات في الفرع الأول، و مسؤوليته في الفرع الثاني، و في الفرع الثالث سنتناول التنافي بين مهمة محافظ الحسابات و بعض المهام الأخرى.

### الفرع الأول: مهام مندوب الحسابات

يضطلع مندوب الحسابات في إطار ممارسته لمهمة الرقابة على أعمال الإدارة بالعديد من المهام، تتمثل أساسا في فحص صحة الحسابات، و إبداء الرأي، و دعوة الجمعية

---

1- أنظر المادة 22 من قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 و المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، ج. ر رقم 42، المؤرخة في 11 جويليا 2010.

2- أنظر المادة 27 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

العامة للانعقاد، و تقدير شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و الشركات الأخرى.

### أولاً: فحص صحة الحسابات

يشهد محافظ الحسابات بأن الحسابات السنوية منتظمة و صحيحة و مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة، و كذا الأمر بالنسبة للوضع المالية و ممتلكات الشركات و الهيئات، هذا فضلا عن فحص صحة الحسابات السنوية و مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون إلى الشركاء<sup>1</sup>. و يتولى في إطار ذلك إعداد تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام و صحة الوثائق السنوية و صورتها الصحيحة أو رفض المصادقة المبرر، طبقا للمادة 25 فقرة 01 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

كما يختص بالمصادقة على صحة و انتظام الحسابات المدعمة و المدمجة و صورتها الصحيحة، و ذلك على أساس الوثائق المحاسبية و تقرير محافضي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار، في حالة ما إذا قامت الشركة بإعداد حسابات مدمجة و مدعمة<sup>2</sup>، و يتولى إعداد تقرير المصادقة، كما يتولى إعلام المسيرين و الجمعية العامة عن أي نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه و من شأنه أن يعرقل استمرار استغلال الشركة و إعداد تقرير بذلك.

كما يتولى محافظ الحسابات تحديد مدى و كفيات أداء مهمة الرقابة القانونية للحسابات و سيرورتها في إطار رسالة مرجعية يحددها دفتر الشروط الذي تعهد بشأنه، آخذا في ذلك بعين الاعتبار معايير التدقيق و الواجبات المهنية الموافق عليها من الوزير المكلف بالمالية، طبقا لأحكام المادة 35 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات .

---

1- أنظر المادة 23 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

2- أنظر المادة 24 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

يتعين على محافظ الحسابات إعداد تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة، و النتيجة حسب الحصة الاجتماعية و إعداد تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين، طبقا لنص المادة 25 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

كما يتولى محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة خلال سنتين ماليتين متتاليتين، طبقا لأحكام المادة 27 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

### ثانيا: إبداء الرأي

لمحافظ الحسابات مهمة استشارية تتمثل في إبداء الرأي في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من المسير، و هذا ما جاءت به المادة 23 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات .

### ثالثا: دعوة الجمعية العامة للانعقاد و حضور المداولات

يتولى محافظ الحسابات مهمة دعوة الجمعية العامة للشركاء إلى الانعقاد في حال تخلف المدير عن القيام بهذا الواجب، كما يتولى حضور الجمعيات العامة التي تستدعي للتداول على أساس تقريره، و يحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته<sup>1</sup>.

### رابعا: تقدير شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و الشركات الأخرى

يضطلع محافظ الحسابات بمهمة تقدير شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و المؤسسات أو الهيئات التابعة لها، أو بين المؤسسات و الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة، تطبيقا لأحكام المادة 23 فقرة 04 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات، و في إطار ذلك يقوم بإعداد تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.

و في إطار ممارسة مندوب الحسابات لمهامه، يضطلع بحق الإطلاع في أي وقت و في عين المكان على السجلات المحاسبية و الموازنات و المراسلات و المحاضر و بصفة

---

1- أنظر المادة 36 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

عامة كل الوثائق و الكتابات التابعة للشركة، و يمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة و الأعوان و التابعين للشركة، كل التوضيحات و المعلومات، و أن يقوم بكل التفتيشات التي يراها لازمة<sup>1</sup>، كما يمكنه أن يطلب من الأجهزة المؤهلة، الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها، طبقا للمادة 32 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

هذا و يلتزم القائمون بالإدارة في الشركات بتقديم كشفا محاسبيا لمحافظ الحسابات، يعد حسب مخطط الحصيلة و الوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون، طبقا للمادة 34 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات، و في حالة عرقلة ممارسة مهمته، يقوم محافظ الحسابات بإعلام هيئات التسيير كتابيا، و ذلك قصد تطبيق أحكام القانون التجاري<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: مسؤولية مندوب الحسابات

يعد مندوب الحسابات مسؤولا تجاه الشركة أو الغير عن الأخطاء و اللامبالاة المرتكبة أثناء تأدية مهامه، و يتحمل في إطار ذلك المسؤولية المدنية أو المسؤولية التأديبية أو المسؤولية الجزائية، و سنتناولها تباعا فيما يلي:

#### أولا: المسؤولية المدنية

يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته و يلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج، وهذا ما جاءت به تدابير المادة 59 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات، كما يعد مسؤولا تجاه الكيان المراقب عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه و يعد متضامنا تجاه الشركة أو الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون.

و لا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها، إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته، و أنه بلغ المدير بالمخالفات ، و إن لم تتم معالجتها بصفة

---

1- أنظر المادة 31 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

2- أنظر المادة 34 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.



ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد إطلاعه عليها، و في حالة معاينة مخالفة، يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة<sup>1</sup>.

و جدير بالذكر أنه لا يكون مندوب الحسابات مسؤول مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بالإدارة، إلا إذا لم يكشف عنها في تقريره للجمعية العامة أو لوكيل الجمهورية رغم اطلاعه عليها<sup>2</sup>.

و يتعين على مندوب الحسابات اكتتاب عقد تأمين لضمان مسؤوليته المدنية التي من الممكن أن يتحملها أثناء ممارسة مهنته، و يضمن عقد التأمين الذي تكتتبه الغرفة الوطنية، النتائج المالية للمسؤولية المدنية التي يتحملها مندوب الحسابات و غير المشمولة بعقد تأمين، طبقا للمادة 75 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

### ثانيا: المسؤولية التأديبية

يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفه.

و تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في: الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة أشهر، الشطب من الجدول، و يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة، طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها<sup>3</sup>.

### ثالثا: المسؤولية الجزائية

يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني و هذا ما جاءت به أحكام المادة 62 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات، و فضلا

---

1- أنظر المادة 61 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

2- أنظر المادة 715 مكرر 14 فقرة 02 من ق ت ج.

3- أنظر المادة 63 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

عن ذلك، تطبق عليه المواد 301 و 302 من قانون العقوبات في حالة عدم كتمانها للسر المهني، طبقا للمادة 71 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

كما يتحمل المسؤولية الجزائية في حالة ما إذا وزعت أنصبة الأرباح دون ميزانية، أو بموجب قائمة جرد أو ميزانية أو حساب الأرباح و الخسائر مغشوشة، كما يعاقبون بعقوبة الاحتيال.

و يعاقب محافظ الحسابات إذا مارس مهنته بطريقة غير شرعية بغرامة من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج و في حالة العود، يعاقب مرتكب هذه المخالفة بالحبس تتراوح مدته من ستة أشهر إلى سنة واحدة، و بضعف الغرامة، طبقا للمادة 73 القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

و يعد ممارس غير شرعي لمهنة مندوب للحسابات، كل شخص غير مسجل في الجدول أو تم توقيف مؤقت لتسجيله أو شطبه من الجدول، و الذي يمارس أو يواصل في أداء العمليات المنصوص عليها في أحكام القانون المنظم لهذه المهنة ، و يعد كذلك أيضا كل من ينتحل هذه الصفة أو تسمية شركة محافظة الحسابات أو أية صفة أخرى ترمي إلى خلق تشابه أو خلط مع هذه الصفة أو التسمية<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: التنافي بين مهمة محافظ الحسابات و بعض المهام الأخرى

قصد تحقيق ممارسة مهنة محافظ الحسابات بكل استقلالية فكرية و أخلاقية أورد المشرع الجزائري حالات تتنافى و ممارسة هذه المهنة. بحيث يعتبر متنافيا مع مهنة محافظ الحسابات في مفهوم القانون المنظم لهذه المهنة، و تطبيقا للمادة 64 منه، كل نشاط تجاري لا سيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية و المهنية، و كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني، و كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري، و كذلك الجمع بين مهنة محافظ الحسابات والخبير المحاسب و المحاسب المعتمد لدى نفس الشركة، و كل عهدة برلمانية أو انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة، و يتعين على المهني المنتخب

---

1- أنظر المادة 74 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

العضوية البرلمان أو لعضوية الهيئة التنفيذية لمجلس محلي منتخب، إبلاغ التنظيم الذي ينتمي إليه في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ مباشرة عهده، بحيث يتم تعيين مهني لاستخلافه. و جدير بالذكر أنه لا تتنافى مع ممارسة مهنة محافظ الحسابات مهام التعليم و البحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية، طبقاً للتشريع الساري المفعول.

كما يمنع محافظ الحسابات من القيام بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة، و كذا القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين، و أيضاً يمنع من قبول و لو بصفة مؤقتة، مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير و مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها، و فضلاً عن ذلك يمنع من ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة يراقب حساباتها، و كذا يمنع من شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث سنوات من انتهاء عهده<sup>1</sup>.

و زيادة على حالات التنافي و الموانع المنصوص عليها خصوصاً في المادة 715 مكرر 6 من ق ت ج<sup>2</sup>، يمنع من ممارسة مهمة مندوب حسابات الأشخاص الطبيعيين

---

1- أنظر المادة 65 من القانون المنظم لمهنة محافضي الحسابات.

2- تنص المادة 715 مكرر 6 من ق ت ج: " لا يجوز أن يعين مندوب للحسابات في شركات المساهمة:

1- الأقرباء و الأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة، و أعضاء مجلس المديرين و مجلس مراقبة الشركة،

2- القائمون بالإدارة و أعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة، و أزواج القائمين بالإدارة، و أعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة للشركات التي تملك عشر (10/1) رأس مال الشركة أو إذا كانت هذه الشركة نفسها تملك عشر (10/1) رأسمال هذه الشركات،

3- أزواج الأشخاص الذين، يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط مندوب الحسابات أجره أو مرتباً، إما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو من مجلس المراقبة،

4- الأشخاص الذين منحتهم الشركة أجره بحكم وظائف غير وظائف مندوب الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم،

5- الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين، في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.

أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور أو أتعاب أو امتيازات أخرى، لاسيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة خلال الثلاث سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى نفس الشركة، طبقا للمادة 66 من القانون المنظم لمهنة محافظي الحسابات، و في نفس السياق، تضيف المادة 67 من ذات القانون بأنه يمنع محافظ الحسابات من القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

و في حالة ما إذا استقدمت شركة محافظين اثنين للحسابات أو أكثر فإن هؤلاء يجب ألا يكونوا تابعين لنفس السلطة، و ألا تربطهم أية مصلحة، و ألا يكونوا منتمين إلى نفس شركة محافظة الحسابات<sup>1</sup>.

و إذا أراد محافظ الحسابات أن يمارس نشاطا منافيا بصفة مؤقتة، يتعين عليه طلب إغفاله من الجدول لدى لجنة الاعتماد في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ بداية نشاطه، و تمنح لجنة الاعتماد الموافقة إذا كانت المهمة الجديدة لمحافظ الحسابات لا تمس بطبيعتها بالمصالح الأخلاقية للمهنة<sup>2</sup>.

**المبحث الثاني: مدى تأثير الطابع المالي على انقضاء الشركة ذات المسؤولية**

### **المحدودة**

تنقضي الشركة ذات المسؤولية المحدودة متى قام بشأنها أحد الأسباب التي تؤدي إلى انقضاء كافة الشركات، فهي تنقضي بانتهاء الميعاد المعين لها في عقد تأسيسها، مالم يصدر قرار من الجمعية العامة - بالأغلبية اللازمة لتعديل العقد - بإطالة مدتها، كما تنقضي بقوة القانون بانتهاء الغرض الذي نشأت من أجله، و فضلا عن ذلك، تنقضي لأسباب إرادية مثل حل الشركة إراديا أو إدماجها في شركة أخرى، أو لأسباب قضائية مثل صدور حكم يقضي بإشهار إفلاسها.

و جدير بالذكر أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا تنقضي بسبب اجتماع حصص الشركاء في يد شريك واحد و إنما تستمر و لو بشريك واحد، و تسمى في هذه الحالة

---

1- أنظر المادة 68 من القانون المنظم لمهنة محافظي الحسابات.

2- أنظر المادة 70 من القانون المنظم لمهنة محافظي الحسابات.

بمؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة، و هذا ما قضت به المادة 590 مكرر 1 من ق ت ج<sup>1</sup>.

و بالرغم من توافر قدر من الطابع الشخصي في تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة، و اقترابها من هذه الوجهة من شركات الأشخاص، إلا أن هذا الطابع ذا أثر محدود على انقضائها، ذلك لأن المشرع الجزائري استبعد أسباب الانقضاء المبنية على الاعتبار الشخصي، و قرر استمرار الشركة رغم وفاة أحد الشركاء أو انسحابه من الشركة أو إفلاسه أو الحظر عليه، هذا فضلا عن كونه رتب انقضائها بذات الأسباب التي تنقضي بها شركات الأموال، بحيث تنقضي بسبب خسارة ثلاثة أرباع من رأسمالها، و كذا بسبب انخفاض رأس مالها عن الحد الأدنى المحدد في القانون، فالاعتبار المالي واسع الأثر بخلاف الاعتبار الشخصي، الذي يكاد يكون منعدم. و عليه سنتناول في المطلب الأول: استبعاد أسباب الانقضاء المبنية على الاعتبار الشخصي، و في المطلب الثاني: انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة بسبب المساس بالاعتبار المالي لها.

### **المطلب الأول: استبعاد أسباب الانقضاء المبنية على الاعتبار الشخصي**

لا تنقضي الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالأسباب التي تنقضي بها شركات الأشخاص بوجه عام، و على ذلك فإن وفاة أحد الشركاء لا يستتبع انقضائها، كما لا تنقضي بإفلاس أحد الشركاء أو انسحابه أو الحجر عليه، و بالتالي سنتناول في الفرع الأول: استمرار الشركة ذات المسؤولية المحدودة رغم وفاة أحد الشركاء، و في الفرع الثاني: استمرار الشركة رغم انسحاب أحد الشركاء، و في الفرع الثالث: استمرار الشركة رغم إفلاس أحد الشركاء أو الحجر عليه.

### **الفرع الأول: استمرار الشركة ذات المسؤولية المحدودة رغم وفاة أحد الشركاء**

تقضي المادة 589 فقرة 01 ق ت ج بأن الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا تنحل

---

1- تنص المادة 590 مكرر 1 من ق ت ج: " لا تطبق أحكام المادة 441 من القانون المدني و المتعلقة بالحل القضائي في حالة اجتماع كل حصص شركة ذات مسؤولية محدودة في يد واحدة".

بنتيجة الحظر على أحد الشركاء أو تفليسه أو وفاته، إلا إذا تضمن العقد التأسيسي شرطاً مخالفاً في هذه الحالة الأخيرة.

فالشركة ذات المسؤولية المحدودة لا تنقضي ب وفاة أحد الشركاء كقاعدة عامة، و إنما تنتقل حصة الشريك المتوفى إلى الورثة أو الموصى لهم، أما الاستثناء الذي يرد على هذه القاعدة فهو وجود بند في العقد التأسيسي للشركة، يقضي بعدم انتقال الحصة إليهم، و بالتالي تنقضي الشركة، و إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على إرادة المشرع في الإبقاء على قدر من الاعتبار الشخصي بين الشركاء و الثقة المتبادلة بينهم.

وعليه فإن انتقال الحصة إلى الورثة ليس من النظام العام، إذ يجوز للشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة الاتفاق على مخالفته بنص في العقد التأسيسي للشركة، كما يجوز للشركاء أن ينظموا بالعقد شروط و كيفية انتقال الحصة إلى الورثة أو الموصى لهم، فإذا لم ينظم الشركاء بالعقد التأسيسي انتقال الحصة إلى ورثة الشريك المتوفى أو الموصى لهم، فإن انتقال الحصة إليهم يجب ألا يخل بالحد الأقصى لعدد الشركاء، و هو 20 شريك طبقاً للمادة 590 من ق ت ج، فإذا كان انتقال الحصة إليهم يخل بالحد الأقصى لعدد الشركاء، فإنه يجب على الشركاء أن يوفقوا أوضاعهم مع أحكام القانون، و ذلك عن طريق اتفاقهم على انتقال الحصة إلى عدد فيهم يدخل ضمن الحد الأقصى المقرر، كأن يتفق هؤلاء على اختيار واحد من بينهم يعتبر في مواجهة الشركة مالكا منفردا للحصة<sup>1</sup>، فإذا لم يتم اتفاق الشركاء على توفيق أوضاعهم طبقاً للحد الأقصى المقرر قانوناً، و جب على الشركاء اتخاذ إجراءات تغيير الشركة إلى شكل شركة مساهمة في أجل سنة واحدة، و عند عدم ذلك تنحل الشركة مالم يصبح عدد الشركاء في تلك الفترة من الزمن مساوياً لـ 20 شريك أو أقل<sup>2</sup>.

---

1- أنظر: - عباس مصطفى المصري، المرجع السابق، ص 185.

- حسن عبد الحليم عناية، المرجع السابق، ص 464.

2- أنظر المادة 590 من ق ت ج.

في حين أن الأمر يختلف في شركات الأشخاص ، بحيث تنحل الشركة بموت أحد الشركاء، و يرجع ذلك إلى زوال الاعتبار الشخصي القائم بينهم، لأنه قد لا يولي الشركاء الورثة ذات الثقة التي كانوا يولون بها للشريك المتوفى، فالاعتبار الشخصي شرط بقاء في هذا النوع من الشركات<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: استمرار الشركة ذات المسؤولية المحدودة رغم انسحاب أحد الشركاء

إذا كانت الشركة محددة المدة فالأصل أن الشريك ليس له حق الانسحاب منها قبل حلول أجلها، و هذا لقصر مدتها، و كي لا يخل بالتزامه التعاقدية الذي يوجب عليه الاستمرار في الشركة حتى حلول أجلها، و مع ذلك أجاز المشرع الجزائري للشريك في شركة محددة المدة أن يطلب من السلطة القضائية إخراجه متى استند في ذلك إلى أسباب معقولة، كأن يكون الشريك مثلاً في حالة إفلاس فلا يستطيع مواصلة مهمته، و للمحكمة حق التقدير، فإن رأت الحجج المقدمة مقنعة قضت بانسحابه، و هذا ما قضت به المادة 442 من ق م ج، على أن انسحاب الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا يؤدي إلى انقضاءها و إنما تستمر مع بقية الشركاء.

أما إذا كانت الشركة غير محددة المدة فالأمر يختلف، و تعتبر الشركة غير محددة المدة، إذا كان عقدها لا ينص على أجل معين أو على مدة يمكن تحديدها، أو إذا كانت الشركة موضوعها عملاً سيستمر لمدة غير معلومة، أو إذا كانت لمدة حياة الشركاء، أو عينت لها مدة طويلة تستغرق العمر العادي للإنسان، كما لو كانت مثلاً لمدة 99 سنة، و يعود للقضاء التثبيت مما إذا كانت مدة الشركة معينة أو غير معينة، و قد قضى بأن مدة الشركة، و ما إذا كانت محددة أو غير محددة، لا تستنتج من مجرد إبراز سند الشركة، إذ أن عدم إبرازه لا يفيد حتماً أن الشركة غير محددة المدة، و إنما يستنتج هذا الأمر، إذا لم يكن نص صريح في العقد، من ماهية الشركة و موضوعها و عناصرها المكونة<sup>2</sup>.

---

1- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 203.

2- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، شركة التضامن، د ط، د د ن، 1994، ج 02، ص 176.

و لقد ثار خلاف بشأن حق الشريك في الانسحاب من الشركة إذا كانت غير محددة المدة، فقال رأي بعدم جواز انسحاب الشريك من الشركة طالما أنه يجوز التنازل عن حصته إلى الغير بصورة حرة دون قيد أو شرط، لأن القصد من تقرير هذا الحق للشريك هو السماح له بأن يتحلل في أي وقت شاء من الالتزام الذي يقيد حريته، و إذا كان القضاء الفرنسي قد جرى على الأخذ بالحكم العكسي في ظل قانون 1925 فمرجع ذلك إلى أن التنازل عن الحصة لم يكن حرا بل كان خاضعا لموافقة أغلبية كبيرة من الشركاء، أما في ظل قانون الشركات الفرنسي الجديد، فقد أصبح التنازل عن الحصة حرا و إن بقي حق الأفضلية للشركة أو للشركاء<sup>1</sup>.

و كذلك لا يجوز في القانون المصري أن يطلب أحد الشركاء من القضاء إخراجه من الشركة، لأن بوسعه أن يخرج منها ببيع حصصه. و ذهب رأي آخر إلى أن انسحاب الشريك من الشركة لا يكون جائزا إلا إذا أثبت عدم تمكنه من التنازل عن حصته إلى الغير.

أما الرأي السائد فيعتبر أن انسحاب الشريك من الشركة جائزا طالما أن حقه في التنازل عن حصته ليس حرا إلا إذا تم التنازل إلى الشركاء، أما إذا جرى إلى الغير فيكون موقوفا على موافقة شركاء يمثلون ثلاثة أرباع رأسمال الشركة على الأقل<sup>2</sup>.

أما المشرع الجزائري فقد حسم هذا الخلاف بالنص في المادة 440 من ق م ج على أن الشركة تنتهي بانسحاب أحد الشركاء، إذا كانت مدتها غير معينة، على شرط أن يعلن الشريك سلفا عن إرادته في الانسحاب قبل حصوله إلى جميع الشركاء، و أن لا يكون هذا الانسحاب صادرا عن غش أو في وقت غير لائق، و عليه فللشريك كامل الحرية في الخروج من الشركة، و لو لم يصدر منه فعل يضر بها، بشرط إبلاغ الشركاء الآخرين عن رغبته في الانسحاب، و أن تكون هذه الرغبة صادرة عن حسن نية أي لا يشوبها غش، كما يجب أن يتم الانسحاب في وقت لائق.

---

1- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 355.

2- المرجع نفسه، ص 355.



و من الأسباب التي أدت بالمشرع إلى منح حق الانسحاب هو طول مدة الشركة، بحيث تفوق حياة الإنسان، و من غير المعقول أن يلتزم الشريك بقيد لمدى الحياة<sup>1</sup>.

و الانسحاب يفترض حسن نية المنسحب حتى قيام الدليل المعاكس، و لذلك يترتب على الشركة أو الشركاء إثبات سوء نية الشريك المنسحب، و تكون للقاضي سلطة واسعة بالاستيناد إلى ظروف الحال و الأدلة المقدمة في تقدير حسن نيته أو سوءها<sup>2</sup>.

و لا يعتبر الانسحاب صادرا عن حسن نية، إذا كان الشريك يقصد الاستئثار بالمنفعة التي كان الشركاء عازمين على اجتنابها بالاشتراك، و يكون العدول في وقت غير مناسب إذا حصل بعد الشروع في الأعمال، أو كون الشركة في حالة ازدهار اقتصادي<sup>3</sup>.

و قد تجد المحاكم بسهولة سببا لرفض طلب الانسحاب عند الإخلال بأحد الشروط المتقدمة، و لذلك قضي بأن الانسحاب يعتبر حاصلًا عن سوء نية، إذا تقدم به شريك بعد أن تنازل عن حصصه، أو بعد أن عرض الشركاء ثمنًا معقولًا لهذه الحصص. كما اعتبر القضاء أن الانسحاب يعتبر حاصلًا في وقت غير مناسب إذا وقع في المرحلة الأولى من أعمال الشركة و في وقت لا يظهر فيه مشروعًا خاسرًا، و كان أحد الشركاء قد دفع في سبيل هذا المشروع مبالغ باهضة، و على العكس من ذلك اعتبر البعض أن الشريك لا يعد سيء النية إذا لم يعرض للبيع حصصه قبل طلب الانسحاب<sup>4</sup>.

و لم يفرض القانون طريقة معينة أو شكلا خاصا لهذا الانسحاب، و لذلك قد يتم تنفيذه بطرق مختلفة، كمحرر رسمي، و قد يصدر بصورة شفوية، و يكون عبء إثبات هذه الأخيرة على الشريك المنسحب.

و إذا انسحب الشريك من الشركة ذات المسؤولية المحدودة، فإن انسحابه لا يؤثر على كيان الشركة كشخص معنوي، و لا يؤدي ذلك إلى انقضائها، و إنما تستمر صحيحة

---

1- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 164.

2- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، شركة التضامن، المرجع السابق، ص 177.

3- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 356.

4- المرجع نفسه، ص 356.

مع بقية الشركاء، ذلك أن الاعتبار المالي أكثر بروزا بالمقارنة مع الاعتبار الشخصي الذي يعد محدود الأثر في هذا النوع من الشركات، على خلاف الأمر في شركة التضامن التي تعد النموذج الأمثل لشركات الأشخاص، و التي تنقضي بانسحاب أحد الشركاء من الشركة إذا تم وفقا للشروط سالفه الذكر، ذلك أن شخصية الشريك تحتل مكانا هاما و بارزا فيها، إذ تعتبر الباعث الأهم للتعاقد من أجل تكوين الشركة ، فإذا زالت هذه الشخصية لسبب من الأسباب انحلت الشركة.

### الفرع الثالث: استمرار الشركة ذات المسؤولية المحدودة رغم إفلاس أحد الشركاء أو الحجر عليه

سنتناول أولا: استمرار الشركة رغم إفلاس أحد الشركاء أو إعساره، و ثانيا: استمرار الشركة رغم الحجر على أحد الشركاء.

### أولا: استمرار الشركة ذات المسؤولية المحدودة رغم إفلاس أحد الشركاء أو إعساره

يقصد بالإفلاس توقف التاجر عن دفع دين من ديونه التجارية في مواعيد استحقاقها، و هو نظام قاصر على التاجر وحدهم، و ينظمه القانون التجاري<sup>1</sup>، و لكي يشهر إفلاس أحد الشركاء لا بد أن تكون له صفة التاجر و يتوقف عن دفع ديونه التجارية - كما سبق بيانه في عنصر إفلاس الشركة لا يستتبع إفلاس الشركاء - أما الإعسار فهو نظام خاص بالمدينين غير التاجر، و يفترض عدم كفاية أموال المدين للوفاء بديونه<sup>2</sup>، أو هو حالة المدين الذي تزيد ديونه على حقوقه، أي تربو ديونه على أمواله<sup>3</sup>.

---

1- حلو أبو حلو، المرجع السابق، ص 169.

2- المرجع نفسه، ص 169.

3- نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور، أحكام الإلتزام، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 203.

و نظرا لعدم وجود نظام الإعسار، و شهره في القانون المدني الجزائري، فإنه يلزم على المدين غير التاجر رفع الأمر إلى القضاء ليتحقق من وجود حالة الإعسار. فالمرشع الجزائري حدا حدو التشريع الفرنسي، الذي لا يعرف في غير حالة الإفلاس بالنسبة للتاجر، نظاما جماعيا في حالة إعسار المدين غير التاجر<sup>1</sup>، على خلاف المرشع المصري الذي وضع نظاما للإعسار المدني خاصا بغير التجار، يقترب من نظام الإفلاس التجاري، و قد تم تنظيمه بطريقة تتفق و طبيعة المسائل المدنية، و تقدم حماية واقعية للدائنين من المدين، و تجعل من المساواة الواجبة بينهم حقيقة واقع، و تبين المذكرة الإيضاحية ذلك بقولها: إن نظام الإعسار يخدم مصالح الجميع، مصالح المدين و مصالح الدائنين<sup>2</sup>.

فبالنسبة للمدين لا يستتبع شهر الإعسار حتما حلول الديون المؤجلة، فللقاضي أن يبقي على الأجل و أن يمد فيه، بل و للقاضي ما هو أفضل، فله أن ينظر المدين إلى ميسرة بالنسبة إلى الديون المستحقة الأداء، و بهذا أتاح له تصفية ديونه و ديا في أكثر الظروف ملائمة.

و بالنسبة للدائنين، فيكفل لهم نظام الإعسار قسطا كبيرا من الحماية، فليس لهم أن يشفقوا من تقدم أحدهم على الباقيين بغير حق، ذلك أن مجرد تسجيل صحيفة دعوى إشهار الإعسار يكون من أثره عدم نفاذ أي حق اختصاص يقع بعد ذلك على عقارات المدين في حق الدائنين السابقة ديونهم على هذا التسجيل.

و المرشع المصري لم يأخذ بنظام التصفية الجماعية لأموال المعسر، لأنه من غير المرغوب فيه إجراء هذه التصفية باعتبارها أمرا بالغ الحرج في نطاق المعاملات المدنية على عكس الحال في نظام المعاملات التجارية<sup>3</sup>.

---

1- محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني، النظرية العامة للالتزامات، أحكام الالتزام، دراسة مقارنة في القوانين العربية، ط 1، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 145، 146.

2- نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص 201.

3- المرجع نفسه، ص 201، 202.

و قد ميز المشرع المصري بين الإعسار القانوني و الإعسار الفعلي. بحيث يكون الإعسار فعلياً، متى زادت ديون المدين جميعها، أي الحالة منها و المؤجلة، على قيمة أمواله، المهم أن تكون تلك الديون محققة الوجود، و تلك حالة واقعية لا يلزم فيها حكماً بالشهر<sup>1</sup>. و قد رتب المشرع المصري، انتهاء شركة التضامن بإعسار أحد الشركاء على الإعسار الفعلي دون القانوني<sup>2</sup>.

أما الإعسار القانوني: فهو أقل وقوعاً من الإعسار الفعلي، و أضيق منه، إذ هو حالة قانونية تنشأ عن زيادة ديون المدين المستحقة الأداء على حقوقه، و لا بد من شهرها بموجب حكم قضائي يجعل المدين في حالة إعسار<sup>3</sup>.

و قد ينتهي الإعسار القانوني قبل أن ينتهي الإعسار الفعلي، ذلك لأن الإعسار القانوني ينتهي بموجب حكم إذا ما وفى المدين بديونه الحالة، فالمعسر إعسار فعلي لا يكون بالضرورة معسر إعسار قانوني، و إن كان المعسر إعسار قانوني لا بد أن يكون معسر إعسار فعلياً<sup>4</sup>.

و لا بد لثبوت حالة الإعسار من دعوى ترفع بذلك، و حكم يصدر بشهر إعسار أحد الشركاء، و يشهر الإعسار بناء على طلب الشريك المدين نفسه أو أحد دائنيه، و ترفع دعوى الإعسار في الغالب، من أحد الدائنين على الشريك المعسر يطلب فيها شهر إعساره.

---

1- أنظر: - عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الإثبات، آثار الإلتزام، المرجع السابق، ص 1209.

- نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص 203.

2- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الإثبات، آثار الإلتزام، المرجع السابق، ص 1209.

3- نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص 203.

4- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الإثبات، آثار الإلتزام، المرجع السابق، ص 1216.

و يترتب على شهر الإعسار آثار هامة سواء بالنسبة للشريك و كذا بالنسبة للدائنين. فبالنسبة للشريك، فإنه يترتب على شهر إعساره، عدم نفاذ تصرفاته في مواجهة دائنيه.

أما بالنسبة للدائنين، فإنه يترتب على الحكم بشهر الإعسار أن يحل كل ما في ذمة الشريك من ديون مؤجلة، أي يستطيع الدائنون المؤجلة ديونهم أن يشاركوا أصحاب الديون الحالة في التنفيذ فورا على أموال الشريك<sup>1</sup>.

و جدير بالذكر أن حالة الإعسار تنتهي بموجب حكم قضائي، و ذلك في حالة ما إذا أصبحت ديون المدين لا تزيد على أمواله، أي أن تلك الأموال تصبح كافية للوفاء بجميع ديونه، ما كان منها مستحقا وقت شهر الإعسار أو ما كان مؤجلا و حل بسقوط الأجل بسبب شهر الإعسار<sup>2</sup>.

انطلاقا من أحكام المادة 589 من ق ت ج ، فإن الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا تتحل نتيجة إفلاس أحد الشركاء أو إعساره، و إنما تستمر صحيحة بين باقي الشركاء و يحل في ذلك محله ممثله القانوني<sup>3</sup>، كما لا تحل بسبب غياب أحد الشركاء أو ابتعاده عن مركز أعماله<sup>4</sup>.

و يتحقق إفلاس أحد الشركاء عملا بدخوله الشركة مثلا، و هو مكتسب لصفة التاجر أو لاكتسابه هذه الصفة بعد الانضمام للشركة، وفقا للشروط القانونية المقررة لذلك، و ليس نتيجة الانضمام إلى الشركة ذات المسؤولية المحدودة، على اعتبار أن الانضمام إليها لا يكسبه الصفة التجارية، ثم توقف عن دفع ديونه التجارية، و تحقق باقي شروط الإفلاس، فهنا لا يترتب على إفلاس هذا الشريك انحلال الشركة، و إنما تستمر قائمة بين باقي الشركاء، و يلتزم وكيل التفليسة بإتباع الإجراءات اللازمة لذلك، و المتعلقة

---

1- نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص 209، 210.

2- المرجع نفسه، ص 211.

3- إلياس ناصيف، الكامل في القانون التجاري، المرجع السابق، ص 166.

4- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 354.

بإخطار مدير الشركة بالقواعد المقررة لبيع حصة الشريك المفلس، بحيث يكون للشركة الحق في التقدم بمشتر آخر لشراء الحصة أو تتقدم الشركة ذاتها أو أحد الشركاء لشراءها، وفقا للأحكام الخاصة بالحق في الاسترداد، و ذات الأحكام تطبق أيضا في حال الإعسار<sup>1</sup>.

في حين أن الأمر على العكس من ذلك في شركة التضامن، بحيث تنقضي بإفلاس الشريك المتضامن أو إعساره، ذلك أن إفلاس هذا الأخير أو إعساره من شأنه أن يجرده من الثقة الضرورية لاستمرار التعامل مع الشركة. و يتحدد تاريخ انقضاء شركة التضامن بتاريخ صدور الحكم بإفلاس الشريك، دونما حاجة إلى صدور حكم خاص بانقضاء الشركة<sup>2</sup>.

### ثانيا: استمرار الشركة ذات المسؤولية المحدودة رغم الحجر على أحد الشركاء

يعرف الحجر على أنه، المنع من التصرف العقدي بسبب من أسباب الحجر، كالصغر أو الجنون أو العته، سواء أكان سبب الحجر طارئا أو أصليا<sup>3</sup>.

كما عرف بعض الفقهاء الحجر على أنه، منع مخصوص لشخص مخصوص أو عن نفاذه، و بيانه أنه بالنسبة للمجنون و الصبي و غير المميز منع عن أصل التصرفات القولية، و بالنسبة للصبي المميز و المعتوه منع عن أصل التصرفات الضارة ضررا محضا كالهبة، و عن نفاذ التصرفات التي تحتل الفسخ، و يبطلها الهزل كالبيع و الإجارة، و بالنسبة للمدين منع عن التصرفات التي تضر بحقوق الدائنين<sup>4</sup>. و الحجر قد يكون قانوني، أي ترتب على عقوبة جنائية أو قضائي كصدور حكم يقضي بالعته أو السفه أو الجنون<sup>5</sup>.

---

1- عباس مصطفى المصري، المرجع السابق، ص 185، 186.

2- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، شركة التضامن، المرجع السابق، ص 184.

3- محمد باوني، أحكام الحجر و عقود التبرعات في الفقه و القانون، ط 1، دار بهاء الذين للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 08.

4- محمد زيد الأبياني، شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية، د ط، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ج 2، ص 677، 678.

5- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد و العقود التي تقع على الملكية والهبة و الشركة، المرجع السابق، ص 368.

و قد نظم المشرع الجزائري أحكام الحجر في المواد من 101 إلى غاية 108 من قانون الأسرة الجزائري. وأسباب الحجر هي ستة: الصغر و الجنون و العته و الغفلة و السفه و الدين، فكل شخص متصف بوصف من هذه الأوصاف يحجر عليه<sup>1</sup>، و في هذا الشأن قضت المادة 101 من ق أ ج، بأنه من بلغ سن الرشد و هو مجنون أو معتوه أو سفيه، أو طرأت عليه إحدى الحالات المذكورة بعد رشده، يحجر عليه.

و يكون الحجر بناء على طلب أحد الأقارب أو ممن له مصلحة، أو من النيابة العامة<sup>2</sup>، كما أوجب القانون فضلا عن ذلك أن يكون الحجر بناء على حكم قضائي، و للقاضي أن يستعين بأهل الخبرة في إثبات أسباب الحجر، و هذا ما جاءت به أحكام المادة 103 من قانون الأسرة الجزائري.

و الحكم بالحجر قابل لكل طرق الطعن، و يجب نشره للإعلام<sup>3</sup>. و في حالة ما إذا لم يكن للمحجور عليه ولي أو وصي، و جب على القاضي أن يعين في ذات الحكم مقدما، وذلك لرعاية المحجور عليه و القيام بشؤونه، طبقا للمادة 104 من ق أ ج .

و تعتبر تصرفات المحجور عليه بعد الحكم بالحجر باطلة، و قبل الحكم أيضا باطلة إذا كانت أسباب الحجر ظاهرة و فاشية وقت صدورها<sup>4</sup>. هذا و يمكن رفع الحجر إذا زالت أسبابه بناء على طلب المحجور عليه، طبقا لأحكام المادة 108 من ق أ ج.

و طبقا للمادة 589 من ق ت ج، فإن الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا تتحل بنتيجة صدور حكم بالحجر على أحد الشركاء بل تستمر صحيحة بين باقي الشركاء، و يحل محله بذلك ممثله القانوني<sup>5</sup>، و بالتالي تستمر الشركة عن طريق الولي أو الوصي إذا أدنت

---

1- محمد زيد الأبياني، المرجع السابق، ص 678.

2- أنظر المادة 102 من قانون رقم 84-11 المؤرخ في 09 جوان 1984 و المتضمن قانون الأسرة الجزائري، المعدل و المتمم بالقانون رقم 05-09 المؤرخ في 04 ماي 2005، ج. ر رقم 43، المؤرخة في 22 جوان 2005.

3- أنظر المادة 106 من ق أ ج.

4- أنظر المادة 107 من ق أ ج .

5- Michel de Juglart , Benjamin Ippolito , Op. cit , P 711.

المحكمة للولي أو الوصي بذلك، و لا يؤثر ذلك في كيان الشركة كشخص معنوي، و الشركة ذات المسؤولية المحدودة تقترب من هذه الوجة من شركات الأموال، و التي لا أثر للاعتبار الشخصي على استمرارها<sup>1</sup>.

في حين أن الأمر يختلف في شركات التضامن، على اعتبار أن الشريك المتضامن يكتسب صفة التاجر بمجرد انضمامه إلى الشركة، و بالتالي لا بد من توافر الأهلية التجارية لديه، فإذا فقد هذه الأهلية تعذر عليه البقاء كشريك متضامن، و أدى ذلك مبدئياً إلى حل الشركة<sup>2</sup>، و بالتالي فلا يجوز للممثل القانوني للمحجور عليه أو فاقد الأهلية أن يحل محله في هذه الشركة، لأن الشركاء و الغير وثقوا بشخص معين، هو شخص الشريك بالذات، و لا تتعدى هذه الثقة من الشريك إلى ممثله القانوني<sup>3</sup>.

**المطلب الثاني: انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة بسبب المساس بالاعتبار المالي لها**

تنقضي الشركة ذات المسؤولية المحدودة بذات الأسباب الخاصة التي تنقضي بها شركات الأموال، بحيث تنقضي بسبب الخسارة، أي بسبب خسارة ثلاثة أرباع من رأسمالها، كما تنحل بسبب انخفاض رأسمالها عن الحد الأدنى. و سنتناول هذين السببين في الفرعين التاليين.

**الفرع الأول: انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة بسبب خسارة ثلاثة أرباع رأسمالها**

تنقضي المادة 589 من ق ت ج بأنه في حالة خسارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة لثلاثة أرباع رأسمالها، يتعين على المدير أو المديرين أن يعرضوا أمر حل الشركة على الشركاء، ليتخذ الشركاء بعد ذلك قرار حل الشركة أو بقائها، و ذلك بموجب قرار غير عادي، أي بموافقة عدد من الشركاء يمتلكون ثلاث أرباع رأسمال الشركة، فإما أن يتفقوا

---

1- عباس مصطفى المصري، المرجع السابق، ص 186.

2- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، شركة التضامن، المرجع السابق، ص 182.

3- المرجع نفسه، ص 184.



على حل الشركة قبل حلول أجلها، و إما أن يتفقوا على استمرارها بالرغم ما منيت به من خسارة، إلا أنه لزاما على الشركاء في هذه الحالة الأخيرة أن يخفضوا رأسمال الشركة بالنسبة للخسارة التي أصيبت بها كما هو الحال في شركة المساهمة<sup>1</sup>.

هذا و في حال عدم دعوة مدير الشركة الشركاء، أو عدم استشارتهم الكتابية عن طريق البريد، أو في حال عدم تحقق النصاب و الأغلبية، يحق لكل ذي مصلحة أن يطلب من القضاء حل الشركة.

و إذا ما قرر الشركاء حل الشركة، فإنه يجب إشهار هذا القرار بصحيفة معتمدة لنشر الإعلانات القانونية في الولاية التي يوجد فيها مركز الشركة الرئيسي، و إيداعه في كتابة ضبط المحكمة التي يكون هذا المركز تابعا لها، و قيده في السجل التجاري<sup>2</sup>.

و تعتمد معظم القوانين العربية المبدأ نفسه بالنسبة إلى انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة في حالة الخسارة مع اختلاف في التفاصيل.

فالقانون الأردني جاء بأحكام مشابهة إذ فرض على مدير الشركة دعوة الهيئة العامة للشركة إلى اجتماع غير عادي إذا زادت خسائر الشركة عن نصف رأسمالها، لتصدر قرارها بتصفية الشركة أو باستمرارها، فإذا وجدت الجمعية العامة أن النسبة المتبقية من رأس المال في هذه الحالة لا تكفي لاستمرار الشركة في عملها و قررت حل الشركة، يشترط لصحة قرارها أن يوافق عليه جميع الشركاء أو عدد منهم يملكون في رأس المال نسبة لا تقل عن 75 %، و على أن يخضع هذا القرار لأحكام الموافقة و التسجيل و النشر المنصوص عليها في القانون<sup>3</sup>.

---

1- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 314.

2- أنظر المادة 589 من ق ت ج .

3- أنظر: - عزيز العكيلي، الوسيط في الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 494.

- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 353.

- أكرم ياملكي، المرجع السابق، ص 411.

أما القانون المصري فقد جاء بما يلي: " في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة، يتعين على المديرين أن يعرضوا على الجمعية العامة أمر حل الشركة، و يشترط لصدور قرار الحل توافر الأغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة، و إذا بلغت الخسارة ثلاث أرباع من رأس مال الشركة جاز أن يطلب الحل الشركاء الحائزون لربع رأس المال، و إذا ترتب على الخسارة انخفاض رأس المال إلى أقل من الحد الذي تعينه اللائحة التنفيذية كان لكل ذي شأن أن يطلب حل الشركة"<sup>1</sup>، و نفس الحكم تبناه المشرع الفرنسي في نص المادة 68 من قانون الشركات الفرنسي<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة بسبب انخفاض رأس مالها عن الحد الأدنى

تنقضي الشركة ذات المسؤولية المحدودة في حالة ما إذا انخفض رأس مالها عن الحد الأدنى المقرر في القانون، و هو مائة ألف دينار جزائري، و إذا لم يزد في ظرف سنة ليصل إلى هذا المبلغ، طبقا للمادة 566 من ق ت ج، و لكن أجاز القانون للشركاء تحويل الشركة في نفس الآجال إلى شركة ذات شكل آخر، و عند عدم حصول أي من الحلين المذكورين لبقاء الشركة، يحق لكل ذي مصلحة أن يطلب من القضاء فسخ الشركة بعد إنذار ممثلها بتسوية الحالة. و تنقضي الدعوة إذا كان سبب البطلان منعدما في اليوم الذي تتولى فيه المحكمة النظر في أصل الدعوة ابتدائيا.

و يعود السبب في انقضائها بسبب انخفاض رأس مالها عن الحد الأدنى القانوني إلى أن رأس مالها هو الضمان الوحيد للدائنين بسبب مسؤولية الشركاء المحدودة، فمن الضروري اشتراط حد أدنى لا يجوز أن يقل عنه، فرأس المال شرطا أساسيا لقيام الشركة و لبقائها، و يجب أن يبقى قائما طوال فترة حياة الشركة.

---

1- أنظر: - مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 404.

- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، المرجع السابق، ص 719.

2- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولية، المرجع السابق، ص 351.

و في حالة ما إذا انقضت الشركة ذات المسؤولية المحدودة، يتعين نشر انحلالها حسب نفس شروط و آجال العقد التأسيسي ذاته<sup>1</sup>، و يترتب على انقضائها توقف نشاطها و دخولها في مرحلة التصفية قصد تقسيم موجوداتها بين الشركاء، و هذا بعد استيفاء دائنيها لحقوقهم.

- **مرحلة التصفية:** يقصد بتصفية الشركة إنهاء جميع العمليات الجارية للشركة و تسوية المراكز القانونية، باستيفاء حقوقها و دفع ديونها تمهيدا لوضع الأموال الصافية بين يدي الشركاء، فإذا كانت العمليات إيجابية قسم الناتج على الشركاء، أما إذا كانت سلبية، فهذا يعني أن الشركة قد أصيبت بخسارة، و من ثم تعين على كل شريك الإسهام فيها حسب مسؤوليته لسداد ديون الشركة<sup>2</sup>.

فالتصفية هي العملية القانونية التي تؤدي إلى الانعدام القانوني لوجود الشركة، و هي واجبة في جميع أنواع الشركات ذات الشخصية المعنوية، و عادة ما ينص عقد الشركة على الطريقة التي تتم بها تصفية أموال الشركة و قسمتها، و في حالة ما إذا لم يتضمن عقد الشركة طريقة التصفية و جب إتباع أحكام القانون المتعلقة بذلك.

و بما أن التصفية تتطلب إجراء بعض التصرفات القانونية، فإن الشركة تبقى محتفظة بشخصيتها المعنوية طيلة فترة التصفية و بالقدر اللازم لذلك، و لا تنتهي الشخصية المعنوية إلا بإنهاء التصفية و تقديم المصفي حساب التصفية، و هذا ما نصت عليه المادة 444 من ق م ج<sup>3</sup>، و كذلك المادة 766 فقرة 2 من ق ت ج<sup>4</sup>، و طبقا لهذه الأحكام لا يجوز للشركاء المطالبة باسترداد حصصهم في رأس مال الشركة قبل إجراء التصفية، كما أنه يترتب على بقاء ذمة الشركة المالية قائمة و ضامنة لحقوق دائني الشركة و حدهم دون

---

1- أنظر المادة 550 من ق ت ج.

2- نادية فوضيل، أحكام الشركة طبقا للقانون التجاري الجزائري، شركات الأشخاص، المرجع السابق، ص 79.

3- تنص المادة 444 ق م ج: " تنتهي مهام المتصرفين عند انحلال الشركة، أما شخصية الشركة فتبقى مستمرة إلى أن تنتهي التصفية ".

4- تنص المادة 766 من ق ت ج فقرة 02: " ... و تبقى الشخصية المعنوية للشركة قائمة لإحتياجات التصفية إلى أن يتم إقفالها ".

الدائنين الشخصيين للشركاء، و تظل الدعاوى أثناء فترة التصفية ترفع من وعلى الشركة و يمثلها المصفي، و تحتفظ الشركة بمقرها و باسمها مضاف إليه البيان التالي " شركة في حالة تصفية "، و إذا توقفت الشركة عن دفع ديونها و هي في فترة التصفية أمكن شهر إفلاسها<sup>1</sup>.

و يترتب على عملية التصفية تعيين المصفي الذي يعتبر الممثل القانوني للشركة، و يعين بعدد من الشركاء الذين يمثلون أكثر من نصف رأس مال الشركة، طبقا للمادة 782 ق ت ج، على أن ينشر أمر تعيينه في أجل شهر في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية للولاية التي يوجد بها مقر الشركة، طبقا لأحكام المادة 767 من ق ت ج.

يختص المصفي بالقيام بالأعمال المتفق عليها في العقد التأسيسي للشركة أو في القرار الصادر بتعيينه من المحكمة، على أنه لا يمكنه الاحتجاج بسلطاته على الغير، و هذا ما قضت به المادة 788 ق ت ج، فالمصفي يتمتع بكافة السلطات التي تمكنه من تحقيق الغرض المقصود من تعيينه، و هو تصفية الشركة و قفلها، و لذلك تنحصر مهمة المصفي في:

- استيفاء حقوق الشركة قبل الغير أو الشركاء، بمطالبة الغير بالوفاء، و الشركاء بتقديم الحصص أو الباقي منها.

- الوفاء بديون الشركة التي يحل أجلها.

- القيام بمتابعة الدعاوى الجارية أو القيام بدعاوى جديدة في حالة ما إذا حصل على إذن من الشركاء أو من المحكمة إذا كان تعيينه قد تم عن طريق قرار قضائي.

- يجوز للمصفي حسب الفقرة 02 من المادة 446 ق م ج، أن يبيع مال الشركة منقولا أو عقارا إما بالمزاد و إما بالتراضي ما لم يقيد قرار تعيينه هذه السلطة، و لكن لا يجوز له أن يبيع من مال الشركة إلا بالقدر اللازم لوفاء ديونها ما لم يتفق الشركاء على خلاف ذلك.

---

1- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 165.

- يضع المصفي حسب الفقرة 01 من المادة 789 ق ت ج، في ظرف ثلاثة أشهر من قفل كل سنة مالية، الجرد و حساب الاستثمار العام و حساب النتائج، كما يضع تقريراً مكتوباً، يتضمن حساب عمليات التصفية خلال السنة المالية المنصرمة.

- يستدعي حسب الفقرة 02 من المادة 789 ق ت ج، جمعية الشركاء باستثناء الإعفاء الممنوح له بأمر مستعجل، حسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون الأساسي، مرة على الأقل في السنة، و في أجل ستة أشهر من قفل السنة المالية، و استدعاء الجمعية يكون بغرض البث في الحسابات السنوية، و منح الرخص اللازمة، و التجديد عند الاقتضاء وكالة مندوبي الحسابات، و في حالة عدم عقد جمعية الشركاء، يقوم المصفي بإيداع التقرير الذي يتضمن حساب عمليات التصفية خلال السنة المالية المنصرمة، بكتابة المحكمة للإطلاع عليها من قبل من يهمله الأمر.

- يقوم تحت مسؤوليته بإجراءات النشر الواقعة على الممثلين القانونيين للشركة<sup>1</sup>.

- يتعين عليه في حال استمرار استغلال الشركة، استدعاء جمعية الشركاء حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 789 من ق ت ج، و إلا جاز لكل من يهمله الأمر أن يطلب الاستدعاء بواسطة مندوبي الحسابات أو من وكيل معين بقرار قضائي، وفقاً لما نصت عليه المادة 792 ق ت ج.

هذا و لا يجوز للمصفي أن يبدأ أعمالاً جديدة للشركة، إلا أن تكون لازمة لإتمام أعمال سابقة بدأتها الشركة قبل التصفية.

كما لا يجوز للمصفي أن يقرر تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شكل إلى آخر أو أن يستخدم موجودات الشركة قصد تأسيس شركة جديدة لحساب الشركاء أو قصد الانضمام إلى شركة قائمة، و ذلك لأن كل هذه الأعمال تخرج عن إطار التصفية، و تعد حقوق خاصة بالشركاء<sup>2</sup>، الأمر الذي يستدعي موافقتهم، و ذلك بالأغلبية المقررة لتعديل القانون الأساسي، طبقاً لما جاء في نص المادة 772 ق ت ج.

---

1- أنظر المادة 768 من ق ت ج.

2- نادية فوضيل، أحكام الشركة طبقاً للقانون التجاري الجزائري، شركات الأشخاص، المرجع السابق، ص 89.

وعند الانتهاء من عملية التصفية، يقوم المصفي باستدعاء الشركاء للنظر في الحساب الختامي، وفي إبراء المصفي وإعفائه من الوكالة، و التحقق من اختتام التصفية، فإذا لم يتم المصفي باستدعاء الشركاء، جاز لكل شريك أن يطلب من القضاء تعيين وكيل يكلف بالقيام بإجراءات الدعوى بموجب أمر مستعجل، و هذا ما قضت به المادة 773 ق ت ج .

و إذا لم تتمكن الجمعية المكلفة بإقفال التصفية، أو رفضت التصديق على حسابات المصفي، فإنه يحكم بقرار قضائي بطلب من المصفي أو كل من يهمله الأمر بإقفال التصفية، فيقوم المصفي حينها بوضع حساباته بكتابة المحكمة حيث يتمكن كل معني بالأمر من الإطلاع عليها، و تتولى المحكمة النظر في هذه الحسابات وعند الاقتضاء في إقفال التصفية حالة بذلك محل جمعية الشركاء، وفقا للمادة 774 من ق ت ج .

و يتم وجوبا الإعلان عن إقفال التصفية بعد التوقيع عليه من طرف المصفي الذي يقدم بعد ذلك طلبا لنشره في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية أو في جريدة معتمدة لتلقي الإعلانات طبقا للمادة 775 من ق ت ج، و يجب أن يدرج في الإعلان البيانات التالية:

- العنوان أو التسمية التجارية متبوعة عند الاقتضاء بمختصر اسم الشركة.

- نوع الشركة متبوع ببيان " في حالة تصفية " .

- مبلغ رأس مالها.

- عنوان المقر الرئيسي.

- أرقام قيد الشركة في السجل التجاري.

- أسماء المصفيين و ألقابهم و موطنهم.

- تاريخ و محل انعقاد الجمعية المكلفة بالإقفال إذا كانت هي التي وافقت على حساب

المصفيين أو عند عدم ذلك تاريخ الحكم القضائي، و كذلك بيان المحكمة التي أصدرت الحكم.

- ذكر كتابة المحكمة التي أودعت فيها حسابات المصفيين<sup>1</sup>.

---

1- أنظر المادة 775 من ق ت ج.

- **القسمة:** متى تمت أعمال التصفية و تحولت موجودات الشركة إلى نقود انتهت مهمة المصفي، و زالت الشخصية المعنوية نهائيا عن الشركة، و من ثم و جب إجراء القسمة، و القسمة هي العملية التي تلي التصفية، و قد يقوم بها المصفي باعتبار ذلك عملا نهائيا لمهمته غير أن الشركاء غالبا ما يفضلون القيام بعمليات القسمة بأنفسهم، فإذا تعذر عليهم ذلك جاز لكل من يهمه الأمر سواء أكان أحد الشركاء أو دائنيه أن يلجأ إلى القضاء للمطالبة بالقسمة، و هذا بعد إنذار المصفي<sup>1</sup>.

و الأصل أن تتبع في القسمة الطريقة التي اختارها الشركاء في العقد التأسيسي للشركة، فإذا لم يوجد مثل هذا الاتفاق في العقد، و جب الرجوع إلى النصوص القانونية المتعلقة بالقسمة، و على اعتبار أن أحكام القانون التجاري لم تتعرض لكيفية القسمة و جب الرجوع إلى أحكام المادة 448 من ق م ج، التي تقضي بتطبيق القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع على الشركات.

و على كل، فإن المصفي هو الذي تعود إليه سلطة تقرير توزيع الأموال التي أصبحت قابلة للتصرف فيها أثناء التصفية، و ذلك دون الإخلال بحقوق الدائنين<sup>2</sup>، كما أوجب القانون ضرورة إيداع الأموال المخصصة للقسمة بين الشركاء و الدائنين في أجل خمسة عشر يوم ابتداء من قرار التوزيع، في بنك باسم الشركة الموضوعة تحت التصفية، و يجوز سحب هذه المبالغ بموجب توقيع مصف واحد، إذ يكون هذا السحب تحت مسؤوليته، طبقا للمادة 795 من ق ت ج، و القسمة تتم على النحو التالي:

1- يحصل كل شريك على مبلغ يعادل قيمة الحصة التي قدمها للشركة عند تأسيسها، فإذا كانت هذه الحصة نقدية استرد الشريك المبلغ الذي دفعه، و إذا كانت الحصة عينية حصل على قيمتها التي قومت بها في العقد التأسيسي، و بالنسبة للشريك الذي اقتصرت حصته في الشركة على ما قدمه من أعيان على سبيل الانتفاع، فيكون له

---

1- أنظر المادة 794 فقرة 02 من ق ت.

2- أنظر المادة 794 فقرة 01 من ق ت ج.

الحق في استرداد هذه الأعيان ما دامت موجودة بذاتها لأنه لم يفقد ملكيتها<sup>1</sup>.

- 2- إذا بقي بعد استرداد قيمة الحصص شيء من المال، وجب قسمته بين الشركاء طبقا لما تضمنه العقد التأسيسي، فإذا سكت العقد عن ذلك وجب قسمة المال الفائض على الشركة بنسبة مساهمتهم في رأس المال، وهذا ما نصت عليه المادة 793 من ق ت ج.
- 3- و إذا لم يكف صافي موجودات الشركة للوفاء بحصص الشركاء وزعت الخسارة بينهم بحسب النسب المقررة في توزيع الخسارة، طبقا للمادة 425 من ق م ج .

هذا و نشير في الأخير إلى ضرورة نشر قرار التوزيع في أجل شهر في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، و فضلا عن ذلك في جريدة مختصة بالإعلانات القانونية للولاية التي يوجد مقر الشركة فيها، كما يجب أن يبلغ قرار التوزيع إلى الشركاء على انفراد.

---

1- نادية فوضيل، أحكام الشركة طبقا للقانون التجاري الجزائري، شركات الأشخاص، المرجع السابق، ص 93.



## خاتمة

إن للطبيعة المختلطة للشركة ذات المسؤولية المحدودة، و التي تعكس الانسجام بين كل من الاعتبارين الشخصي و المالي، تأثيرا كبيرا على نظامها القانوني، بحيث تقترب في بعض النواحي من شركات الأشخاص و في نواح أخرى من شركات الأموال، فالشركة ذات المسؤولية المحدودة و إن كانت محتفظة بقدر من الطابع الشخصي، فإنها تعطي أهمية كبرى للناحية المالية، سواء تعلق الأمر بالقواعد التي تحكم الشركاء المنضمين إليها، أو القواعد التي تنظم إدارتها و انقضائها.

فبالنسبة للقواعد التي تحكم الشركاء المنظمين إليها، نجد أن أهم انعكاس للاعتبار المالي هو مبدأ المسؤولية المحدودة لكافة الشركاء بمقدار مقدماتهم في رأس المال، إذ يعد أبرز خاصية تمتاز بها هذه الشركة على الإطلاق، فهو مبدأ متعلق بالنظام العام، غير أن هذا المبدأ قد ترد عليه بعض الاستثناءات يترتب على أعمالها تحمل الشركاء المسؤولية الشخصية التضامنية المطلقة، و تتمثل هذه الاستثناءات أساسا في، التسبب ببطان الشركة بسبب مخالفة الشركاء لأحكام التأسيس، و أيضا إغفال ذكر البيانات المتعلقة بنوع الشركة و مقدار رأسمالها، أو ذكر بيانات مخالفة للواقع، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى وقوع الغير في الغلط حول نوع الشركة و مقدار رأسمالها، و فضلا عن ذلك يتحمل الشركاء المسؤولية التضامنية في حالة المبالغة في تقدير الحصص العينية.

و يوجد إلى جانب هذه الاستثناءات ذات المصدر الفقهي و القانوني، استثناء واقعي، يؤدي أعماله إلى فقد الشركة لإحدى أهم خصائصها و هي مسؤولية جميع الشركاء المحدودة، ذلك أن هذا الاستثناء يجعل الشركة تضم نوعين من الشركاء، شركاء متضامنين و مسؤولين في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة و التزاماتها، و شركاء محدودي المسؤولية، و يتمثل هذا الاستثناء فيما جرت عليه البنوك عادة من طلب كفالة شخصية أو تعهد من مدير الشركة أو الشريك الرئيسي فيها، عند القيام بالاقتراض أو فتح اعتماد مالي لها.

يترتب على مبدأ المسؤولية المحدودة للشركاء آثار هامة، تميز هذه الشركة عن شركات الأشخاص و تقربها من شركات الأموال، فمن بين هذه الآثار، عدم اكتساب

الشركاء المنضمين إليها للصفة التجارية، مالم تكن قد ثبتت لهم من قبل، الأمر الذي يترتب عنه عدم اشتراط أهلية الاتجار في مواجعتهم، بحيث يمكن للقاصر أو ناقص الأهلية أن ينظم إليها، و ذلك بواسطة وليه أو وصيه، هذا و فضلا عن ذلك فإن إفلاس الشركة لا يستتبع إفلاس الشركاء كأصل عام، بسبب الانفصال التام بين ذمتها المالية و ذمم الشركاء المكونين لها.

هذا و للاعتبار المالي لشركات الأموال تأثيرا كبيرا على نظام الحصص التي يتكون منها رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة، و ذلك من خلال الطابع الخاص الذي تتميز به، بحيث لا يجوز تقديم حصة من عمل على اعتبار أن طبيعة هذه الأخيرة لا تسمح لأن تكون ضمان عاما للدائنين و لا يمكن التنفيذ عليها. و كذا قابلية الحصص للانتقال كمبدأ عام، سواء بالتنازل عنها بكل حرية بين الشركاء و الأصول و الفروع، أو بالتنازل عنها إلى أشخاص أجنب عن الشركة، و ذلك بموافقة أغلبية من الشركاء يمثلون ثلاثة أرباع رأس مالها، مع خضوعها لحق الاسترداد المقرر للشركاء أو الشركة كمحاولة من المشرع للإبقاء على قدر من الاعتبار الشخصي، أو انتقال الحصص بسبب واقعة الوفاة إلى ورثة الشريك المتوفى أو الموصى لهم.

أما عن مسألة وضع حد أدنى لرأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة كما هو الشأن بالنسبة لشركة المساهمة، فيعود ذلك إلى مراعاة المشرع لمصالح الدائنين، باعتبار أن لا ضمان لهم سوى رأس مال الشركة بسبب مسؤولية الشركاء المحدودة، الأمر الذي أدى إلى اشتراط حد أدنى له لا يجوز أن يقل عنه.

أما من حيث انعكاس الاعتبار المالي على نشاط الشركة ذات المسؤولية المحدودة، فيمكن في اقتراب الأحكام التي تنظم إدارتها و انقضائها من القواعد المنظمة لإدارة و انقضاء شركة المساهمة، بحيث عهد دور الإشراف على الإدارة إلى الجمعية الشركاء العامة التي تعد صاحبة السلطة و السيادة في هذه الشركة، و تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري لم يفرق بين الجمعية العامة العادية و الجمعية العامة غير العادية، بخلاف ما فعل بخصوص شركة المساهمة، على الرغم من أن لكل جمعية منهما اختصاصات، و اكتفى في سبيل ذلك بالنص على أغليات مختلفة، فالقرار العادي يصدر

من واحد أو أكثر من الشركاء الذين يمثلون أكثر من نصف رأسمال الشركة، أما القرار غير العادي، فهو الذي يصدر بأغلبية الشركاء الذين يمتلكون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة على الأقل، و معيار التمييز بين القرار العادي و القرار غير العادي، هو أن القرار غير العادي يختص بتعديل نظام الشركة.

و حتى لا يتمكن المديرون من القيام بأعمال الغش و مخالفة القانون في سبيل مصالحهم الخاصة و على حساب مصلحة الشركة و الشركاء، قرر المشرع مبدأ الرقابة على الإدارة، فمنح هذا الحق إلى الشركاء أنفسهم، كما أجاز تعيين مندوب للحسابات أو أكثر كما هو الحال في شركة المساهمة، يتولى ممارسة الرقابة على الإدارة و على أعمال المديرين، على أن تعيينه يعتبر أمرا اختياريًا، على خلاف المشرع الفرنسي و بعض التشريعات المقارنة التي قررت إلزامية تعيينه.

و إذا ما طرحنا مسألة انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة نجد أن الاعتبار الشخصي يضمحل ليفسح المجال أمام الاعتبار المالي، فالمشرع استبعد أسباب الانقضاء المبنية على الاعتبار الشخصي، و قرر استمرار الشركة صحيحة مع باقي الشركاء، رغم وفاة أحد الشركاء أو انسحابه أو صدور حكم بالحجر عليه أو صدور حكم يقضي بإفلاسه، و يحل في ذلك محله ممثله القانوني ، فلا أثر للاعتبار الشخصي على استمرارها، و في مقابل ذلك رتب انقضائها بذات الأسباب التي تنقضي بها شركات الأموال، و ذلك في حالة الخسارة، و كذا في حالة انخفاض رأسمالها عن الحد الأدنى .

## قائمة المراجع:

### أولا / المراجع باللغة العربية:

#### 1- الكتب:

- أحمد الورفلي، توزيع أرباح الشركات التجارية، د ط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- أحمد عبد الرحيم محمود عودة، الأصول الإجرائية للشركات التجارية، ط 1، دار وائل للنشر، دم ن، 2005.
- أحمد محمد محرز، الوسيط في الشركات التجارية، ط 2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
- أسامة نائل المحيسن، الوجيز في الشركات التجارية و الإفلاس، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- أكرم ياملكي، القانون التجاري، الشركات التجارية، دراسة مقارنة، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- إلياس ناصيف، الكامل في قانون التجارة، الشركات التجارية، د ط، منشورات البحر المتوسط و منشورات عويدات، بيروت، باريس، د ت ن، ج 02.
- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الشركة المحدودة المسؤولة، د ط، د د ن، 1998، ج 06.
- إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، شركة التضامن، د ط، د د ن، 1994، ج 02.
- حسن عبد الحليم عناية، موسوعة الفقه و القضاء في الشركات التجارية، د ط، دار محمود للنشر و التوزيع، د ت ن، المجلد الثاني.
- حلو أبو حلو، القانون التجاري، د ط، الشركة العربية للتسويق و التوريدات، مصر، 2008.

- خالد إبراهيم التلاحمة، الوجيز في القانون التجاري، مبادئ القانون التجاري، الشركات التجارية، الأوراق التجارية و العمليات المصرفية، د ط، جبهة للنشر و التوزيع، الأردن، د ت ن.
- راشد راشد، الأوراق التجارية، الإفلاس و التسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- عباس مصطفى المصري، تنظيم الشركات التجارية، شركات الأشخاص، شركات الأموال، د ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الإثبات، آثار الالتزام، ط 13، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 1998، ج 2.
- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد و العقود التي تقع على الملكية، الهبة، الشركة و القرض و الدخل الدائم و الصلح، ط 3، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 1998.
- عبد القادر البقيرات، مبادئ القانون التجاري، الأعمال التجارية، نظرية التاجر، المحل التجاري، الشركات التجارية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- عبد المنعم موسى إبراهيم، الاعتبار الشخصي في شركات الأموال و قانون تملك الأجانب للعقارات، دراسة مقارنة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.
- عزيز العكيلي، الإفلاس و الصلح الواقعي، د ط، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 1996.
- عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، الأعمال التجارية، التاجر، الشركات التجارية، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- علي البارودي، محمد سيد الفقي، القانون التجاري، التاجر، الأموال التجارية، الشركات التجارية، عمليات البنوك و الأوراق التجارية، د ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006.

- فرحة زراوي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الأعمال التجارية، التاجر، الحرفي، الأنشطة التجارية المنظمة، السجل التجاري، ط 2، نشر و توزيع ابن خلدون، الجزائر، 2003.
- فوزي محمد سامي، الشركات التجارية، الأحكام العامة و الخاصة، دراسة مقارنة، ط 1، دار الثقافة، الأردن، 2008.
- فوزي محمد سامي، مبادئ القانون التجاري، الأعمال التجارية، الشركات التجارية، الأوراق التجارية و العمليات المصرفية، د ط، دار الثقافة للنشر و التوزيع و الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، الأردن، د ت ن.
- محمد باوني، أحكام الحجر و عقود التبرعات في الفقه و القانون، ط 1، دار بهاء الذين للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
- محمد زيد الأبياني، شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية، د ط، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ج 02.
- محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني، النظرية العامة للالتزامات، أحكام الإلتزام، دراسة مقارنة في القوانين العربية، ط 1، دار الهدى، الجزائر، 2010.
- محمد فريد العريني، الشركات التجارية، د ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- محمد فريد العريني، القانون التجاري، د ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1994.
- محمد فريد العريني، هاني دويدار، مبادئ القانون التجاري و البحري، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، دم ن، 2000.
- مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

- مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، أصول القانون التجاري، الأعمال التجارية، التجار، الشركات التجارية، المحل التجاري، الملكية الصناعية، د ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية و المصرفية، الشركات التجارية، دراسة مقارنة، ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، المجلد الخامس.
- نادية فوضيل، أحكام الشركة طبقا للقانون التجاري الجزائري، شركات الأشخاص، دار هومه، الجزائر، 2002.
- نادية فوضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور، أحكام الالتزام، د ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
- هاني دويدار، القانون التجاري، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.
- هشام زوين، الموسوعة العلمية في تأسيس الشركات التجارية و المدنية، شركات الأموال و شركات الإستثمار، ط 1، مركز محمود للإصدارات القانونية، القاهرة، 2008، المجلد الثالث.

## 2 - المقالات:

- عزيز العكلي، الصعوبات القانونية الناشئة عن إفلاس الشركات التجارية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة الحادية عشر، العدد الأول.

## 3- النصوص القانونية:

- الأمر 156/66 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل و المتمم بالقانون رقم 01/09 المؤرخ في 25 فيفري 2009، ج.ر رقم 15، المؤرخة في 08 مارس 2009.
- الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني الجزائري، المعدل و المتمم بالقانون رقم 05/07 المؤرخ في 13 ماي 2007، ج.ر رقم 31، المؤرخة في 13 ماي 2007.

- الأمر رقم 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الجزائري المعدل و المتمم بالقانون رقم 02/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005، ج.ر رقم 11، المؤرخة في 09 فيفري 2005.

- قانون رقم 11/84 المؤرخ في 09 جوان 1984 و المتضمن قانون الأسرة الجزائري المعدل و المتمم بالقانون رقم 09/05 المؤرخ في 04 ماي 2005، ج. ر رقم 43، المؤرخة في 22 جوان 2005.

- قانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 و المتعلق بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، ج. ر رقم 42، المؤرخة في 11 جويليا 2010.

## ثانيا/ المراجع باللغة الفرنسية:

### 1- Les ouvrages :

- Brigitte hess – fallon , Anne – Mari simon , Droit des affaires , 16<sup>em</sup> édition , Dalloz , Paris .
- Michel De Juglart , Benjamim Ippolito , Les sociétés commerciaux , Cour de droit commercial , Dixième édition , Edition Mont – Chrestien , Paris , 1999 , Deusième Volume .

### 2- Les Lois :

- Loi n= 2003-721 Du 01<sup>er</sup> Aout 2003 pour L' initiative économique.



## الفهرس:

### الموضوع

### رقم الصفحة

01.....	مقدمة
06.....	الفصل الأول: انعكاس الاعتبار المالي على الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة
06.....	المبحث الأول: مسؤولية الشريك
06.....	المطلب الأول: حدود مسؤولية الشريك
07.....	الفرع الأول: تعريف المسؤولية المحدودة
08.....	الفرع الثاني: الاستثناءات على مبدأ المسؤولية المحدودة
09.....	أولاً: استثناءات مصدرها الفقه و القانون
15.....	ثانياً: الإستثناء الواقعي
16.....	المطلب الثاني: الآثار المترتبة على تحديد مسؤولية الشريك
16.....	الفرع الأول: عدم اكتساب الشريك للصفة التجارية
17.....	الفرع الثاني: عدم اشتراط الأهلية التجارية في مواجهة الشريك
18.....	أولاً: تعريف الأهلية التجارية
19.....	ثانياً: الأهلية اللازمة للاشتراك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة
20.....	ثالثاً: حكم القاصر المنظم إلى الشركة ذات المسؤولية المحدودة في حالة تقديمه لحصة عينية
21.....	الفرع الثالث: إفلاس الشركة لا يستتبع إفلاس الشريك
30.....	المبحث الثاني: حصص الشريك
30.....	المطلب الأول: أنواع الحصص المكونة لرأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة
30.....	الفرع الأول: الحصص النقدية
32.....	الفرع الثاني: الحصص العينية
33.....	أولاً: ضرورة تقدير الحصة العينية
34.....	ثانياً: أنواع الحصص العينية
38.....	الفرع الثالث: عدم جواز تقديم حصة بالعمل
39.....	المطلب الثاني: خصائص الحصص الممثلة لرأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة

40	الفرع الأول: جواز انتقال حصص الشركاء
40	أولاً: التنازل عن الحصص
50	ثانياً: انتقال الحصص بسبب واقعة الوفاة
52	الفرع الثاني: وضع حد أدنى لرأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة
52	أولاً: مقدار الحد الأدنى لرأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة
55	ثانياً: حكم تدني رأس المال عن الحد الأدنى
57	<b>الفصل الثاني:</b> انعكاس الاعتبار المالي على نشاط الشركة ذات المسؤولية المحدودة
57	المبحث الأول: مدى تأثير إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة بالطابع المالي
58	المطلب الأول: الإشراف على الإدارة من طرف جمعيات الشركاء
58	الفرع الأول: انعقاد الجمعية العامة للشركاء
58	أولاً: استدعاء الجمعية العامة للانعقاد
61	ثانياً: مداوات الجمعية العامة للشركاء
62	ثالثاً: التصويت على قرارات جمعية الشركاء العامة
66	رابعاً: صحة قرارات الجمعية العامة للشركاء
68	الفرع الثاني: اختصاصات الجمعية العامة للشركاء
68	أولاً: الاختصاصات الممارسة بموجب قرار عادي
74	ثانياً: الاختصاصات الممارسة بموجب قرار غير عادي
88	المطلب الثاني: الرقابة على الإدارة من قبل مندوبي الحسابات
90	الفرع الأول: مهام مندوب الحسابات
91	أولاً: فحص صحة الحسابات
92	ثانياً: ابداء الرأي
92	ثالثاً: دعوة الجمعية العامة للانعقاد و حضور المداوات
92	رابعاً: تقدير شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و الشركات الأخرى
93	الفرع الثاني: مسؤولية مندوب الحسابات
93	أولاً: المسؤولية المدنية
94	ثانياً: المسؤولية التأديبية

94.....	ثالثاً: المسؤولية الجزائية .....
95.....	الفرع الثالث: التنافي بين مهمة محافظ الحسابات و بعض المهام الأخرى .....
97.....	المبحث الثاني: مدى تأثير الطابع المالي على انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة...97
98.....	المطلب الأول: استبعاد أسباب الانقضاء المبنية على الاعتبار الشخصي .....
98.....	الفرع الأول: استمرار الشركة ذات المسؤولية المحدودة رغم وفاة أحد الشركاء .....
100.....	الفرع الثاني: استمرار الشركة ذات المسؤولية المحدودة رغم انسحاب أحد الشركاء .....
103.....	الفرع الثالث: استمرار الشركة ذات المسؤولية المحدودة رغم إفلاس أحد الشركاء أو الحجر عليه .....
103.....	أولاً: استمرار الشركة ذات المسؤولية المحدودة رغم إفلاس أحد الشركاء أو اعساره.....103
107.....	ثانياً: استمرار الشركة ذات المسؤولية المحدودة رغم الحجر على أحد الشركاء .....
109.....	المطلب الثاني: انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة بسبب المساس بالاعتبار المالي لها .....
109.....	الفرع الأول: انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة بسبب خسارة ثلاثة أرباع رأسمالها.....109
111.....	الفرع الثاني: انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة بسبب انخفاض رأسمالها عن الحد الأدنى .....
118.....	خاتمة .....
121.....	قائمة المراجع .....
126.....	الفهرس .....